

لَوْ جَزَّ

وَلَوْ

عَلَى الْقَنْصَا

— — — — —

الْحَرْفُ الثَّانِي

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب في مدارسها

المؤرخ

١٩١٤

علم الاقتصاد

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU



تقديم

جافز الدين ابراهيمي و جليل الدين مظالم

منطبعة المعارف شرعية النجاة بصر

١٣٣١ - ١٩١٣

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

الحسيني

صاحب مطبعة الماروف ومكتبتها بمصر



توزيع الارزاق

لفصل الأول

الشَّرَاطُ العامَّةُ لتوزيع الأرزاق في المجتمعاتِ
الحاضرة - الحرية والملكية

الوظائف الاقتصادية المختلفة — خطأ القول بأن توزيع المنتجات تابع
اطلاقاً لاستبداد الشارعين — الأساس القائم عليهما
نجاح المجتمعات الحاضرة : الحرية والملكية —
الحرية القائية في استمرار نموها — الملكية
القائية في نموها وترقيها

الوظائف الاقتصادية المختلفة

رَأَيْنَا أَنَّ عَنَاصِرَ ثَلَاثَةٍ تَتَضَافَرُ فِي سَبِيلِ الْإِنْتِاجِ :
وهي الطَّبيعَةُ ورَأْسُ الْمَالِ وَالْعَمَلُ

فَلتَحَرَّ الآنَ القَوَاعِدَ الطَّبِيعِيَّةَ الَّتِي تُوزَعُ الْأَرْزَاقُ
عَلَى سَنَنِهَا بَيْنَ هَذِهِ الْقَوَاعِلِ الثَّلَاثَةِ الْمُثَنَّلَةِ لَهَا
مُمَثِّلُ الطَّبِيعَةِ هُوَ الَّذِي يَحْتَلُّ قَوَاهَا أَوْ هُوَ الْمَالِكُ
لَا يَخْرُجُ الْمُثَلُّ لِرَأْسِ الْمَالِ عَنْ أَحَدِ اثْنَيْنِ : ذَلِكَ
الَّذِي يُكَوِّنُهُ أَوْ يَتَقَاهُ عَنْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَهُ التَّصَرُّفُ
الْمُطْلَقُ فِيهِ ، سِوَا أَتَوَلَّى اسْتِمَارَهُ بِذَاتِهِ ، أَمْ أَقْرَضَهُ
آخَرِينَ عَلَى شَرَايِطَ يَرْتَضِيهَا الْفَرِيقَانِ
وَذَلِكَ الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ وَإِنَّمَا يَقْرَضُهُ وَيَسْتَعْرِضُهُ
أَمَّا الْعَمَلُ فَمُمَثِّلُوهُ مُتَعَدِّدُونَ ، مُتَبَايِنُونَ ، وَهُمْ أَرْبَابُ
الْأَعْمَالِ الْمَنْوِيَّةِ ، وَأَرْبَابُ الْأَعْمَالِ الْيَدَوِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ
إِذَا تَقَادَمَ عَهْدُ الْمَدَنِيَّةِ فِي قَوْمٍ ، فَكَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي
الرَّجُلِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ صِفَاتُ الْمَالِكِ وَالْمُؤَلِّ ، وَالْمُسْتَحْدِثِ
وَالصَّانِعِ ، وَالْأَجِيرِ

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْفَرَنَسِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ
صَنَاعٌ مَأْجُورُونَ ، وَمَلَائِكَةٌ فِي آتٍ وَمُؤَمَّلُونَ ، كَذَلِكَ
مُعْظَمُ الْفَلَاحِيِّينَ فَإِنَّهُمْ يَخْدُمُونَ سِوَاهُمْ عَلَى أَجْرٍ ، وَلِكُلِّ

منهم مع ذلك عَقَارٌ خاصٌ
وعلى هذا النحو، جُمُورٌ من الصناعات فإنهم
يَدَّخِرُونَ ثُغُورًا في صناديقِ الادِّخارِ، أو صكوكَ
دَخلٍ، أو أسناداً على الشَّرِكاتِ
وعلى هذا فهم مُوَلَّون

متى اجتمعت في الرَّجُلِ الواحدِ صِفَتَانِ أو ثلاثٌ من
هذه الصِّفَاتِ الأربعِ: فكلَّ مالِكاً ومُؤَلاً أو
مُسْتَحْدِثاً وعامِلاً مأجوراً، فللرَّاجحةِ من تلك الصِّفَاتِ
حَقُّ التَّقَدُّمِ على أَخَوَاتِهَا، والرَّاجحةُ هنا هي التي تُكْسِبُهُ
الحِصَّةَ الكُبْرَى من دَخلِهِ، وهي التي تُجْلِسُهُ في إحدى
الطَّبَقَاتِ الأربعِ المذكورةِ

غيرَ أَنَّهُ يَحْسُنُ بنا التَّنْبِيهُ من الوجهةِ الاجتماعيةِ، على
أَنَّ السَّوَادَ الأعْظَمَ من أَهْلِ الحِصَّارَةِ القَدِيمَةِ السَّمْحَةُ^(١)

(١) السَّمْحَةُ — المَلَّةُ التي لا ضيقَ فيها — Libérale

كانوا يملكون القليل من المقار أو رأس المال بجانب ما
يكتسبونه من عملهم اليومي

توزيع المنتجات غير تابع لاستبداد
الشارعين (١)

ظن بعضهم أن لا حكم في توزيع المنتجات إلا
للأنظمة والقوانين دون سواها
وهذا وهم على ما سيبينه القارئ من خلال هذا
الكتاب ، فلقد ثبت بالاستقراء أن لتوزيع المنتجات
قواعد طبيعية بيده عن سلطان القوانين ، تؤثر فيه تأثيراً
متمائلاً أياً كان زمانه أو مكانه وأية كانت الأقاليم ،
وأشكال الحكومات

نعم إن القوانين قد تقاوم التيار الطبيعي الذي تندفع
فيه أحوال ذلك التوزيع : إلا أنها لا تستطيع توقيفها
بناتاً أو تحويلها ، بدليل ما شوهد من التواء القصد على

(١) الشارعون هم واضعو الشريعة

المُشرعين كلِّما حاولوا أن يُعيِّنوا حدًّا أعلى أو حدًّا أدنى
للرَّبعِ أو لفائدةِ رأسِ المالِ أو للإيجارات أو للأجور أو
لأثمان البضائع

أُمورٌ تصدَّى لها الشَّارعونَ آلافُ المِراةِ عن حقِّ
أو غطرسةٍ فباؤا معها بصفقاتٍ الخاسرينَ
ذلكَ لأنَّ القوانينَ المدنيَّةَ أو الجنائيَّةَ إذا خالفت
طبيعةَ الأشياءِ أو خالفتِ النَّاتِجَ التي تَنبُجُ مِنْ نَمُوِّ
الصِّناعةِ البشريَّةِ بطلانَها وبداهتِها ، مِنْ حيثِ توزيعِ
الأرزاقِ بينِ مُقتسِمِها على اختلافِ طبقاتِهم ، فَقَدَتْ
قُوَّتَها وأضاعتِ خَصِيصَتَها النِّظاميَّةَ الفعليَّةَ ولم تَكُنْ إِلَّا
أدواتَ تهويلٍ واضطرابٍ

على أنَّ خيرَ مقامٍ يُذكرُ فيه القولُ الجامعُ الذي أُلقيَ
به (مُنسَكِبُ) وهو : أنَّ القوانينَ ضوابطُ ضروريَّةٌ
تأتى مِنْ طَبِيعَةِ الأشياءِ ، لِنِما هو المقامُ الذي يجرى
الكلامُ فيه على تأثيرِ السُّلطانِ العامِّ في توزيعِ الأرزاقِ

فَلْتَبَحَثْ مِنْ طَرِيقِ الْاِخْتِبَارِ عَمَّا وَرَدَ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ
مِنْ لَفْظَتَيْنِ — طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ — وَلَفْظَتَيْنِ — الضُّوَابِطِ
الضَّرُورِيَّةِ —

الشرطان العائنان القائمُ عليهما نجاحُ المجتمعات
الحاضرة : الحريةُ والملكيةُ

مَنْ تَدَبَّرَ أَحْوَالَ الْأُمَمِ الشَّاهِدَةِ وَجَدَ الْمَدَارَ فِي
مُعَامَلَتِهَا وَتَرْقِيهَا عَلَى أُسَاسَيْنِ : الْحُرِّيَّةِ وَالْمِلْكِيَّةِ
الْحُرِّيَّةُ الذَّاتِيَّةُ وَالْمِلْكِيَّةُ الذَّاتِيَّةُ قَدْ امْتَدَّتَا إِلَى أَقْصَى
شَأْنٍ لَهُمَا فِي هَذَا الزَّمَنِ وَبِهِمَا امْتَازَتِ الْمَجْتَمَعَاتُ الشَّاهِدَةُ
عَلَى الْمَجْتَمَعَاتِ الْمَاضِيَةِ ، فَمَنْزِلَتُهُمَا الْآنَ مِنْهَا مَنْزِلَةُ الْجَوِّ
وَالْهَوَاءِ الطَّلَقِ وَالْيَدِيَّةِ الْمُمَهَّدَةِ الَّتِي لَا تَقُومُ فِيهَا عَقَبَةٌ
دُونَ الْفِعْلِ الَّذِي تَفْعَلُهُ الشُّنُنُ الطَّبِيعِيَّةُ فِي تَوْزِيعِ الْأَرْزَاقِ
سَارَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْمِلْكِيَّةُ فِي التَّقَدُّمِ سِيرًا مُتْقَابِلًا فِي
تَارِيخِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَتَدَرَّجَ الْخَلْقُ بِفِعْلِ عَشْرَاتِ الْأَحْقَابِ
مِنْ نِظَامِ الْقَهْرِ وَالْاِسْتِزْقَاقِ إِلَى نِظَامِ الْحُرِّيَّةِ الذَّاتِيَّةِ ،

ومن نظام الشيوخ^(١) الأول إلى نظام الملكية الذاتية
 ذهبت المجتمعات مذاهبها التي وهي متباينة أقطاراً ،
 متباينة أدياناً ، مختلفة لغات ، متباينة عادات ، لتفضي
 إلى هذه الناية ؛ ولم تكن هذه الناية ممّا رسمة الفلاسفة
 أو اختطه أهل الشورى ، بل كانت نتيجة النمو الفرزي
 الذي يدفع كل أمة ذات مدنية قليلة أو كثيرة نحو
 الحرية والملكية الذاتية

مصدق ذلك مجده اليوم في « الصين » و « اليابان »
 و « الهند » كما مجده في أوروبا الغربية أو في أمريكا

تأتي عن هذا التقابل في تقدم الحرية الذاتية
 والملكية الذاتية ، أن ازدادت مسؤولية الإنسان وعظم
 انتفاعه بكذبه وحذقه ، واشتدّت عليه عقي أغاليطه
 ومغايه ، وأزهرت المجتمعات وسعدت بما نهض من
 عزائم أفرادها

استنزافُ نموِّ الحريةِ القاتيةِ

ان المحترقاتِ والمستكشفاتِ، وسهولةِ المواصلاتِ،
وتقدّمِ الصناعاتِ، والمعارفِ الآليةِ التي فتحت في وجوه
طلّابِ الخدمةِ ما كان مُصدّكاً من الأبوابِ كلِّ أولئك
قد أعانَ على تحريرِ العملِ البشريِّ، وإلغاءِ الرّقِّ بأنواعه،
والسخرةِ والمُزاملةِ القهريةِ، والتّخرّجِ الاضطراريِّ
والامتحانِ القسريِّ دونَ احترامِ الحُرِّفِ، وأعانَ أيضاً
على تحريرِ اليَتِّ ورعايةِ حرّيتهِ

أضفِ إلى ذلك ما كانَ من التّأثيرِ الذي لا يُحصى
لِنَفْسِي الأفكارِ الخيريةِ أو الدّينيةِ

والحريةِ الدّينيةِ أصبحت اليومَ منتشرةً اتشّاراً مطلقاً
في أوروبا الغربيةِ. وكانَ مبدأُ زوالِ الاسترقاقِ من العالمِ
القديمِ على يدِ حادثتينِ: الفتحِ البربريِّ والدّينِ النصرانيِّ؛
ثمَّ كانَ زوالُهُ من المُستعمراتِ الانكليزيةِ سنة ١٨٣٣،
ومن المُستعمراتِ الفرنسيّةِ سنة ١٨٤٨، ومن الولاياتِ

المتحدة الأمريكية سنة ١٨٦٥ وعلى التعاقب بعد ذلك من جزائر «الانتيل»، الإسبانية ومن «البرازيل»، الأقبية لا يطول أمدُها فيها لأنَّ جميعَ العبيد قد أصبحوا اليوم يؤلّدون أحراراً

غير أنَّ طائفةً من الممالك الإسلامية الصغيرة والقبائل الوثنية في وسط أفريقيا لَبِثتْ دونَ سواها إلى الآن تَجْهَلُ الحريةَ الذاتيةَ والملكيّةَ الذاتيةَ

وفي سنة ١٢٥٦ ألغيت الاسترقاق^(١) الأرضي من إيطاليا وبولونيا . وفي سنة ١٢٨٩ من فرنسا إلّا أثرًا لا يَرَبُّو تَمَدَّادُ نَفْسِهِ على بِضْعَةِ آلافٍ تَخَلَّفَ فيها إلى القرنِ السابعِ عَشَرَ فَتَكَفَّلَتْ بِإِزَالَتِهِ نَوْرَةُ سنة ١٧٨٩ . وفي إنكلترا تمَّ إِبْطَالُ ذلك النوعِ من الرّقِّ على عهد

(١) Servage وهو ارتهان الفلاحين بالأرض التي وكلّوا عليها لا يرحونها وقد سبقَتْ لنا الإشارةُ إلى هذا النوعِ من الاسترقاقِ حتى فسرنا تسمية كلِّه من هؤلاء بآبن الأرض (راجع الجزء الأول)

الملكة إليصابات في نهاية القرن السادس عشر
أما العوادي الفرعية التي كانت تمدو الحرية البشرية
فمَرَّجُ الفضل في إلزائها من فرنسا إلى وزارة (ترغو)
التي ألغت النظام القهري الذي كان يُعرفُ بِحَقِّ العِرافَةِ^(١)
وكان يُبْطِ الحرية الصناعية تَبْطِعا عَنيفًا . على أن ذلك
النظام أُعيدَ بعد سقوط تلك الوزارة ؛ لكن ثورة
سنة ١٧٨٩ أذكرَته فاستأملت شأفته

وعلى أثرِ فرنسا تَمَشَّتْ سائرُ الأممِ الحريةَ تَدْرِيجًا
خِلالَ أربعين سنةً أو خمسين سنةً

وكانت ألمانيا أبطأهُنَّ في ذلك المسيرِ لأنَّها لم تُوافِقْ
على حريةِ تَغييرِ المَقامِ^(٢) وحريةِ التَزَوُّجِ إلَّا في النِهايَةِ
وإنَّما كانَ تمامُ الحريةِ الذَّاتِيَّةِ على ما أَفَضَتْ إِلَيْهِ
اليومَ ، عندما أُبيحَ التَّعاهدُ بين الأفرادِ ، وأُبيحَ الاشتراكُ
والاجتماعُ ، وأُنْجِيَ كُلُّ ما يُلْصِقُ الإنسانَ بِحَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ :

(١) الرِّبْعةُ الحُرَّةُ

(٢) Changement de domicile أى تَغييرُ محلِّ الإقامَةِ

من مثل السَّارَةِ التي كَانَ يُكَلِّفُ الْعَامِلُ بِتَقْلِيدِهَا

تَحْوِيلُ الْمِلْكِيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ وَتَرْقِيهَا

كَانَ مَجْرَى الْمِلْكِيَّةِ كَمَجْرَى الْحَرِيَّةِ فِي تَقْدُّسِهَا
الْمِلْكِيَّةُ: هِيَ مَا لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْحَقِّ الْمُطْلَقِ عَلَى ذَاتِهِ
وَعَلَى نَتِيجَةِ جَهْدِهِ وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هُوَ أَوَّلَ مَنْ
هَيَّأَهُ لِلنَّفْعِ

وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَبْنِيهَا وَيَبْنِي الْحَرِيَّةِ مِنْ وَتَقِي
الْإِرْتِبَاطِ كَانَ التَّحْوِيلُ فِي كِلْتَايِهِمَا لِزُلْمًا. مُنْذُ الشُّيُوعِ
الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَى عَهْدِهِ يَتَنَاوَلُ بِالصَّيْدِ الْبَرِّيِّ
وَالْبَحْرِيِّ أَوْ بِالْقَطْفِ مَا تَهَبُّ لَهُ الطَّبِيعَةُ، إِلَى الْعَهْدِ الَّذِي
حَلَّتْ فِيهِ الْمَشَارَكَةُ الْفَتْوَرِيَّةُ أَوْ الْقُرُوبَةُ حُلَّ ذَلِكَ الشُّيُوعِ
السَّامِ وَذَلِكَ عِنْدَ مَا تَكَثَّرَ سَكَاةُ الْمَعْمُورِ وَبَدَتْ لِلْفِطْنَةِ
الْبَشَرِيَّةِ طَلَايِعُ نَجَاحٍ، فَأَوْجَدَتْ الْفِلَاحَةَ الْأَوَّلَى عَلَى
عِلَّاتِهَا فِي مَسَاحَاتٍ شَاسِعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ مَعْشُوشَةٍ أَوْ
بَاطِرَةٍ؛ — إِلَى الْعَهْدِ الشَّاهِدِ الَّذِي انْطَلَقَ فِيهِ الْعَمَلُ مِنْ

عقاله فأسس للملكية الذاتية متدرجاً فيها مع تقدم
الزراعة وتباين أنواعها وتوافر محصولاتها، ومع ازدياد
الحاجة إلى رأس المال وسهارة المستثمر وطول مدة وضع
اليدين - إلى ما يماثل هذه من الشرائط اللازمة للحصول
على غلة وافية

لما حدثت الملكية الخصيصة لبنت رذحا من
الدهر وهي تحت حقوق ارتفاق مشتركة؛ غير أن تلك
الحقوق تناقصت شيئاً فشيئاً وخفت وطأتها كذلك :
فأما أمثلتها فالإتاوات^(١) الإقطاعية والإكراه على زراعة
ما يزرعه بعض الجيران، وقطاف الكروم، واستخدام
الطاحون والفرن الشائمين، وإرصاد المحصولات على مدني
معلومة أو أسواق معينة تتمتع منها

وما زالت الملكية تواصل السير على سهل في طريق

(١) الإتاوات جمع إتاوة وهي الضرائب والإقطاعية هي

الخاصة بما كان السادة يقطعونه أتباعهم من الأرضين في القرون

الوسطى Redevances féodales

تحريرها حتى بلغت في هذه الأيام أوج كمالها، فأصبح
صاحب الشيء مُتَصَرِّفاً فيه كيف شاء، وله عدا ذلك حق
نقل الملكية وحق الهبة وحق التوريث

لم تقف الملكية عند هذا الحد من الكمال والظهور
بمميزاتها بل تفرعت عن أصلها هذا فروع شتى: أمثالها
ملكية أدوات العمل والمواشي والميرة والبيت والسيار
المُحِيطُ بِهِ والأرض الموات التي أحيها الإنسان واستغلها
ذلك فيما يختص بالأرض وجميع الأشياء الحسية

وهناك حقوق مَنَوِيَّةٌ تناولتها الملكية: منها
الملكية الصناعية والملكية الفنية والملكية الأدبية؛ — إلى آخر ما ينتهي إليه من
التفاريع التي تعدد بتعدد حاجات الإنسان وتنحرف
أغراضه تبعاً لانتشار المدنية، فيكون إذ ذاك مالكا
لرأس مال تجاري أو لشيء من ممتلكات أو لقطعة موسيقى أو
لطريقة مبتدعة في الصناعة أو لقصيدة شعرية أو لشفعة
يتنعم بها

وهكذا كلما تَمَدَّدَتْ فُرُوعُ الْمِلْكِيَّةِ قَابَلَهَا فِي نَظَرِ
 الْإِنْسَانِ اتِّسَاعُ الْمَسْئُولِيَّةِ وَتَوَافُرُ الْإِنتَاجِ
 فَالْقَوْلُ الْفَصْلُ : هُوَ أَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ كَافَّةً لَا تُخَدِّمُ وَلَا
 يَتَمَتَّعُ أَبْنَاؤُهَا حَتَّى الْمُعْدِمُونَ مِنْهُمْ بِأَحْسَنَ مِنْ تَقْرِيرِ
 الْمِلْكِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ . لِأَنَّهَا خَيْرُ وَسِيلَةٍ تُسْتَنْهَضُ بِهَا هِمَمُ
 الْقَائِمِينَ عَلَى الزَّرَاعَةِ ، وَالَّذِينَ يَدَّخِرُونَ فَيُكَوِّنُونَ رُؤُوسَ
 الْأَمْوَالِ ، وَالتَّجَارِ وَالصَّنَاعِ وَالْمُحْتَرِمِينَ وَالْعُلَمَاءَ وَالْمُتَفَنِّينَ
 وَالْمَوْلُفِينَ ، وَسَائِرَ مَنْ يُضَيِّفُونَ إِلَى الْمُرَافِقِ الْبَشَرِيَّةِ الْعَامَّةِ
 إِنتَاجًا جَدِيدًا أَوْ إِسْلَاحًا مُفِيدًا أَوْ فِكْرًا سَدِيدًا



الفصل الثاني

مَنْشَأُ الْمِلْكِيَّةِ وَأَسَاسُهَا — فائدةُ الإرثِ ومشروعيتها

المذاهبُ المتباينةُ في حق الملكية — منشأُ الملكية العقارية وأساسها —

الترجيحُ التاريخي للائلاك — الحقبة الاجتماعية في كل ملك

فردى — الأخذُ على الملكية العقارية — الملكية

العقارية أساسُ الكيان القومي — الأسباب

الهادية إلى بقاء الملكية

الفردية — الميراث

المذاهبُ المتباينةُ في حق الملكية

كَثُرَ التَّحَاوُرُ فِي الْأَسْهَى الْقَائِمِ عَلَيْهَا حَقُّ الْمِلْكِيَّةِ
فَتَوَلَّدَتْ مِنْهُ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ :

١ — مَذْهَبُ الْاِحْتِلَالِ : وَمُوجِبُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ

يَكُونُ صَاحِبَ كُلِّ مَا يَسْبِقُ إِلَى اِحْتِلَالِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ

٢ — مَذْهَبُ الْقَانُونِ : وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ لِإِفْرَادٍ

رَكَينَ مِنَ الشَّارِعِ

٣ — مَذْهَبُ الْعَمَلِ وَالْاِدْخَالِ : وَمَبْنَاهُ أَنَّ أَسَاسَ

الملكیة جهذُ الذین جَهِدُوا فی إحداثِ قِیمَةٍ لشیءٍ حَیْثُ
أَوْ لاختراعٍ ما

٤ — مَذْهَبُ النِّفَعِ الاجْتِمَاعِيِّ : وَهُوَ شِبْهُ مُحْصَلِ
لِلْمَذَاهِبِ الْآئِنَةِ ، غَايَتُهُ أَنْ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَّةَ هِيَ أَصْلُ
الْمَلِكِيَّةِ وَبِهَا يَرَادُهَا

وَيَقُولُ أَصْحَابُ هَذَا لِلْمَذْهَبِ أَنْ لَا وَسِيلَةَ لِإِثَارَةِ
عِزَّةِ الْمُتَجَرِّعِ إِلَّا أَنْ يُؤْمَنَ عَلَى مِلْكِهِ الدَّائِمِ لِمُسْتَحَاجَاتِهِ .
فَإِذَا طُبِقَ هَذَا النِّظَامُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ — مَعَ اعْتِبَارِ
أَنَّ الْمَلِكِيَّةَ تُكْتَسَبُ بِالنَّشَاطِ وَتُفْقَدُ بِالْإِهْمَالِ — تَوْصَلَ
الْمُسْتَحِجُّونَ ، كُلُّهُمْ بِقَدْرِ كِفَائِهِ إِلَى الْحَصُولِ عَلَى ثَمَرَاتِ
أَنْعَامِهِمْ

وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ تَوْصَلَ الْإِنْسَانِيَّةُ بِهَذِهِ الذَّرِيعةِ
إِلَى الْإِتْفَاعِ بِمَا يَشَاءُ اللَّهُ مِنَ الْمُسْتَحَاجَاتِ الْمُتَنَوِّعَةِ ، وَهُوَ مَا
لَا يَتِمُّ لَهَا مِنْ غَيْرِ هَذَا النِّظَامِ

هَذِهِ لِلْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ يُشْتَمَلُ كُلُّهَا مِنْهَا عَلَى سَهْلِ
مِنْ الْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنْ كَلَامُهَا بِاتِّفَادِهِ غَيْرُ تَلَمٍّ وَلَا تَبَيِّنٍ

معة بتأميمها تلك المسألة الاجتماعية الكبرى التي هي الملكية
فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ صَرَحٍ حَالٍ
الْمِلْكِيَّةِ أَمْرٌ غَرِيزِيٌّ يَسْبِقُ التَّفَكِيرَ كَمَا هُوَ شَأْنُ كُلِّ
أَمْرٍ ضَرُورِيٍّ لِلْإِنْسَانِ : مِنْ مِثْلِ التَّكَلُّمِ وَالْمُبَادَلَةِ
وَتَأْلُفِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَتَكُونِ الْيَتِّ وَالْوَطَنِ
هَذِهِ الْأُمُورُ الْمُظْهِمَةُ لَمْ تَتَوَلَّدْ مِنْ عَقْلِ مَحْدُودٍ أَوْ
اتِّفَاقٍ خَاصٍّ . بَلْ هِيَ غَرِيزِيَّةٌ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ ضَرُورِيَّةً
لِحَيَاةِ الْمَرْءِ وَتَقَدُّمِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَإِنَّمَا وَجِدَ تَمَرُّفُهَا وَتَأْوِيلُهَا
بَعْدَ وَجُودِهَا بِذَاتِهَا

مَنْشَأُ الْمِلْكِيَّةِ الْغَارِيَّةِ وَفُحُومُهَا

وُجِدَتِ الْمِلْكِيَّةُ مِنْ حَاجَاتِ الْعَمَلِ وَالْإِدْخَارِ ، وَفِيهَا
مِنْ الْمَصْلَحَةِ لِلشَّرِكَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِثْلُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ
لِلْفَرْدِ ، وَكَانَ مَنْشُؤُهَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ تَصَوُّرِ الْإِخْتِصَاصِ
بِالْحَقِّ

وَلَا يَسْهَلُ الْوُقُوفُ عَلَى تَارِيخِ الْمِلْكِيَّةِ وَأَطْوَارِهَا إِلَّا

إِذَا بُحِثَ فِيهَا وَقَعَ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ الْأُولَى الَّتِي
بَقِيَتْ لَهَا إِلَى الْيَوْمِ آثَارٌ مِنْ مِثْلِ (الْمِيز) وَهِيَ لَفْظَةٌ
رُوسِيَّةٌ يَعْنِي بِهَا الشَّبُوعُ الْقَرَوِيُّ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي
بِلَادِ الرُّوسِ ، أَوْ فِي (الدَّسَا) وَهِيَ لَفْظَةٌ بِمِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى
تَدُلُّ عَلَى الشَّبُوعِ الْقَرَوِيِّ الْجَارِي فِي «جَاوَة»

لَمْ تَكُنِ الْأَرْضُ فِي زَمَنِ مَا مَشَاعًا مُطْلَقًا . بَلْ كَانَتْ مِنْ
أَقْدَمِ الْحَقْبِ مِلْكَاً لِقَبَائِلٍ أَوْ لِمَشَائِرٍ تُقْعَى عَنْهَا الْأَجَانِبَ
ذَلِكَ الشَّبُوعُ الْمِلْكِيُّ بَيْنَ الشُّعُوبِ الصَّيَادَةِ
وَالشُّعُوبِ الرُّعَاةِ لَمْ يُفَرِّ الْأَمْنُ وَلَا الْمَسَاوَاةُ

فَمَنْ الْأَمْنُ : فَلَانَهُمْ كَانُوا فِي شَجَارٍ دَائِمٍ دُونَ التَّحْدِيدِ
لِتُحْوَصَ مَعَائِدُهُمْ أَوْ طُرُقَاتُهُمْ ، مِمَّا تَنْطَلِقُ بِهِ أَحَادِيثُ
الْفَرَازَاتِ الَّتِي غَزَاهَا الشُّعُوبُ الرُّعَاةُ فِي دِيَارِ الْأُمَمِ الْمُدَنَةِ
وَعَنِ الْمَسَاوَاةِ : فَلَانَهُ لَا يَكُونُ مِنْ الشُّعُوبِ
الَّتِي نَحْتُ سُلْطَانِ الْجُمْهُورِ ^(١) إِلَّا الشُّعُوبُ الْمُسْتَقَرَّةُ فِي
مَوَاطِنِهَا ، الْمَاكِفَةُ عَلَى زِرَاعَتِهَا ، الْمَتَمَشِّئَةُ عَلَى نِظَامِ

الملكِيَّةُ الدَّائِيَّةُ، بِعَقِيدَةٍ أَنَّ هَذَا النِّظَامَ يُمَهِّدُ لِلْفَرْدِ سُبُلَ
الْعَمَلِ وَيَفْتَحُ فِي وَجْهِهِ مَخَالِقَ الْأَمَلِ بِمَا لَا يَقَعُ مِثْلُهُ حَيْثُ
الْمَلِكِيَّةُ شَائِمَةٌ

وفي الجزائر مِثَالٌ يَبَيِّنُ لِهَذَا الطَّبَاقِ، فَالْعَرَبُ
الْأَصْلِيُّونَ كَانُوا مَلَكَاءَ شُيُوعًا، وَهُمْ تَحْتَ سُلْطَانِ الزَّمَانِ^(١)
فِي حِينٍ أَنَّ عَرَبَ الْقَبَائِلِ وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الْأَفْرَادُ يَعِيشُونَ
تَحْتَ سُلْطَانِ الْجُمْهُورِ

مَنْ اسْتَقْرَى بَقَايَا الْمَجْتَمَعَاتِ الْقَدِيمَةِ مِنْ نَحْوِ (الْمِيرِ)
الرُّوسِيِّ وَ(الدَّسَّا) الْجَاوِيِّ، وَجَدَ الْمَلِكِيَّةَ تَوَلَّدَتْ شَيْئًا
فَشِيئًا تَوَلَّدَتْ النَّتِيجَةُ الطَّبِيعِيَّةُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ
الْمُخْتَلِفَةِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا يَقْرُونَهُ ابْتِدَاءٌ مِنْ فُرُوعِهَا :

١ — الْبَيْتُ وَالسِّيَاحُ الْحَيْطُ بِهِ : فَقِيهِ صَوَانُ الْعَرِضِ
وَمَنْزِلُ الْعَيْلَةِ وَالْأَهْلِ مِمَّا لَمْ يَدْخُلْ قَطُّ فِي الشُّيُوعِ مِنْذُ
جَازَ النَّاسُ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ مِنْ عُقُودِ الْمَدِينَةِ

٢ — الْمَنْقُولَاتُ : وَهِيَ أَدَوَاتُ الْعَمَلِ وَالْمِيرَةُ وَالْمَاشِيَةُ.

على أن مبدأ التفاوت بين الجمع الواحد هو ملك المقولات
وليه تجزؤ الأرض الشامة واستئثار كل فرد بما يصل
إلى ملكه من قطعها

المصطلح عليه في (الميز) الرسمى و (الدس) الجاوى
— وسكانهما يتنعمون بالأرض شامة ينهم على السواء —
أنهم يسمون بين الأهلىن آنا بعد أن ما يحيط بقرتهم
من الحقول ، إلا أن لكل واحد منهم أدواته وميراثه
وما شئت

بعض هؤلاء متبصرون مدخرون يحسنون خدمة
حصتهم بتعميق الحرث ، وقاية الزرع من الأعشاب ،
وحسن القيام على السائمة ؛ ثم لا يستهلكون جميع
الثلة التى يصبونها ، بل يحنبون منها مقداراً ويوجدون
به ذخيرة فيصبحون أغنياء

والآخرون أقل منهم نشاطاً وتبصراً لا يتقنون
خدمة حصتهم من التربة ، ولا يحتفظون ب ذخيرة ، ولا
يحسنون العناية بسائمتهم ولا بأدواتهم ، فيتتهى بهم قاعهم

إلى أن يُصْبِحُوا بِلاَ مَاشِيَةٍ وَلَا بِذَارٍ وَلَا أَدَوَاتٍ صَالِحَةٍ
لِعَمَلِهِمْ

فَإِذَا وَقَعَ إِلَى هَؤُلَاءِ فِي الْقِسْمَةِ الثَّالِيَةِ سَهْمٌ مِنَ
الْأَرْضِ، لَمْ يَسْتَطِيعُوا الْإِتِّفَاعَ بِهِ، وَاضْطَرُّوا أَنْ يَخْرُجُوا
عَنْهُ لِأُولَى الْهِمَّةِ وَالتَّدْبِيرِ مِنْ أَثْنَاءِ قَرَبَتِهِمْ وَيُقِيمُوا فِيهِ
أَجْرَاءَ

بل قد يَتَّفِقُ فِي بَعْضِ الْقُرَى أَنْ يَقْضَى الرُّفُءُ،
بِمَنْعِ الَّذِينَ لَمْ يَحْتَفِظُوا بِمَوَاشِيهِمْ وَلَا أَدَوَاتِهِمْ، مِنَ السُّكَاةِ
فِي الْأَرْضِ الْمَقْسَمَةِ

وَبِهَذَا النِّعَمُ يَنْمُو السَّهْمُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى ذَوَى الْمَاشِيَةِ
وَالذَّخَائِرِ عَلَى مَا تُوجِبُهُ طَبِيعَةُ الْحَالِ؛ إِذَا تَرَ الَّذِينَ
عَدُّوا رَأْسَ الْمَالِ أَمْسَوْا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْإِزْدِرَاعَ بِتَفَقُّةٍ
مِنْ عِنْدِهِمْ

مِنْ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ يَنْجُمُ فِي ذَلِكَ الشُّيُوعُ الْأَوَّلُ
اِفْتِرَاقُ السَّكَّانِ إِلَى طَبَقَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا مَا يَنْمُونَهَا فِي لُتَةِ
الرُّوسِ بِالْأَسْرِ الْقَوِيَّةِ، وَثَانِيَتُهُمَا مَا يَدْعُونَهَا بِالضَّعِيفَةِ

وَيَعْنُونَ بِالْأَسْرِ الْقُوَّةِ أَهْلَ الْكَدِّ وَالْفِطْنَةِ
وَالْتَبَصُّرِ ، وَبِالضَّعِيفَةِ أَهْلَ الْجُودِ وَالسَّرَفِ
وَمَالَ الْأَرْضِ بِحُكْمِ الطَّبَعِ إِنْ تَخَلَّصَ مِنْ أَهْلِ
الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى أَهْلِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى

وَمَا دَمَا فِي ذَلِكَ الشُّيُوعِ إِلَى التَّفَاوُتِ فِي مِلْكِ
الْأَرْضَيْنِ ، طَرِيقَةٌ أُخْرَى : هِيَ أَنَّهُمْ يَتَشَاكِرُونَ الْأَرْجَاءَ
الْمُجَاوِرَةَ لِلْقَرْيَةِ وَيَدْعُونَ الْأَرْجَاءَ الثَّانِيَةَ مَوَاتًا تَقْبَلُ
فِيهَا الْحَافَاءَ ، أَوْ عَجَازًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ ، نَحْبُكًا مِنْهُمْ لِمَسَقَّةِ
الْقِيَامِ عَلَيْهَا

الْأَسْرُ الْقُوَّةُ السَّابِقُ ذَكَرُهَا أَعْنَى ذَاتَ الرِّغْبَةِ فِي
الْعَمَلِ وَالْوَسَائِلِ الْمُعِينَةِ عَلَيْهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ الْمُنْقُولِ — أَدَوَاتٍ
كَانَ أَمَ ذَخَائِرَ أَمْ مَاشِيَةً — قَدْ أَبْعَدَتْ مَرَمَاهَا وَغَبَرَتْ
تَسْتَحْيِي الْمَوَاتَ مِنَ الْأَرْضِ لِحَقْفَتِهَا وَمَدَّتِ الْجَدَاوِلَ
وَسَمَدَتْهَا وَأَلْقَتْ فِيهَا الْبَذَارَ بَعْدَ أَنْ أَزَالَتْ حِجَابَهَا .
أَتَرَاهَا وَقَدْ فَطَلَتْ ذَلِكَ أَلْحَقَتْ ضَرَرًا بِأَحَدٍ ؛ أَلْهَمْ لَا
وَلِيْنَا زَادَتْ مَقَادِيرَ الْغِلَالِ النَّافِعَةِ وَفَتَحَتْ أَبْوَابَا

لِطُلَّابِ الْعَمَلِ فِي الْفَلَاةِ ، وَهَيَّاتِ عَمَلًا مَاجُورًا لِنِيرِ
الْمُبْصِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَحْتَفِظُوا بِرَأْسِ الْمَالِ الضَّرُورِيِّ
لِعُزْدَرَاتِهِمْ

فَكُلُّ بُقْعَةٍ مَوَاتٍ كَسَبَهَا الْكَاسِبُونَ شَيْئًا فَشَيْئًا
مِنَ الصَّحَرَاءِ أَوْ مِنَ الْآجَامِ وَأَحْيَوَهَا ، أَصْبَحَتْ فِي ذَلِكَ
الشَّيْءِ الْأَوَّلِ أَمْلَاكَ لِمُسْتَقْبَلِهَا دُونَ سِوَامِ

كَذَلِكَ كَانَ حَقُّ الْجِهَاتِ الْمُحِيطَةِ بِالْقَرْيَةِ مِمَّا كَانَ
يُقَسَّمُ بَيْنَ السَّكَّانِ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ كُلِّ سَنَتَيْنِ أَوْ كُلِّ
ثَلَاثِ سِنِينَ ، فَقَدْ أَقْضَى الْأَمْرُ بِأَهْلِهَا إِلَى الْمُبَاعَدَةِ
بَيْنَ آجَالِ تَقْسِيمِهَا وَمَخْطَى مِنْ خَمْسِ سِنِينَ إِلَى
عِشْرِينَ سَنَةً ؛ ثُمَّ جَاءَ يَوْمٌ آتٍ فِيهِ إِلَى الْمَلِكِيَّةِ النَّاتِجَةُ
فِي أَكْثَرِ الْأَفْطَارِ الْمُتَحَضِّرَةِ بِفَضْلِ تَحْسُنِ الْإِمْتَاكِ
وَتَكَثُرِ الْأَهْلِينَ

وَعَلَى قَدْرِ هَذَا التَّحْسِينِ وَذَلِكَ التَّكَثُّرِ كَانَ يَتَحَسَّمُ
أَنْ تُخْدَمَ الْأَرْضُ خِدْمَةً لَا يُؤْمَلُ مَعَارِجٌ فِي قَلِيلٍ
مِنَ السِّنِينَ ؛ لِهَذَا عَمَدُوا إِلَى تَجْنِيفِ الْمَعْمُورِ

وَتَحْطِيطِ الْمَسَاقِ وَغَرَسِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ وَإِقَامَةِ الْمَبَانِي
وَلَوْ كَانَ اسْتِصْلَاحُ الْأَرْضِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ لِأَجَلٍ
مَحْدُودٍ أَوْ مُدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، لَكَانَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تُدْفَنَ
كُلُّ تِلْكَ النِّفَقَاتِ وَالْأَنْعَابِ فِي التُّرَى ، ثُمَّ لَوْ أُريدَ
الرُّجُوعُ إِلَى تَقْسِيمِ الْمَزْدِرْمَاتِ عَلَى جَمِيعِ السَّكَّانِ كَسَالِفِ
عَهْدِهِ ، لَمَّا أَغْنَى ذَلِكَ شَيْئًا

وَمِنْ أَوْلَئِكَ السَّكَّانِ فَرِيقٌ بَاتُوا غَيْرَ أَكْفَاءٍ لخدمةِ
حِصَصِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ بَعْدَ أَنْ تَلَفَتْ أَدَوَاتُهُمْ وَوَأَشْيُهُمْ
بِفَضْلِ إِمَامِهِمْ ، وَأَعْوَزَتْهُمْ الْمَذَخَرَاتُ
هَذَا مِمَّا نَشَأُ الْمِلْكِيَّةَ الْقَارِيَّةَ وَلَا تَزَالُ مُمَيِّزَاتُهَا ظَاهِرَةً
إِلَى الْيَوْمِ فِي الْمَشَايِعِ الزَّرَاعِيَّةِ الْمُتَخَلِّفَةِ عَنِ الْيَهُودِ
الْمُهَيَّيَّةِ فِي أَرْجَاءِ مِنَ الشَّرْقِ وَأُورُوبَا وَآسِيَا
إِذَا فَا الْمِلْكِيَّةَ الْقَارِيَّةَ وَلِبَدَةُ الْعَمَلِ وَالذَّخِيرَةِ

التَّرْتِيبُ التَّارِيخِيُّ لِلْمِلْكِيَّاتِ

بِمَا تَقَدَّمَ جَاءَ تَرْتِيبُ الْمِلْكِيَّاتِ فِي التَّحْوِيلِ الْاجْتِمَاعِيِّ :

فأماً في البدء فالنقولات: وهى النتائج العاجلة من العمل كالحيواف المقتنص والسماك المصيد والثمر البرى — وتلك هى الأملاك الخاصة — ؛ ثم انضاف إليها ما صنعه كل من أدوات عمله كالنبيل أو الصنارة أو الفأس أو المعول ثم تلاح ما جنبه صفوة القوم من الذخائر خطت الملكية الذاتية بعد ذلك خطوة إلى الأمام إذ اتخذ الإنسان مأوى يأوى إليه : كوخاً أم خيمة أم بيتاً من خشب مطين^(١) . وفى نحو هذا الوقت أصبح معظم الثروة الفردية من الماشية الذلولة أو المذلللة تربي وتستولد فلما كانت الخطوة الثانية من التحول الاجتماعى ، أقرت الأمم المتوطنة ، ولا سيما القرويون منها ، ملكية الفرد لمنزله ولما يحيط بالمنزل إلى السور . وكان فى تلك الأثناء المستقرية مولد الزراعة المتقنة القوية التى تسلط بها الإنسان على الطبيعة

أعقب هذا المهد عهد دخلت فيه البقاع التى

استصلحها أناسٌ من أُولى التَّبَصُّرِ والأَذْخَارِ في دائِرَةِ
الاملاكِ الدَّائِيَةِ

غيرَ أنَّ المِراعى اسْتَعْرَتْ شَائِعَةً إِلَى زَمَنِ غَيْرِ يَسِيرٍ
بعدَ ذلك؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ الْبَشَرِيَّ فِيهَا لَا يَكَادُ يُذَكَّرُ.
وكذلك الغائبُ والمواقعُ الجَبَلِيَّةُ كانت أطولَ أمدًا في
الشُّيُوعِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أَقَلُّ قُدْرَةٍ طَبِيعًا؛ وَلِأَنَّ رَأْسَ
الْمَالِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا تَأْثِيرَهُ فِي سِوَاهَا

وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْأَجَامَ وَالْمُنْتَصِبَاتِ مِنَ النُّجُودِ
لَا يَزَالُ قَلِيلٌ مِنْهَا فِي فَرَنْسَا وَكَثِيرٌ مِنْهَا فِي الْمَانِيَا وَسُويسِرَا
مِلْكَ شَائِعًا بَيْنَ أَهْلِ الدَّسْكَرَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ أَوْ الْوِلَايَةِ.
لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا مُبَاحَةٌ لِمَنْ يَشَاءُ، إِذْ كُلُّ قَرْيَةٍ وَكُلُّ جَمَاعَةٍ
مُتَنَفِّعَةٌ بِهَا، تَحْمِيهَا بِنَشَاطٍ وَتَمْنَعُ الْجَبَرَةَ أَوْ الْجَالِيَّةَ مِنْ
مُشَارَكَتِهَا فِي خَيْرَاتِهَا

بل فِي مَعْنَى اخْتِصَاصِ الْقَرْيَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ بِهَا مَا يَذُلُّ
عَلَى أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ مُتَمَكِّنَةٌ مِنْ غَرَائِزِ النَّاسِ تَمَكِّنًا
يَحْمِلُهُمْ عَلَى الدِّفَاعِ عَنْ مَشَاعِ الدَّسْكَرَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ، أَوْ

الولاية ، كما كانوا يُدافعونَ عن أملاكهم الذاتية
على هذا النحو كانَ تحوُّلُ الملكية فيما يخصُّ الأرض ،
أى المرافقِ التى يُلوحُّ لأوَّلِ وهلةٍ أنها خلقت مشاعاً
للعبادِ

ويمثل هذا التدرُّج والامتداد ، انتشرت الملكية
على ما يَنبأه فى الفصلِ السَّابِقِ ، واتَّخذت لها فُرُوعاً فى
العِنايَاتِ ، والعلومِ ، والآدابِ ، والفنونِ ، إلى ما لَيْسَ لَهُ
نِهَايَةٌ من الحقوقِ المتباينةِ المتنوعةِ التى أقرَّها الأممُ
شَيْئاً فشيئاً

حِصَّةُ الْمُجْتَمَعِ فى كُلِّ مِلْكٍ لِفَرْدٍ

رَأَتْ الْإِنْسَانِيَّةُ بِوَحْيِ فِطْرَتِهَا ، أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَيْسَ
بِالْوَسِيلَةِ الْمَحْمُودَةِ لِحَصْلِ الْعِبَادِ عَلَى بَذْلِ مَجْهُودَاتِهِمْ
— حِسَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَقْلِيَّةٌ — ؛ وَأَنَّ خَيْرَ طَرِيقَةٍ تَسْتَنْهَضُ
بِهَا الْمَعْمَمَ إِلَى أَعْلَى مَرَاتِبِهَا ، هِيَ تَأْمِينُ كُلِّ فَرْدٍ عَلَى
التَّمَتُّعِ ، كَمَا يَشَاءُ ، بِكُلِّ مَا يَنْتِجُهُ أَوْ يُحْسِنُهُ مِنَ الْمَوَادِّ

على أن في كل ملك خاص ، حصة للمجتمع ترو
كثيراً على حصة صاحبه ، بدليل أن مالك الأرض في
الأقطار الجيدة الزراعة ، كإنجلترا وشمال فرنسا لا يصيب
من ريعها جملة ، إلا الربع أو الخمس أو السدس ، لذهاب
بقية الربع بين النفقات والضرائب يصنوها

وأن رب المصنع لا يربح إلا في النادر ، ما يتيق
على الشرة أو الخمسة العشر في المائة ، من ثمن مصنوعاته
وهاك مثلاً من أعلى طراز في هذا الباب : مثل
المهندس « بيسر » الذي يُقال أنه كسب خمسة وعشرين
مليون فرنك ، من الطريقة التي اخترعها لمل الفولاذ
للنسوب إليه ، وسجل لنفسه فيها حق الامتياز

فهذا المقدار ، على جسامته ، لا يكون شيئاً في جنب
سنة ملايين أو سبعة ملايين طن من الفولاذ يُخرجها
العالم في كل سنة ، ويختصر من فقائها باستخدامه
طريقة بيسر ، مليونين أو ثلاثة ملايين فرنك
كذلك يُخيل إلى الناس أن المصور أو النحات ،

أو الشاعر الذي يَكْسِبُ عَشْرَةَ آلَافٍ مِنَ الْفَرَنكَاتِ
أو عشرين أَلْفًا ، أو خمسين أَلْفًا ، في ثَمَنِ رَسْمٍ ، أو تَمَالٍ ،
أو رواية تَمَثِيلِيَّةٍ ، قد أَصَابَ مِنَ الْأَجْرِ مَا جَاوَزَ الْحَدَّ ،
على حينَ أَنْ مِثَالَ أَلُوفٍ مِنَ الْخَلْقِ ، في الْحَالِ
والاستقبالِ ، تَسْتَمْتَعُ بِمَا عَمِلَهُ أَحَدُ هَؤُلَاءِ ، رُؤْيَاً أَوْ
مُطَالَمَةً أَوْ سَمَاعًا

فَالْمَلِكُ — وهذا شأنُهُ — إِنَّمَا يَمُدُّ جُزْءًا طَافِيًا تَمْنَحُهُ
الْإِنْسَانِيَّةُ لِصَاحِبِهِ ، لِإِزَالَةِ مَا هُوَ أَجْزَلُ وَأَثْبَتُ مِنَ الْقَوَائِدِ
الَّتِي تَعُودُ مِنْهُ عَلَيْهَا

الْمَأْخُذُ عَلَى الْمِلْكِيَّةِ الْقَارِيَّةِ

يُوجِهُونَ إِلَى الْمِلْكِيَّةِ أَوْ إِلَى بَعْضِ فُرُوعِهَا ، مَعَارِزَ
لَا يَحْسُنُ غَضُّ النَّظَرِ عَنْهَا . أَخَصَّهَا قَوْلُهُمْ — بِشَهَادَةِ
التَّأْرِيخِ — إِنَّ الْأَرْضَ فِي مُنْظَمِ الْأَقْطَارِ أَوْ فِيهَا كُلِّهَا ،
كَانَتْ مِنْذُ أَقْدَمِ الْحَقْبِ ، عِلَّةَ تَهْجُمِ الْفَاتِحِينَ ، عَلَى نَحْوِ
مَا حَدَّثَتْ فِي فَرَنَسَا بَيْنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ وَالْقَرْنِ الْخَامِسِ ، إِذْ

عَدَا قَوْمُ الْفَرِنجِ ، عَلَى الْمَلَائِكَةِ الرُّومَانِيِّينَ فِي « غَالِيَا » ،
فَانْتَزَعُوا عَقَارَاتِهِمْ مِنْهُمْ ، كَمَا انْتَزَعُوا هَؤُلَاءِ مِنَ الْغَالِيِّينَ
قَبْلًا ؛ وَعَلَى نَحْوِ مَا حَدَّثَ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ ، إِذْ
سَطَا التُّرْمَنْدِيُّونَ عَلَى الْفَرِنجِ فَانْتَزَعُوا مِنْهُمْ مَا كَانَ لَهُمْ
مِنَ الْأَرْضِ فِي بَعْضِ الْوِلَايَاتِ

أَفِيَنْتَجُ مِنْ هَذِهِ الْحَوَادِثِ وَأَضْرَابِهَا أَنَّ فِي الْمِلْكِيَّةِ
الْخَاصَّةِ عِلَّةً أَصْلِيَّةً لَا تُدَاوَى ؛ وَأَنَّ الْقَرْوِيَّ أَوِ الْفَلَاحَ
الَّذِي لَهُ قِطْعَةٌ أَرْضٍ فِي فَرَنْسَا لَا يَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ بِهَا ؛
وَهُمْ بَاطِلٌ لَا يُؤَيِّدُهُ مُؤَيِّدٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ السُّطُوَ عَمِيدٌ ،
وَلِأَنَّ الْأَسْرَ الَّتِي تَوَالَتْ عَلَى الْأَرْضِ الْمَفْصُوبَةِ قَدْ عَسَلَتْ
حَوْبَةً ذَلِكَ الذَّنْبِ الدَّائِرِ بِخِذْمَتِهَا الشَّاقَّةِ لِلْأَرْضِ ،
وَلِإِحْدَاثِهَا السَّيْجَانَ ^(١) ، وَالْأَسْمِدَةَ ، وَالزَّرْعَ ، وَالْأَغْرَاسَ
وَالْمَبَانِي ، وَالْإِمْلَاحَاتِ الْمُتَعَدِّدَةَ الَّتِي غَيَّرَتْ مَعَالِمَهَا عَمَّا
كَانَتْ عَلَيْهِ فِي أَيَّامِ الْغَالِيِّينَ ، أَوِ الْفَرِنجِ ، أَوِ الْقَرْصَانِ
التُّرْمَنْدِيِّينَ ، تَغْيِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ أَذْكَى الْمُتَقِينَ أَنْ

يَتَّبِعْنَ أَثَرَ النَّفْثِ، خِلَالَ ثَمَانِينَ جِيلًا أَوْ مِائَةَ جِيلٍ مِنَ
النَّاسِ تَعَاقَبُوا عَلَيْهَا، مِنْذُ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ وَالتَّاسِعِ
إِلَى هَذَا الْعَهْدِ

بل ذلك البُزْهَانُ يَلْتَوِي عَلَى مُقَدِّمِهِ : لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ ،
مِنْ ذَرَارِي النَّالِيَيْنِ ، أَوْ الْفَرَجِ ، أَوْ التُّرْمَنْدِيَيْنِ ،
أُسْرَةٌ وَاحِدَةٌ مُحْفَظَةٌ بِأَرْضٍ لَهَا عَلَى كُرُورِ تِلْكَ الْأَحْقَابِ
وَلَوْ تَصَدَّى أَعْلَمُ الْبَاحِثِينَ لِاسْتِجْلَاءِ هَذَا النَّامِضِ ،
لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِدَ بَيْنَ السَّبْعَةِ الْمِائِلِينَ أَوْ الثَّمَانِيَةِ الْمِائِلِينَ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمَقْدَرِ وَجُودُهُمُ الْآنَ فِي فَرَنْسَا ، مِائَةً أَوْ مِائَتَيْنِ
مِنْ تِلْكَ الْأَسْرِ . لِأَنَّا جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ فِي فَرَنْسَا ، عَدَا هَذَا
الْمَدَدَ الْقَلِيلَ الْخَلِيقَ بِالْأَطْرَاحِ لِقَلَّتِهِ ، لَا يَصِحُّ اعْتِدَادُهُمْ
أَرْبَابَ عَقَارَاتٍ وَضَمُّوْا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا بِحَاجَتِهَا الطَّبِيعِيَّةِ
الْأَوَّلَى . مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ اشْتَرَوْهَا أَوْ أَلَتْ إِلَيْهِمْ عَنْ ذَوَى
قُرْبَاهُمْ .

فَلَا مَحَلَّ لِمَوْأَخَذَتِهِمْ عَلَى اسْتِثْنَائِهِمْ ، دُونَ سِوَاهُمْ ،
بِالْأَرْضِ الطَّبِيعِيَّةِ وَمَرَاقِبِهَا ؛ وَتِلْكَ حُجَّتُهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ

ناطقة بأنهم أدوا نحن انتفاعهم بها
 ناهيك بأن ما يدفعونه من الضرائب المقررة — ومثلها
 من الربيع السنوي، يتراوح بين اثني عشر وخمسة عشر
 في المائة — وما يدفعونه من رسوم انتقال الملكية. وهذا
 الانتقال يحدث ثلاث مرات أو أربع مرات في مدى
 القرن وربما ارتفع الى مرات ثمان

تلك الأموال حين أدائها، تُعيد إلى المجتمع فئاً
 مذكوراً من ثمن الأرض، لا يادله كل ما كانت تُعطيه
 تلك الأرض للمشايخ من الربيع، لولا الهمة العظيمة،
 والتفقات الطائلة التي بذلت في خدمتها خلال تلك
 الأحقاب الطوال

ثبت بما فصلناه، أن السواد الأعظم من أرباب
 المقارات الزراعية في هذا الزمن، إنما هم مبتاعون لها
 بالمال، أو نواب عن مبتاعها، فلا يسألون عن عدوان
 وقع عليها

وقد بقي وجه آخر للرد على المصححين بتلك النجبة

الواحدة : ذلك ما وردَ في القولِ المأثورِ المشهورِ
 « التَّقَادُمُ شَفِيعُ الرَّحْمَةِ فِي النُّوعِ الْبَشَرِيِّ »
 ومعنى التَّقَادُمِ هذا ، هو أنَّ المَدَّةَ الطَّوِيلَةَ بِفِعْلِهَا ،
 والأحوالَ الْمُتَعاقِبَةَ بِتَأثيرِها ، تُقْضَى إلى إِزَالَةِ النِّقائِصِ
 الْأَصْلِيَّةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، فَتُرْجِعُ النَّاسَ مِنْ أَتْبَابِ لَاطِلَاتِ
 تَحْتِهَا ، وَتُنْقِذُهُمْ مِنَ الْفَوْضَى الَّتِي هُمْ صَائِرُونَ لِمَحَالَةٍ إِلَيْهَا ،
 لَوْلَا شَفَاعَةُ التَّقَادُمِ .

الْمِلْكِيَّةُ الدَّائِيَّةُ أَسَاسُ الْكَيَانِ الْقَوْمِيِّ

الْأُمَمُ كَالْأَفْرَادِ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْإِحْتِمَاءِ بِالتَّقَادُمِ
 الصُّبْحُ الَّتِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهَا كُلُّ شَعْبٍ لِاسْتِنْقَاءِ مَوَاطِنِهِ
 فِي حَوَازَتِهِ ، هِيَ نَفْسُ الصُّبْحِ الَّتِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهَا كُلُّ فَرْدٍ
 لِاسْتِنْقَاءِ حَقْلِهِ فِي يَدِهِ ؛ لَا فَارِقَ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَلِكِ
 وَالْحُرِّيَّةِ ، فِي الْأُمَمِ أَوْ فِي الْمَشْرَكَاتِ ؛ وَبَيْنَ الْحُرِّيَّةِ الدَّائِيَّةِ
 وَالْمِلْكِيَّةِ الدَّائِيَّةِ

فَمِنْ هُنَا يَرَدُّ أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ وَالْحُرِّيَّةَ هُمَا أَسَاسُ الْحَقِّ

العالم والحق الإنساني، كما هما أساس الحق الخاص
الاحتلال أو وضع اليد من زمن مديد، والممل
المتابع على تعاقب الأجيال، هما السبب الوحيد الذي
يُجيز لأمة حيازة أرض في ولايتها

ولو كان وضع اليد والإرث مما لا قيمة له، لما استطاع
واحد أن يحدد عند قوم حجة بالأرضين التي يتوطنونها
غذا الشعب الفرنسي مثلاً: علام يحتل أرضه التي
تبلغ مساحتها خمسمائة وثمانية وعشرين ألف كيلومتر مربع،
وفيها سهول الشمال الخصب وأودية «السين» و «اللوار»،
و «الرُون»، و «الجارُون»، وتلك الأرجاء الصالحة
لزراعة الصنوف الماثورة، وتلك الكروم الشائعة التي
تُصنر منها أجود الخمر

وبأي حق يدعى ذلك الشعب أن سكان اليد
الرميلية في «بومراتيا» و «بروسيا» لا يسوغ لهم عدلاً
أن يفتحوا موطنه الذي هو أخصب من مواطنهم؟ بل
بأية حجة يحتج الشعب الفرنسي على مثل هذا المدّوان؟

إِنَّمَا يَكُونُ مَبْنَى دَعْوَاهُ عَلَى الْاِحْتِلَالِ الْمُتَعَادِمِ .
وَالْتَسْلُسُلِ الْإِرَائِيِّ . فَإِذَا قِيلَ إِنَّ هَذَيْنِ السَّبِيْنِ
لَا يَكْفِيَانِ لِصِحَّةِ الْمَلِكِ الذَّاتِي ، كَانَا إِذَا غَيْرَ كَافِيَيْنِ لِصِحَّةِ
الْمَلِكِ الْقَوَمِيِّ

— مَنْ نَزَعَ رَجُلًا فَيَا لَهُ مِنْ حَقِّ اسْتِبْقَاءِ كُرُومِهِ
الْيَانَةِ بِجَهَاتٍ « شَاتُومَرَعُو » أَوْ « كَلُومُوجُو » بِدَعْوَى
أَنَّ الطَّيْمَةَ هُنَاكَ مَجَادَتْ عَلَى التَّرْبَةِ بِالْخِصْبِ — ، أَجَازَ
لِسُكَّانِ « الْبُورْدَلِيز » وَ « بَرْدُفُونِيَا » ، أَنَّ يَدْعُوا مِلْكِيَّةَ
تِلْكَ الْأَرْضَيْنِ الْمُنْتَازَةِ وَأَنَّ يَطْرُدُوا مِنْهَا سُكَّانَ « نَجُودِ
« الْأَفِيرُون » أَوْ « نَجُودِ « الْلُوزِير »

وَأَجَازَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لِلْبَرْبِرِ ، وَتَارِ آسِيَا الْوُسْطَى ،
وَالْمَرْبِ الصَّارِيْنِ فِي صَحَارَى آسِيَا الْغَرْبِيَّةِ وَمُتَاوِرِ
إِفْرِيقِيَّةِ ، أَنَّ يَتَقَاضُوا حِصَصَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْكُرُومِ الْغَضَّةِ ،
وَتِلْكَ الْمُشْتَجَّاتِ الرَّائِيَّةِ ، وَتِلْكَ الْحَقُولِ النَّصِيرَةِ بِوَفْرَةٍ
غِلَالِهَا

فَالْحَالُ إِذَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ فِطْمَةٍ

من التَّزْيِةِ لِمَنْ احْتَلَبَهَا وَأَقَامَ فِيهَا، وَزَرَعَهَا، وَأَوْزَنَهَا أَهْلَهُ،
وَلِمَا أَنْ تَكُونَ لِلتَّزْيِةِ، وَلَا لِلْوَطَنِ، وَلَكِنْ لِكُلِّ الْعَالَمِ
فَلَوْ أَنْعَيْتَ الْمَلِكَ الْفَرْدِيَّ، وَهُوَ أَسَاسُ الْمَلِكِ الْقَوِيِّ،
لَمَا أَبْقَيْتَ لِأُمَّةٍ حُجَّةً تُحِيزُ لَهَا إِبْقَاءَ بِلَادِهَا فِي حَوَازِئِهَا،
وَلَا عَدَّتِ الدُّنْيَا إِلَى حُكْمِ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ؛ وَلَا عَطِيتَ
الشُّعُوبَ الْفَقِيرَةَ الْهَمْجِيَّةَ، حَقَّ الْجِزْيَةِ عَلَى الشُّعُوبِ الَّتِي
سَبَقَتْهَا مَدِينَةٌ وَطَلَّتْهَا جَاهًا

الأسبابُ في دَوَامِ الْمِلْكِيَّةِ

من المطاعين التي طُعنَ بها على الملكية الدَّائِيَّةِ، أَنَّهَا
دَائِمَةٌ

رَعَمَ أَرْبَابُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهَا كَانَتْ أَجْدَرَ بِالْإِفْضَاءِ
إِلَى أَجَلٍ، سِوَاكَ أَكَانَ ذَلِكَ الْأَجَلُ نِهَاجَةَ الْمُرِّ، أَمْ مَائَةً
أَوْ مِثْنَيْنِ مِنَ السِّنِينَ فِي الْغَايَةِ. غَيْرَ أَنَّ الصَّوَابَ فِي غَيْرِ
مَا تَمَنَّوْا: لِأَنَّ دَوَامَ الْمِلْكِيَّةِ يَرُدُّ عَنِ الْأُمَمِ الْخَسَائِرَ
الطَّائِلَةَ وَالْأَزْمَاتِ الشَّدِيدَةَ .

وَالْمِلْكِيَّةُ مَا لَمْ تَكُنْ دَائِمَةً دَوَامَ الْمَحْصُولَاتِ الَّتِي تُنْتَجِبُهَا
فَلَيْسَتْ عِنْدَ مَا يُرْجَى مِنْهَا

مَنْ مَلَكَ أَثَاثًا ، أَوْ آلَةً ، أَوْ يَتًا ، فَمِلْكُهُ لَهُذِهِ
الْأَشْيَاءِ بَاقٍ مَا بَقِيََتْ ؛ فَإِذَا تَوَفَّرَ عَلَى الْعِنَايَةِ بِهَا ، وَادَّخَرَ
مَا تَقْتَضِيهِ صِبَاغَاتُهَا ، وَأَصْلَحَ مَا قَسَدَ ، وَجَدَّدَ مَا تَلَفَ ، خَفَعَهُ
أَنْ تَسْتَمِرَّ لَهُ إِلَى أَنْ تَقْنَى ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهَا مَا لَا يَقْنَى إِلَّا
بَعْدَ أَحْقَابٍ مُتَوَالِيَةٍ ، كَالْيَتِّ

كَذَلِكَ مِنَ الْمَرَاقِقِ أَشْبَاهُ الْأَسْوَارِ الْمُدْعَمَةِ ، وَالتَّرْعِ
الْمُرْمَمَةِ ، وَالتَّنَابُطِ ^(١) الْحَكْمَةِ مَا يَثْبُتُ ثَبَاتَ الْعَقَارِ
الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا وَجَدُوهُ حَدِيثًا فِيمَا بَيْنَ
النَّهْرَيْنِ مِنْ بَقَايَا الْمَسَاقِي الَّتِي خَطَّهَا أَهْلُ بَابِلَ ، وَمِنَ الْمَبَانِي ،
وَالْمَنَارِسِ ، مَا لَا يَفْقُو إِلَّا أَنْ تَمُرَّ بِهِ أَجْيَالٌ مُتَعَاكِفَةٌ
فَالْمِلْكِيَّةُ الْمَقَارِيَةُ إِنَّمَا بُنِيَتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا عَلَى أَنْ
كُلَّ تَعْدِيلٍ أُدْخِلَ عَلَى التَّرْبَةِ ، وَأُخْسِنَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ ،
اسْتَمَرَّ زَمَنًا غَيْرَ مَحْدُودٍ

(١) مَا يَسْتَبْطِئُ بِهِ الْمَاءُ

على أنهم لو أبدلوا الملكية الموقوفة بالملكية الثابتة،
وكان حدّها العمر، أو مائة أو مائتين من السنين، لما جنى
الناس من هذا الإبدال سوى النكبات الرائعة والنقص
الفاحش في الإنتاج. وماذا هم فاعلون قبل الأجل الذي
يُضرب للملكية الموقوفة بخمسة ستة أعوام؟ يمتنعون
لا محالة، عن كل زراعة لا يرجى استغلالها إلا بعد
الأجل المضروب، فتبطل مثلاً زراعة الكلال الثابت،
ويبطل تحويل منابت النيل إلى مراعي.

بل قبل ذلك الأجل بخمسة عشر حوالاً أو دونها
يمتنعون من غرس الكرمة؛ بل قبل ذلك الأجل
بشرين أو ثلاثين حوالاً يكفون عن غرس الأشجار
المثمرة، كالنخيل، واللوز، والبرشمال، والزيتون، مما
لا يؤتي أكله إلا بعد ثمان أو عشر من السنوات.

بل قبل ذلك الأجل بأربعين أو ستين عاماً أو قرنين
كاملي، يمتنعون بذر بؤور الغاب^(١) لأن فائدتها في

دَوَحِهَا ، وَدَوَحُهَا لَا يَسْتَكْمِلُ حَادَةً إِلَّا بَدَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ
الْقَرْنِ أَوْ الْقَرْنِ كُلِّهِ . — عَدَا أَنَّهُمْ ، قَبْلَ ذَلِكَ الْأَجْلِ
بِثَلَاثِينَ حَامًا أَوْ نَحْوِهَا ، يَمْسِكُونَ عَنِ الْإِنْفَاقِ الطَّائِلِ
فِي سَبِيلِ التَّحْسِينِ الْمُسْتَمَرِّ فَلَا يُقِيمُونَ الْقَنَاطِرَ لِلرَّيِّ ،
وَلَا يُجَفِّفُونَ الْمُسْتَنْقَمَاتِ ، وَلَا يُشِيدُونَ الْمَبَانِيَ الْعَالِيَةَ
أَمْثَالَ ذَاتِ الْمُقُودِ وَأَمْثَالَ الْقِيَامِ ^(١) فِي الْأَرْجَاءِ الْكَرَمِيَّةِ
ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ الْمَوْقُوتَةَ ، وَإِنْ
طَالَ أَجْلُهَا إِلَى مِائَةٍ أَوْ مِائَتَيْنِ مِنَ الْأَعْوَامِ ، لَا تُعَادِلُ
الْمِلْكِيَّةَ الدَّائِمَةَ ، مِنْ حَيْثُ اسْتِنَافُهَا الْمَزَائِمَ لِلْإِتِّجَاعِ ؛
وَأَنَّهُمَا تَحْمِلُ النَّاسَ ، قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِّهَا ، بِخَمْسٍ ، أَوْ عَشْرٍ ،
أَوْ عِشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثِينَ ، أَوْ خَمْسِينَ سَنَةً ، عَلَى تَرْكِ
الِإِصْلَاحِ وَالتَّحْسِينِ فِيهَا ، وَتَقْبِضُ أَيْدِيَهُمْ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا
قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْحُكُومَةَ تَتَّفِقُ مَعَ أَرْبَابِ الْمَقَارَاتِ
عَلَى إِطَالَةِ الْمُدَّةِ لَمْ قَبْلَ انْتِهَائِهَا بِزَمَنِ بَعِيدٍ

(١) جَمْعُ قَاعٍ وَهُوَ مَا انْخَفَضَ مِنَ الْأَرْضِ وَسَمِينًا بِهِ تَكَ النَّاسُ
تَتَّخِذُ الْخُمُورَ وَنَحْوَهَا .

ولكن ما أكثر الصعوبات التي تَعْرِضُ هذا الاتفاقَ
والقرصَ التي تَسْنَحُ في خِلَالِهِ لِلرَّيْبِ وَالرُّشَى، دَمِ
المُؤَثِّرَاتِ الإِدَارِيَّةِ، والآفاتِ التي تُصَابُ بِهَا الحُرِّيَّةُ الذَّائِدَةُ
أَنْتَسَطِيعُ حُكُومَةٍ — وَرِجَالُهَا إِنَّمَا هُمْ مُوظَّفُونَ —
أَنْ تَنْزِلَ مِنْ ذَوَى العَقَارَاتِ الْمُنْتَشِرِينَ فِي شَائِعِ أَرْجَائِهَا
مَنْزِلَةَ الْمَالِكِ الْيَوْمَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِينَ ؛
الْمُسْتَأْجِرُونَ حِينَما التَّفَتُّوا فَأَمَّا هُمْ أَلْفٌ مِنَ الْمَلَاكِ
يَتَرَاضُونَ مَعَهُمْ عَلَى حَالٍ، وَكُلَّ فَرْدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَلَاكِ .
إِنَّمَا هُمُ الْإِتِّفَاعُ بِأَرْضِهِ مَعَ الْإِبْقَاءِ عَلَيْهَا
أَمَّا الْحُكُومَةُ فَلَوْ جُعِلَ لَهَا مِثْلُ هَذَا الْإِحْتِكَارِ لَكَانَ
شَأْنُهَا غَيْرَ شَأْنِ الْمَالِكِ وَلَتَمَشَّتِ الرِّشْوَةُ فِي أَعْمَالِهَا
وَمَشَى عَلَى أَثَرِهَا الْحَيْفُ
وَحَسْبُكَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ، مَا يَحُولُ مِنْ الْحَوَائِلِ دُونَ
أَدْنَى تَعْدِيلٍ لِلضَّرَائِبِ : هَذِهِ فَرَنَسَا ، أُرِيدَ مَسْحُهَا أَوْ
تَجْدِيدُ فَكِّ الزَّمَامِ فِيهَا مِنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجْرَأْ عَلَيْهِ
عَاقِلَةٌ الْمَشَاكِلِ الَّتِي يُجَدِّدُهَا

على أن هذه المشاكل منها عَظُمَت لا تكون شيئاً
في جنب ما يجرُّه على السَّياسَةِ ، والإدارة ، والاجتماع ،
والإنتاج من الأزمات الفادحة ، إقرار الملكية الموقوتة ،
ولو استوفى أجلها عمرُ القرنِ أو القرنين

الملكية الدائمة تدفع عن الأمة أمثال هذه الشدائد
وتشجى الإنتاج ، بمعنى أنها تُنذِرُ من يهملُ الخدمة ولا
يُوالى الإصلاح ، بتقصِ عَصُولاته ، وتدفعُ إلى الخزيَّةِ
العامةِ في كلِّ عامٍ ما لا يقلُّ عن المِثْرَةِ في المائة من
دخلها ، كما أنها تدفعُ إليها تكاليفَ امتثالها بالبيع أو الإرث
أو الهبة في كلِّ خمسٍ وعشرين سنةً مرةً

وحاصلُ هذين اللوردين يحملُ حَظَّ الخِزَانَةِ من رِيعِ
المقارِ ومن ثمنه حَظاً وافراً بل كثيراً ما يكونُ نصيبُ
الحكومة من الرِّيعِ ، أكبرَ من النِّصيبِ الذي يرجعُ
إلى رؤوس الأموال المُتَّفَقَةِ في الإصلاح والتَّحْصِينِ
فإذا أُريدَ الحصولُ على مُتَّعٍ ما يُستفادُ من كلِّ
ملكٍ ، وأريدَ دَرءُ الكوارثِ الدَّوْرِيَةِ التي لا تُمدُّ أفلحُ

الأزمات التجارية الحاضرة شيئاً مذكوراً في جانبها ،
وَجَبَّ أَنْ تَكُونَ الْمِلْكِيَّةُ دَائِمَةً .

الميراث

من لوازم الملكية الميراث أى انتقال أموال الميت
إلى الآخرين من ذوى رحمه أو إلى أناس يُسَمُّونَهُمْ
ففى الحالة الأولى تُعرفُ بالإرث الشرعى ، وفى الثانية
بالإرث الموصى به ، وكلتاها جذيرة بالحرمة نافعة
للمجتمع

الموارثة من الأمور الغريزية الكبرى ، كالملك
والتملك ، تجدُّها على اختلاف فى أشكالها ، بين الأمم
المتباينة تاريخاً ولِسَاناً ونِظَاماً ؛ ومنزلتها من الذهن ،
منزلة الملكية ، ومنزلة الأهلية ^(١)

أنكر بعض الباحثين ، ما بين هذه الثلاث من
الرَّابطة ، على أن صلة الرَّحِمِ أوثقُ ما تكونُ عروة ،

في البلدان التي من سنّها الملك الفردي والوارثة . فيها
كُونُ الْيَتِ الذي تنفرد فيه الزوجة ، وتضبط أحواله
الشخصية ؛ وبها تكون الاسم العام الذي يطلق على أهله
وتسلسل بين ذرائبه ، مما تجده عند الأمم المتوطنة التي
تراعى حق الملك الفردي والتوارث

أما الأقوام الذين تتعدّد الزوجات في كل بيت من
بيوتهم ولا تعرف الأسرة فيهم باسم عام خصص بها
فهم الألى تكون الملكية عندهم مشتركة والموارث غير
محقة ؛ ومن هؤلاء العرب^(١) الآن ، وطائفة من الفرق
في القرون الوسطى . فالملكية الذاتية والإرث هما اللذان
كونا الأسرة المتراحمة وأعتقا الفرد من الرق

ولما كان الميراث عملاً فطرياً في الناس ، نما وقرع
وتهذب حتى أفضت صيغته إلى التشابه والتشاكل في
مختلفات القوانين ، ذلك لأنّ مبناها ، أن الانسان البني

(١) العرب الذين يدينون بالاسلام ويعملون بالشرع في أي

بلاد كانوا ليسوا على ما وصف المؤلف « العربان »

كَلَدٌ ، وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ وَادَّخَرَ ، وَأَتَّبَعَ ، يَحْقُ لُهُ أَنْ يَمْنَحَ
هَذَا الرِّزْقَ مَنْ يُحِبُّهُ

فَإِذَا لَمْ يَوْصَ لِمُعَيَّنٍ ، فَالْأَقْرَبُونَ إِلَيْهِ هُمُ الْجُدَرَاءُ
بِمِرَائِهِ ، سِوَاهُ أَكْنَ مَنْ جَهَّ الْأَوَاصِرِ الَّتِي يَنْتُهُ وَيَنْتَهُمْ ،
أَمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِيمَنْ أَطَاوَهُ مُبَاشَرَةً أَوْ بَنِيْرَ
مُبَاشَرَةً ، عَلَى إِيجَادِ نَزْوَتِهِ ، كَمَا تَفْعَلُ عَادَةُ زَوْجُهُ وَأَبْنَاؤُهُ
وَكَمَا يَقُولُ إِخْوَتُهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ؛ أَمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّ
الْمَتَوَقَّى — وَذَوَى قُرْبَاهُ — إِنَّمَا هُمْ أَسْبَاطُ تَقَرَّعُوا عَنْ جَدِّهِ
وَاحِدٍ كَانَ هُوَ الْمَوْسِسُ لَتِلْكَ الثَّرْوَةِ

الْفَرَضُ مِنَ الْإِرْثِ اقْتِصَادِيًّا ، هُوَ إِنَّمَا رَأْسُ الْمَالِ أَوْ
حِفْظُهُ بِمَا يَنْفَعُ الْمَجْتَمَعَ عَلَى قَدْرِ مَا يَنْفَعُ الْفَرْدَ ، وَمِنْ
فَوَائِدِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَزْدَادُ بِهِ نَشَاطًا ، وَأَنَّهُ يُوَاصِلُ بِهِ
سَعْيَ سَالِفِهِ ، وَأَنَّ مَطْمَحَ فِكْرِهِ يَمْتَدُّ إِلَى مَا وَرَاءَ الْلَحْدِ ،
وَأَنَّ الْعَمَلَ الْمَبْدُوءَ بِهِ يَرْتَبِطُ بِسِلْسِلَةِ خَالِدَةٍ

لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِرْثُ ، لَقَصَرَ الْمَرْءُ جَهْدَهُ وَادَّخَرَهُ عَلَى
مَا يَقْضَى بِهِ لِبَانَاتِهِ الدَّائِيَّةُ ، بِحَيْثُ لَوْ بَلَغَ الْأَرْبَعِينَ أَوْ

الحسين من سنيّه ، وكان قد جمع ما يحتاجُ إليه في
شيوخته ، لا تمتنع عن العمل والتجنيب ، ولتناقص
الإنتاج تناقصاً يئساً ، ولقلت رؤوس الأموال قلة مذكورة .
وغير خاف أن المرب^(١) إذا بلغ النصف الثاني من
عمره ، كان شأنه فيه غير شأن العميل من الجد والادخار ؛
على أنه كثيراً ما يتفق له أن يرى بأناسٍ يراهم على
الاهتمام بما يصيرون إليه بعد وفاته .

قضت الفطرة بوحى بصيرتها أن يعظم الحب بقدر
ما يقل الأجر ، ومن ثم استحال على الإنسان أن يخلص
الوداد ويثابر عليه للأربعين المليون من مواطنيه إن
كان فرنسياً ، وللثلاثة والتسعين المليون من أهل بلاده
إن كان أمريكياً شمالياً ، وللمائة والثلاثين المليون من قومه
إن كان روسياً ، وللثمانمائة المليون من أمته إن كان
صينياً ، كما يخلص الوداد ويثابر عليه لزوجيه ، وأولاده ،
بل وأقربائه الأبعدين

(١) من لا أهل له ولا يقال أمرّب

لو أن ثروة واحدٍ من الناس ، لم تبقى على صورتها
الفارقة ولم تقع إلى رهطٍ تعين مآلها اليهم من قبل ، بل
توزعت وتناثرت غباراً ، وانتهت إلى خزائن حكومية من
ذوات الجاه الكبير كاتهاء القطرة إلى البحر ، لما اهتم
أحدٌ عقيب ذلك بعملٍ يواظب عليه ، أو جمعٍ يجمعه بلا
نهاية ولا تحديد.

قد يزعم بعض الزاعمين أن الميراث يوجد الكسالى
كما يوجد المدخرين

فلا ريب أن من الناس من لا يحذرون بالميسرة التي
يورثهم إياها أقرباؤهم ، بل يبددونها ، أو يبيعون عيشة
الفراغ والبلادة ، وفي هذا ما فيه من الضرر . إلا أن
هذا الضرر لا ينبغي تضخيم شأنه ؛ لأن السفهاء
لا ينشبنون أن يصابوا بمقبي ما سفهوا ؛ ولأن البلداء الذين
لا يقومون على عقاراتهم ، ولا يستثمرون رؤوس أموالهم
أو يحسنون تديرها على النحو النافع الذي تقتضيه
مصلحة الاجتماع بجانب مصلحتهم الخاصة ، ولا يتعلمون

الأدب أو العلوم أو الفنون فيعملون بها ، أولئك ليسوا
بالسواد العظيم ولا يحدرون بالذكور على ما وهم الواهمون
ويقلب في أمرهم أن ترق حالهم ويتوى ، عليهم تقاعدهم
أما من حيث الإجمال فإن مصناء المهمة ، والتماكي
في الجمع ، بقصد توريث الأقرين رحيما أو مودة ،
فعدة هؤلاء تربو في المجتمع على عدة الكسالى والسفهاء
الذين يبددون أموالهم باطلاً ويستهلكونها متاعاً
إذا فلو أريد أن يصير إلى الحكومة بعض الوارث
أو كلها ، قل الإنتاج والادخار قلة ضاربة ، ولوقت
دولاب التقدم الاجتماعي ، ولا تحطت الأمة انحطاطاً :
ذلك لأن الحكومة تستهلك في جملة دخلها جميع
المقادير التي لو رجعت إلى أفراد لا تحذوا منها رؤوس
أموال ؛ ولأنها أيضاً نهب بين أيدي موظفيها والتأخين
الذين يبددون الميزانية موارد الطعام الماء ، فهي لا تستطيع
التجنيب ، بل هي على العكس ، متنفقة بلا عذر ومبددة
لرؤوس الأموال بلا حد

مَنْ أَمَرَ بِوَرَاثَةِ الْحُكُومَةِ لِلْأَفْرَادِ ، وَلَوْ لَمْ يُخَصَّصْهَا
الْأَبْرِكَاتِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ عَنْ غَيْرِ عَقَبٍ وَعَنْ غَيْرِ ذَوَى
رَحِمٍ مِنَ الْأَقْرَبِينَ ، فَقَدْ أَمَرَ بِانْتِقَاصِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ
الْقَوْمِيَّةِ تَدْرِيجًا ، أَيْ بِانْتِقَاصِ الْمِيرَةِ الثَّابِتَةِ الَّتِي تُعِينُ
الْأُمَّةَ عَلَى عَمَلِهَا وَتُمَهِّدُ لَهَا سُبُلَ النِّجَاحِ ، وَتُرْفِقُ أَحْوَالَهَا
عَلَى تَعَاقِبِ الْأَيَّامِ



لفصل الثالث

الإجَارَةُ وَرَبِيعُ الْأَرْضِ — الْمِلْكِيَّةُ الْكُبْرَى
وَالْمِلْكِيَّةُ الصَّغْرَى

يَاں لی مذهب ربیع الأرض — حق و دحق نتائج الی استنظامها
أهل هذا المذهب — التمثل الاشتراكية الی برادها ان تسترد
الحكومة الأرضین من ملاکها — مزایا الملكية
الكبرى ومزایا الملكية الصغرى

يَاں فی مذهب ربیع الأرض

جَدَتْ شَيْعَةٌ فِي رَأْسِ هَذَا الْقَرْنِ اتَّحَلَّتْ لِنَفْسِهَا
اسْمَ « رَبِيعِ الْأَرْضِ » وَاتَّخَذَتْ بَعْضُ الْاِقْتِسَادِيِّينَ وَبَعْضُ
الاشْتِرَاكِيِّينَ مِنْ مَذْهَبِهَا سِلَاحًا قَاتَلُوا بِهِ الْمِلْكِيَّةَ ، لَا فِي
مَشْرُوعِيَّتِهَا الْقَدِيمَةِ ، بَلْ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا الْحَالِيَةِ
ذَلِكَ الْمَذْهَبُ خَرَجَهُ أَصْحَابُهُ مِنْ رَأْيٍ لِلْاِقْتِسَادِيِّ
الْاِنْجِلِيزِيِّ الشَّهِيرِ (رِيكَردو) ؛ عَلَى كَوْنِ (رِيكَردو)
نَفْسِهِ لَمْ يَقُلْ بِهِ لِمَنَازَعَةِ الْمِلْكِيَّةِ ، وَلَكِنْ بَعْضُ مُرِيدِهِ

وَتَلَامِيذِهِ أَبَدُوا مَرَمَى غَرَضِهِ وَشَقُّوا مِنْهُ فُرُوعًا مُخْتَلِفَةً
دَعْنَا مِنْ تَفْضِيلِ تِلْكَ الْفُرُوعِ بِمَا لَا يَتَحَمَّلُهُ مِثْلُ
هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَحَسَبْنَا تَلْخِيصَ لُبِّ الْمَذْهَبِ فِي كَلِمَاتٍ
قَلِيلَةٍ

قَالَ رِيكَرْدُو: مَتَى كَانَتِ التَّرْبِيَةُ، فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ،
غَيْرَ مَجْتَلَةٍ كُلِّهَا، وَكَانَ جُمُودُ السَّكَّانِ غَيْرَ كَشْفٍ، وَجَدَ
النَّاسُ عَلَى مَقَرَّةٍ مِنْهُمْ بَقَاعًا خَالِيَةً جَيِّدَةً الْعَنْصُرِ، فَاذْدَقَ
الزَّرَاعُ يُسْتَنْزِلُونَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذُوا عَنْهَا إِجَارَةً أَوْ
رَيْعًا لِأَنَّهَا كَانَتْ قِطْعَةً مُهْمَلَةً فِي فَسْحٍ مُهْمَلٍ

بَعْدَ ذَلِكَ يَزْدَادُ السَّكَّانُ وَقَدْ مَلَكَتْ جَمِيعُ الْبَقَاعِ
الْجَيِّدَةِ وَجَمِيعُ الضُّوَلِيِّ الْمَجَاوِرَةِ لِلسُّوقِ، فَيَجِيءُ زُرَّاعُ
آخَرُونَ لَا يَتَهَيَّأُ لَهُمُ الْحَصُولُ إِلَّا عَلَى أَرْضِينَ رَدِيئَةٍ
ذَاتِ رَيْعٍ أَقَلِّ مِنْ رَيْعِ تِلْكَ، أَوْ عَلَى أَرْضِينَ بَسِيطَةٍ عَنْ
السُّوقِ يَتَطَلَّعُ اسْتِغْلَالُهَا إِلَى تَفَقَّاتٍ أَوْفَرَ؛ فَهَؤُلَاءِ
الْفَلَاحُونَ الطَّارِئُونَ يُؤَثِّرُونَ عَلَى اسْتِعْمَارِ الْجِهَاتِ النَّائِيَةِ
أَوِ الْمُجْدِبَةِ، أَنْ يُفَاتِحُوا أَصْحَابَ الْجِهَاتِ الْخَصِيصَةِ أَوْ

القريبة في عَوْضٍ يُؤْذَنُهُ لِإِلِهِمْ إِزَاءَ تَرْكِهِمْ لَهُمْ هَذِهِ
الْأَرْضِينَ يَنْتَفِعُونَ بِهَا إِلَى آجَالٍ مَعْلُومَةٍ

هَذَا الْعَوْضُ رُبَّمَا عَادِلَ الْفَرْقِ بَيْنَ غَلَّةِ التُّرْبَةِ
الصَّالِحَةِ، عَلَى حَالَتِهَا الطَّبِيعِيَّةِ، وَبَيْنَ غَلَّةِ التُّرْبَةِ غَيْرِ الصَّالِحَةِ
فَيَكُونُ الْفَرْقُ مَثَلًا عَشْرَةَ هِكْتُولترات حيثُ تَكُونُ غَلَّةُ
الْأُولَى عَشْرِينَ هِكْتُولترًا، وَرُبَّمَا عَادِلَ ذَلِكَ الْعَوْضُ فَرْقِ
الْأَجُورِ بَيْنَ ثَقْلِ الْمَحْصُولَاتِ مِنَ الْأَنْحَاءِ الْمَاجُورَةِ لِلسُّوقِ
وَبَيْنَ ثَقْلِهَا مِنَ الْأَنْحَاءِ النَّائِيَةِ، فَيَكُونُ الْفَرْقُ مَثَلًا عَشْرِينَ
فِرْنَكًا فِي الْمَكْتَنَارِ إِنْ كَانَ هَذَا الْقَدْرُ هُوَ مَبْلَغُ الزِّيَادَةِ
فِي ثَقَلَاتِ ثَقْلِ الْمَحْصُولَاتِ مِنَ الْأَمَكْنَةِ الْبَعِيدَةِ

فَهَذَا الْعَوْضُ الَّذِي يُؤْذَنُهُ الْمُسْتَأْجِرُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ
الصَّالِحَةِ أَوْ الدَّائِيَةِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى (رَيْعَ الْأَرْضِ)

أَضِيفَ إِلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَدَدُ السَّكَّانِ يَتَزَايَدُ
عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ، وَكَانَتِ الْحَاجَةُ إِلَى كِفَالَتِهِمْ تَتَزَايَدُ بِنِسْبَةِ
عَدَدِهِمْ، قَضَتِ الضَّرُورَةُ أَنْ يُلْجَأَ إِلَى أَرْضٍ الْبَقَاعِ تَرْبَةً
أَوْ أَفْصَاهَا مَوْقِعًا لاسْتِغْلَالِهَا، فَتَضَاعَفَتْ بِذَلِكَ أَرْجَحِيَّةُ

أرباب الأرضين الخصبّة، أو القرية وتضاعف دخلهم
بغير حقّ

وعلى هذا المنوال يستمرّ ربح المزدحمات في نموّه،
في حين أن مالِكها قد يكون نائياً عنها، وربما طغى ذلك
الربح حتى يستغرق القسم الأكبر من الدخل القوميّ؛
ذلك غاية ما جاء به المذهب الذي نحن في صدّده

دخسُ النتائج التي استخلصت من بذعة ربح الأرض

لا مشاحة في أن مالِحةً (ريكردو) لا يخلّون
حقائق؛ وبديهي أن الطّارين على بلدٍ أو بلاد،
يؤدّون إلى المحتلّين السابقين عوصاً مما لمعاراتهم من
أفضليّة الجودّة أو حسنِ الموقع؛ إلّا أننا إذا واقفنا على
هذه المقدّمة التي لا تحتملُ التّزعاع، لم يسمنّا أن نوافق
على النتائجِ الفاسدة التي يستخلصها أشباع ذلك
الاقتصاديّ من تلك المقدّمة التي دعواها بقاعدة
(ريكردو) خصوصاً في المهد الذي نحن فيه

الاشتراكيون الذين تَسَلَّحُوا بهذا المذهب ، لِمُناقاةِ
المشروعيةِ في الملكِ الحاليِّ وقالوا بِضُرُورَةِ اسْتِيفَاءِ
الحكومةِ على العقاراتِ بِعَوَضٍ تُنطِيه لِأَرْبابِها أو بِنِيرِ
عَوَضٍ إِنَّمَا نَسُوا أو تَنَاسَوْا ثَلَاثَةَ أُمُورٍ :

الأوَّلُ : أَنَّ البَسِيطَةَ لَمْ تُعْمَرْ إِلَى الآنَ فِي كُلِّ جِهَاتِهَا
وهذا العُمُرَانِ التَّامُّ لَا يَزَالُ تَقْدِيرًا بَعِيدًا

الثَّانِي : أَنَّ طُرُقَ المواصلاتِ تَتَكَامَلُ ، والمَدِينَةُ
تُخَفِّضُ أَجُورَ النُّقْلِ خَفْضًا مُتَدَارِكًا ، وفي هَذَا مَا فِيهِ مِنْ
تَقْلِيلِ الرُّجْحَانِ الَّذِي هُوَ لِلأَرْضِ الْمُتَجَارِبَةِ عَلَى الأَرْضِ
الْمُتَبَاعِدَةِ

الثَّالِثُ : أَنَّ التَّقَدُّمَ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ الْعِلْمُ الزَّرَاعِيُّ
بِفَعْلِهِ بَوَسَائِلِ المَلَامَةِ وَغَيْرِهَا يَسْتَنْبِتُ المَوَاتَ وَيَسْتَخْرِجُ
الخِيَرَاتِ مِنَ القَحْلِ ، يُضَعِّفُ فِي أَحْوَالِ جَمَّةٍ رُجْحَانِ
الرَّيْعِ فِي بُقْعَةٍ عَلَى مِثْلِهِ فِي بُقْعَةٍ أُخْرَى تَكُونُ بِطَبِيعَتِهَا
أَفْضَلَ مِنْهَا

فَيَسْتَخْلَصُ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي تُنَبِّئُنَا

يَدَاهُمَا عن الإِشْهَابِ ، أَنْ قَاعِدَةً رِيكَدُو الْمَنْصُوصَ
فِيهَا : أَنْ رِيَّعَ الْأَرْضِينَ الَّتِي اسْتُطِّلَتْ قَبْلَ غَيْرِهَا
يَتَضَاعَفُ عَلَى تَعَاقُبِ الْمَلَوَيْنِ^(١) ، لَا تَنْطَبِقُ عَلَى الْوَارِثِ
بِتَامًا فِي هَذَا الْمَصْرُ وَلَنْ تَنْطَبِقَ عَلَيْهِ إِلَى أَحْقَابٍ فِيمَا نَظُنُّ
مَنْ أَلْقَى النَّظَرَ عَلَى الْمَصَوِّرِ الْجُغْرَافِيِّ الْعَالَمِ ، وَرَأَى
مَا فِي مُتَسَمَاتِ أَمْرِيكَ الشَّمَالِيَّةِ ، وَأَمْرِيكَ الْجَنُوبِيَّةِ ، وَأَسْيَا
الْوُسْطَى وَالشَّمَالِيَّةِ ، وَأُسْطُرَالِيَا ، وَدَغْنِيَا ، الْجَدِيدَةِ ،
وَدِ صُومَتْرَةَ ، وَدِ بُرْنِيُو ، وَأَفْرِيقِيَّةَ وَكُلَّ أُولَئِكَ مِنْ
الْمُفَاوِزِ الْبَاقِيَةِ أَبْكَارًا حَتَّى يَخْطُبَهَا الْمُخْتَرِعُونَ

ثُمَّ فَكَّرَ فِي كَوْنِ تِلْكَ الصَّحَارَى الْمَذَارَى سَتَكُونُ
إِلَى مَدَى غَيْرِ قَصِيرٍ ، أَكْبَرَ إِتْجَاعًا مَعَ وَحْدَةِ النِّفْقَةِ ،
مِنْ بَقَاعِ الْعَالَمِ الْقَدِيمِ الَّتِي تَوَالَتْ عَلَيْهَا الزَّرَاعَةُ مَدَى
الْأَحْقَابِ الطَّوِيلَةِ ، قَالَ فِي نَفْسِهِ ، إِنْ قَاعِدَةً رِيكَدُو
فِيمَا يَخْتَصُّ بِاسْتِمْرَارِ الْمَزِيدِ فِي رِيَّعِ الْأَرْضِ ، رُبَّمَا وَجَدَتْ
سَبِيلًا إِلَى التَّنْطِيقِ فِي الْقَرْنِ الْوَاحِدِ وَالْعَشْرِينَ أَوْ

الخامس والمشرن إلا أنها لا علاقة لها بمجواتِ هذا
المَصْرِ ولا المَصْرِ الذي بعدهُ

فاذا تأملَ للتأملِ ، من جانبٍ آخرَ ، في أنْ إْحْكَامَ
الآلاتِ وَرُفْيَ المِلاحةِ وَتَعَدُّدَ المرافِءِ ، وافتِتاحِ البَرانِجِ ،
كلَّ أولئك قد خَفَضَتْ سِرَّ النَقْلِ خَفْضًا أَصْبَحَ مَعَهُ
الطَّنُّ أَى الثلاثةَ عَشَرَ هَكَتولتراً من القَمْحِ يُحْلَبُ مِنْ
«ثُيُورُك» أو «البَلاتَا» إلى «الهَقْر» ، بِعَشْرَةِ فَرَنكَاتٍ
أو خَمْسَةِ عَشَرَ فَرَنكَاتٍ ؛ وَأَنْ مِثْلَهُ يُحْلَبُ بِعَشْرِينَ أو خَمْسَةِ
وعَشْرِينَ فَرَنكَاتٍ ، مِنْ «بُمبائى» إلى «مَرْسِيلِيا» ، فَتَحَقِّقَ
بِما لا رَيْبَ بَعْدَهُ ، فَسَادَ المَذْهَبِ الَّذِى يَنْزُو إلى رَيْعِ
الأَرْضِ ، التَّزْوُوعِ إلى الأَزْدِيادِ الدَّائِمِ

بل لَيْسَ مِمَّا يُجْزَمُ بِهِ أَنَّ الدُّنْيَا بِأَسْرَها مَتى أُهْلِكَتْ
وَاسْتَعْلَتْ ، بَقِيَ رَيْعُ الأَرْضِ عَلَى اطِّرادِهِ فى الارتفاعِ ،
إِذْ لا يَنْبَغِ أَنْ يُنْسَى أَنَّ الاكْتِشَاءَ الزَّراعِيَّ ، سَيَلْنُ
مِنْ التَّقَدُّمِ فى تِلْكَ المَهْودِ العِلْمِيَّةِ المَخْضَةِ ما لَمْ يَلْتَمِمْ فى
المَهْودِ النَّايرَةِ

العلم ورأس المال، يتضارfan أبداً، على إزالة النقائص
 الطبيعية أو تلطيفها، ولقد توصلنا إلى إيجاد غابات
 غضة في رمال وعثاء، وكروم شائقة في تربة خفيفة
 على أن نعت الأرضين، بالجيدة، وبالرديئة، ليس
 من الثبوت الثابتة، لكن يدل على حالة من حالات
 الاكتناء الزراعي؛ فحينما تكامل ذلك الاكتناء أصبحت
 الأرض الرديئة بالأمس، جيدة في القد
 من نتائج بعض التحسينات، إذا عُميت على السواء،
 في البلد الواحد، أن تقضي مع الزمن إلى خفض ربح
 الأرض، في جميع أنحاء ذلك البلد
 يُشيعون اليوم احتمال زيادة المحصول القمحي إلى
 ضعفيه، أو ثلاثة أضعافه، بطريقة يُوفق فيها بين البذار
 والتربة، ويُذيع المكتنه الزراعي الشهير (غرندو) أنه
 يجوز جعل المحصول الذي تُعطيه الأرض الوسط أربعين
 أو خمسين هكتوتراً من القمح، فإذا ثبتت صحة هذا
 النظر، وجاء محصول القمح مُضاعفاً، كان ذلك في

مصلحة الملاك الذين يبدؤون باستعمال هذه الطريقة الجديدة ، ثم لم ينسب أن يصبح على تماثب السنين ، في مصلحة البلد فاطبة ، لأن الفصح المستغل بصيرورته إلى ضيفيه ، في أطراف ذلك البلد ، ينخفض سعره انخفاضاً يقل مئة ربيع الأرض بدلاً من أن يزيد لم تصل الإنسانية إلى الوقت الذى تموزها فيه الأقوات ، أو تغلو عليها الحاجات غلاء لا يطاق ، بل ما زال ربيع الأرض ، كسبن الغلال ، يتراوح بين الهبوط والصعود

مذاهب الاشتراكين فى استيلاء الحكومة على الأرض

لوثابتت الحكومة أشياء (ريكردو) فيما استخلصوه من قاعدته ، واشترت الأملاك المقارمة لتنتفع وحدها بما زعموه من الزيادة الطبيعية التى لا تشارك ربيع الأرضين ، فإذا كان يحدث إذا ؟

نَشَرَ (ريكردو) نَظَرِيَّتَهُ المَعْرُوفَةَ فِي سَنَةِ ١٨١٧ ،
وَرَبَعَ الْأَرْضَ وَقَسَّمَهَا فِي عَهْدِ صُغُورِ مَنُوالِ عَمِيمٍ ، فَإِذَا
قَدَرْنَا أَنَّ الْحُكُومَةَ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ اشْتَرَتْ فِي ذَلِكَ الْحِينِ
جَمِيعَ الْأَمْلاكِ الزَّرَاعِيَّةِ الَّتِي فِي وَطَنِهَا — وَلَمْ تَكُنْ تُنْصِيبُهَا
رَخِيصَةً فِي الْعَقْدِ الَّذِي مَرَّ بَيْنَ سَنَةِ ١٨٢٠ وَسَنَةِ ١٨٢٥ —
كَانَ مَا يَأْتِي عَنْ فِعْلِهَا ، أَنَّهَا لَا تَلَبَّثُ إِلَى سَنَةِ ١٨٣٠ ،
حَتَّى تُصَابَ بِالْجَائِحَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشُّهُودُ الْمُدُولُ وَبُنَى
عَلَيْهَا انْخِفَاضُ الرِّبْعِ مِنَ الشَّرَفِ إِلَى الضَّرِينِ فِي الْمِائَةِ ؛
فَتَجِدُ عِنْدُنَا أَنَّهَا تَجَرَّتْ تَجَارًا مَالِيًّا سَيِّئًا وَرُبَّمَا أَتَيْتْ
مِنْهُ فَبَاعَتْ الْأَرْضِينَ لِلْمَلَاكِ الْأَفْرَادِ

ثُمَّ إِذَا قَدَرْنَا أَنَّهَا حَادَتْ فِيمَا بَيْنَ سَنَتَيْ ١٨٦٠ وَ ١٨٦٥
وَاسْتَرَدَّتْ الْأَرْضِينَ ، جَاعِلَةً مِنْهَا عَلَى مُعَدَّلِ دَخْلِهَا ،
(لَا فَرْقَ أَيَّامُنَا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ هِيَ الْإِنْجِلِيزِيَّةُ
أَوْ هِيَ الْفَرَنْسِيَّةُ) وَالرَّبْعُ إِذْ ذَاكَ فِي إِبْطَانِ إِزْدِيَادِهِ مِنْ
نَفْسِهِ الْعَامِ بَعْدَ الْعَامِ ، وَأَوَّلِيَاءُ الْأَمْرِ يَتَقَدُّونَ أَنَّ تِلْكَ
الْحُرُوكَةَ سَتَسْتَمِرُّ ، كَانَ مَا نَجَمَ لِتِلْكَ الْحُكُومَةِ عَنْ ذَلِكَ

العمل ، أن تُصاب بالأزمة الزراعية الشديدة التي بدأت
من سنة ١٨٧٧ أو سنة ١٨٧٨ ومشت بلا انقطاع إلى
الساعة التي نكتب فيها هذه السطور ، فبَطَّ مَها ربيعُ
الأرض في العالم القديم كافةً إلى عشرين أو ثلاثين أو
أربعين في المائة ، وبذلك قَعَّ الحكومة المذكورة في
الإفلاس بدلاً مما كانت تُعني نفسها به من مزيد الربيع
يُستفاد من كلِّ ما تقدَّم أن دخل الأرض قلبُ
بطبعه ، لما يؤثر فيه من المؤثرات المتباينة التي يكونُ
بعضها فجائياً ؛ وأن لا صحة للقول بأن ذلك الربيع
يُسْتَفْرَقُ حِصَّةً مُطَرَّدةً الزيادة من مَوَارِدِ الأُمَّةِ ،
بشهادة أن صافي الدخل الزراعي في فرنسا لا يربو على
مليارين ونصف مليار من الفرنكات ، في حين أن دخلَ
الأُمَّةِ بِمُؤَمِّمِهِ لا يحوز تقديره بأقلَّ من خمسة وعشرين
ملياراً ؛ على أن هذا أدنى ما بلَّغهُ ضِعْفُ الربيع الزراعي ،
في جانب ما لِلأُمَّةِ من الموارِدِ الأخرى
أشارَ فريقٌ من الاقتصاديين ، وأحدُهم (هنري

جُوزِج) الأمريكي ، بأن تَسْتَعْنِي الحكومةُ عن شِرَاءِ
الأَرْضَيْنِ وتَكْتَفِي بِزِيَادَةِ الضَّرَائِبِ عَلَيْهَا إِلَى الْحَدِّ الَّذِي
تُسْتَعْرَقُ مَعَهُ كُلُّ زِيَادَةٍ طَبِيعِيَّةٍ فِي الرَّيْعِ .

وهذه طريقةٌ معروفةٌ مُجَرَّبَةٌ مِنْ قَدِيمٍ ، تَجِدُهَا فِي
الْمَمَالِكِ التُّرْكِيَّةِ وَسَائِرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ : وَقَدْ دَلَّتْ عَلَى
أَنَّ الضَّرْبَةَ الْمَقَارِبَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً ، وَاسْتَعْرَقَتْ
مَا يَزِيدُ عَلَى تَقَاتِ الْاِسْتِثْلَالِ وَرَبِيجِ زَهِيدٍ يُتْرَكُ
لِلْمَالِكِ ، تَنْتَجِعُ عَنْهَا التَّهْوِيشُ فِي الْإِدَارَةِ ، وَالْاِرْتِشَاءُ ،
وَالْاِسْتِبْدَادُ بَيْنَ مُوْظَفِيهَا ، وَبَالَدُ الْفَلَاحِينَ فِي أَعْمَالِهِمْ
وَتَقَاعَتِهِمْ عَنِ السَّيْرِ فِي طَرِيقِ الْفَلَاحِ

جَمِيعُ تِلْكَ الطَّرَائِقِ الْاِشْتِرَاكِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى اسْتِغْرَاهِ
أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ تَسَنَّحَ لَهُ فُرْصٌ طَبِيعِيَّةٌ أَوْ تُصَادَفُهُ عِنَايَاتُ
إِنَّمَا يَنْتَهِي مَعَهَا إِلَى نِهَآيَةِ غَرِيْمَةٍ : هِيَ أَنَّهُ يَجِبُ تَجْرِيدُ الْمَرْءِ
مِنْ فَوَائِدِ كُلِّ حَظٍّ يَقَعُ إِلَيْهِ ، وَيَجِبُ تَرْكُهُ حِينَ يُصِيبُهُ
التَّعَسُّفُ فَيُوقَعُ

فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ قُدِّرَ لَهُ أَنْ يَشْفَى بِعِثَارِ جَدِّهِ وَأَنْ

يُحَرِّمُ ، إِذَا وَاتَاهُ الْجُدُّ ، الِاسْتِمَاعَ بِحِطَّةٍ لَكَانَ خَلِيقًا
أَبَ يَأْسَ وَيَحْمَدُ فَلَا يَسْنَى إِلَى مَا وَرَاءَ الْكَفَافِ وَلَا
يَكْتَرِثُ لِإِنْبَاحِ أَوْ إِفْلَاحِ ؛ وَمَصِيرُ الْمُجْتَمَعِ بِمَدِّ ذَلِكَ
إِلَى الْبَوَارِ

مزايَا كُلِّ مِنَ الْمَلِكِيَّةِ الْكُبْرَى وَالْمَلِكِيَّةِ الصَّغْرَى

يَبْدَأُ أَنَّ الْمَلِكِيَّةَ الدَّائِمَةَ الدَّائِمَةُ هِيَ النِّظَامُ الْوَحِيدُ
الصَّالِحُ لِلتَّقَدُّمِ الْعَامِّ وَالْحُرِّيَّةِ . وَبَقِيَ أَنْ نُجِيبَ مَنْ
يَسْأَلُ : مَا مَزَايَا كُلِّ مِنَ الْمَلِكِيَّةِ الْكُبْرَى وَالْمَلِكِيَّةِ
الصَّغْرَى ؛ وَأَيُّ هَذَيْنِ الْفَرَعَيْنِ أَجْدَرُ بِالتَّفْضِيلِ ؟

تَكَلَّمْنَا بِوَجْهِ عَامٍّ عَلَى فَوَائِدِ الْإِنْتِاجِ الْكَبِيرِ وَقَابَلْنَا
بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَوَائِدِ الْإِنْتِاجِ الصَّغِيرِ (رَاجِعْ صَحِيفَةَ ١٩٧) ؛
غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْمَحْوَظَاتِ كَانَتْ مِمَّا يَنْطَبِقُ بِالْأَخْصَى عَلَى
الصَّنَاعَةِ ، فَأَمَّا وَالْمَرَادُ تَطْبِيقُهَا عَلَى الزَّرَاعَةِ فَلَا مَنَاسَ مِنْ
التَّحْدِيدِ فِيهَا

يَقُولُ أَشْبَاعُ الْمَلِكِيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالزَّرَاعَةِ الصَّغِيرَةِ إِنَّ

المالك الصغير أخذم لحقله وأمهز في استغلاله من المالك الكبير؛ ذلك لأن الأرض تستهوي رجما، وتجذب اليها فكره وعنايته

فالملك الصغير لا يحدد ميقانا للقيام على مزدروعه؛ بل يتخلص له من فراغه ما يشاؤه سروره بمله. ولهذا لا يقصر يوميته على الثماني أو التسع الساعات بل يفعل فعل الأم التي تزعى طفلها

ومن هنا كانت معجزات الزراعة الصغيرة التي ربما حولت الصخور إلى حقول أو حدائق، ومن تلك المعجزات نتائج الجذر الذي ليس له حد، والاعتباط الذي يستدّه جزاءه له على نشاطه

ثم يقولون إن الهيمنة في الزراعة الكبيرة لا تيسر كما تيسر في الصناعة الصغيرة: ذلك لأن العمل أكثر تنوعا وألزم تبعية للتغيرات الجوية الفجائية، فلا يتسنى تسيرُهُ في الحقول على وتيرة واحدة مستمرة كالوتيرة التي يسير عليها في المعمل. أضف إلى تلك الصعوبة أن

الفعلة يكونون في جهات متباعدة فتعسر رقابتهم ؛ وأن
الحساب الزراعي لا يمكن ضبطه بمثل ما يضبط الحساب
الصناعي

فيؤخذ من هذه الأحوال كلها أن مزية الإنتاج
الكبير تضعف في المستغلات الزراعية الكبيرة ، وأن
عمل المالك الصغير يكون أرجح وأثمن
ويزيدون على ما تقدم أن شأن الآلات في الزراعة
أقل منه في الصناعة ؛ وأن الاقتصاد في نفقات استخدامها
لا يسهل في الأولى كسهولة في الثانية

على أن هذا الاستدراك ليس من العوالب في مقام
الاستدراك الآنف ، فقد أثبت لنا أمريكا ، أن للآلات
في الإنتاج الزراعي ، مزايا تزداد كل يوم على نسبة
التقدم العلمي : وناهيك بفوائد المحارث والبواوير^(١)
والحواسد والمداري والمكابس الخ . فضلاً عما للخطوط
الحديدية المنتقلة ، والمسرّات من فوائد

(١) آلة إلقاء البذر

وثابت أيضاً أن استخدام الآلات الكبيرة في المزارع التي لها شيء من الصنعة الصناعية، أشبه مغارس الكرم ومنابت البنجر ومراعى السائمة، يقلل من الحاجة إلى رأس المال وتقص من النفقات العامة بما لا يقع مثله في المزارع الصغيرة.

القاعة التي تجمع فيها البراميل الضخمة يسع واحدتها من عشرة آلاف إلى مائتي ألف هكتولتر من التبذ؛ واللبنة والمجينة التي تُهَيَّأ فيها آلاف القناطير من الجبن واللبن؛ والمستطرات والأنبيق الضخمة وطواحين الدقيق البقلي لا تبلغ فيها نفقات الإحلال^(١)، والحفظ، والأيدى العاملة، أدنى مبلغ الأجهزة الصغيرة التي لو جمع إنتاجها كله لما حادَل إنتاج الجهاز الواحد من أولئك يجوز هنا القول إن صغار الملاك، وهم كثير، قد

(١) هنا على التدية فإذا أريد الزوم استعمل الحلول

Installation, établissement يقال نفقات الحلول

والإحلال والإنشاء

يَتَضَاهُونَ وَيَتَشَارَكُونَ فَيَتَخَذُونَ لِلْوَفَاءِ بِمَاجَاتٍ مَنْطِقَتَهُمْ
مَمَّهَدًا ضَخْمًا سَوَاءً أ_Kَانَ قَاعَةً أَمْ مَلْبَنَةً أَمْ مُسْتَقَطَرًا.

وَبِذَلِكَ يَسْتَفْنِي كُلُّهُمْ عَنْ مَعَهْدِهِ الْجُزْئِيِّ الْكَثِيرِ
النَّفَقَةِ. فَلَوْ قَمَلُوا هَذَا لَكَانَ صَوَابًا، لِأَنَّ التَّعَاوُنَ أَصْبَحَ
مِنْ ضَرُورَاتِ الزَّرَاعَةِ الصَّغِيرَةِ بِرَغْمِ مَشَقَّتِهِ وَلَا شَيْءَ
أَصْلَحُ لِنُحُوها وَأَضْمَنُ لِبَقَائِهَا مِنْ ذَلِكَ التَّعَاوُنِ

غَيْرَ أَنَّهُ يَبْقَى لِلزَّرَاعَةِ الْكَبِيرَةِ إِذَا أُحْسِنَتْ إِدَارَتُهَا
مُرْجَحٌ عَلَى الزَّرَاعَةِ الصَّغِيرَةِ : ذَلِكَ الْمُرْجَحُ هُوَ الْعَمَلُ
الْعَقْلِيُّ وَالْعِلْمِيُّ، مُضَافَةً إِلَيْهِ فِي الْغَالِبِ قُوَّةُ رَأْسِ الْمَالِ

وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى ضَرُورَةِ هَذَا الْمُرْجَحِ لِلرَّقِيِّ الزَّرَاعِيِّ
أَنَّ كِبَارَ الْمَلَائِكَةِ فِي جَنُوبِ فَرَنْسَا هُمُ الَّذِينَ دَاوَوْا
بِالْكَبْرِيتِ آفَةَ الْكَرْمِ الْمَرْوُفَةِ (بِالْأَوِيْدِيُومِ^(١)) ؛ وَهْمُ
الَّذِينَ دَاوَوْا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَحْطُولِ (السَّفِيرِ دِي كَرْبُونِ)
أَفْتَاهَا الثَّانِيَةَ الْمَرْوُفَةَ (بِالْفِيلِكْسِيرَا^(٢)) ؛ وَهْمُ الَّذِينَ قَاتَلُوا

(١) Oidium من أمراض الكرم (٢) Phylloxera

نوع ثاني من أمراض الكرم

جَرَائِمِ (الميلدو^(١)) ؛ بِسُلُفَاتِ النُّحَاسِ وَهَمِ الَّذِينَ اسْتَبَدُّوا
بِالْأَغْرَاسِ الْفَرَنْسِيَّةِ التَّلْفَةِ الْأَغْرَاسِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الْمَقَاوِمَةِ ؛
وَكَذَلِكَ أَنَّ كِبَارَ الْمَلَاكِ فِي شِمَالِ فَرَنْسَا وَفِي وَسْطِهَا هَمِ
الَّذِينَ عَدَلُوا تَقْسِيمَ النِّيطَانِ ؛ وَهَمِ الَّذِينَ جَرَّبُوا الْأَبْذَرَةَ
الْمُخْتَارَةَ الَّتِي وَصَفَهَا (غَرَنْدُو) وَهَمِ الَّذِينَ أَدْخَلُوا إِلَى
بِلَادِهِمْ زِرَاعَةَ الْبَنْجَرِ السُّكَّرِيِّ ؛ وَهَمِ الَّذِينَ حَسَّنُوا نَتَاجَ
الْمَوَاتِي

بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْمُقْبِلَةِ الرَّاقِيَةِ تَنْفَعُ الْمِلْكِيَّةُ
الْكُبْرَى الْمِلْكِيَّةُ الصَّغِيرَةَ : إِذْ تُنْهِي لَهَا الطَّرَائِقَ الْحَدِيثَةَ
وَتُزِيلُهَا الْأَنْمَاطَ . وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْمِلْكِيَّةُ الْكُبْرَى ، لَبَقِيَتْ
الزِّرَاعَةُ تَحْتَ حُكْمِ الرُّفِ ، فَجُودٌ بِمَا يَشَاءُ اللَّهُ مِنْ خَيْرَاتِهَا
وَتَنْفَعُ النَّاسَ بِالْكَثِيرِ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَجْرِي فِيهَا ، لَكِنَّهَا
لَا تَسْتَفِيدُ شَيْئًا مَذْكُورًا مِنَ التَّطْطِيقَاتِ الْعِلْمِيَّةِ . وَإِنَّمَا
مِثْلُ الْمَرْذُوعِ الْكَبِيرِ الَّذِي يُحْكِمُ رَبُّهُ إِمَارَتَهُ فِي بِلَدِهِ مَا
مِثْلُ الْمَدْرَسَةِ الْمَامَّةِ لِأَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ ، إِذَا عَفَتْ

(١) Mildew نوع ثالث من أمراض الكرم

فليست خسارتها مما يُستماضُ

على أنَّ هناكَ فرقاً بين الصِّناعة والزراعة : وهو أنَّ
المصانعَ الكبرى تنالُ في الغالبِ من المصانعِ الصغرى
وتبنيدها ؛ أمَّا الزراعةُ الكبرى فإنها لتعائشُ الزراعةُ
الصغرى وكثيراً ما تتآوَنان

والزراعةُ الصغرى فوائدهُ جمةٌ من مجاورةِ أختها
الكبرى ؛ ذلك بأنَّ أصحابَ الأولى يجدونَ لهم عملاً
راجحاً في حقولِ الثانيةِ فيخديمونها على أجرٍ ثمَّ يُحسِنونَ
حقولهم بفضلٍ من وقتهم ، ومهما تجذم من طيباتها فهو
كسبٌ محضٌ . ومن استقصى أمرَ الملاكِ الصغارِ لم
يجذم في مكانٍ أحسنَ حالاً منهم بجوارِ مَزْدَرعٍ واسعٍ
عرَفَ أربابُهُ كيفَ يُحسِنونَ إدارتهُ

إذاً فلكلِّ من المملَكِيَّاتِ : الكبرى والصغرى

والصغرى مزايَا تَدْعُو إلى بقائها

ولا نبيءُ أَقْنَعُ ، في ضواحي المدنِ وأرباضِ القرى ،

من مجاورةِ المزارعِ الصغرى . غيرَ أنهُ ربما اعتَوَرَ هذه

المقارن عيبٌ من تشابك أجزائها وتداخل بعضها في بعض

فالتعاون جديرٌ إذا بمداواة هذه الملل ، ومداواتها لها انما تقوم بإعفاء أصحابها من أداء تكاليف (رُسوم) المبادلة فيما بينهم ، وذلك خيرٌ من الإكراه الذى سنته ألمانيا في بعض أحوالها



لفصل الرابع

حِصَّةُ رَأْسِ الْمَالِ مِنَ التَّوْزِيعِ — الْفَائِدَةُ

ماهية الإقراض — الفائدة إحدى مشتقات رأس المال
بطبيعته — الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة
المنزع العام في المدينة من جهة
سعر الفائدة

ماهية الإقراض

تبييناً في القسم الأول من هذا الكتاب ما لرأس المال من جليل الشأن في الإنتاج، وهنا يحل القول بأن المكافأة له واجبة؛ وتلك المكافأة هي التي يدعونها بالفائدة جرّت المادة أن يكون للفائدة حدّ من أربعة أو

خمسة أو ستة في المائة تبعاً للسكان والزمان فالمقرض لرأس المال الذي ينتفع به مدى سنة مثلاً، يرُدّه إلى مقرضه، وقد على كل مائة فرنك منه أربعة فرنكات أو خمسة أو ستة. فالمائة الفرنك

المُقْتَرَضَةُ التي يَجِبُ إِعْاَظُهَا فِي الْأَجَلِ الْمَضْرُوبِ : هِيَ
رَأْسُ الْمَالِ ؛ وَالْأَرْبَعَةُ أَوْ الْخَمْسَةُ أَوْ السَّتَةُ الْفَرَنِكَاتُ الَّتِي
يَتَمَيَّنُ دَفْعُهَا عِلَاقَةً عَلَيْهَا ، عَنْ كُلِّ عَامٍ مِنْ أَعْوَامِ بَقَائِهَا
فِي ذِمَّةِ الْمُقْتَرَضِ : هِيَ الْفَائِدَةُ

تَصْدَقُ أَنَّاسٌ بَعْضُهُمْ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ ، وَبَعْضُهُمْ مِنْ
أَسَاتِذَةِ الْأَدْيَانِ ، وَبَعْضُهُمْ مِنَ الْأَشْرَاقِيَّةِ ، لِنَفْيِ مَشْرُوعِيَّةِ
الْفَائِدَةِ : فَقَالُوا بِقَوْلِ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَعِلَّةُ
ذَلِكَ أَنَّهُ تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ رَأْسُ الْمَالِ وَالنَّقْدُ

مَعَ أَنَّ النَّقْدَ لَيْسَ فِي حَقِيقَتِهِ إِلَّا مُثَلًّا لِرَأْسِ الْمَالِ
وَمِثْلًا عَلَى قَلِيلٍ التَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ إِنْسَانٍ إِلَى آخَرَ . فَمَا
زَعَمُوهُ : هُوَ أَنَّ الْمِائَةَ الْفَرَنِكَ - ذَهَبًا كَانَتْ أَمْ فِضَّةً -
تَبْقَى آخِرَ السَّنَةِ كَمَا كَانَتْ أَوَّلَهَا لَا تَلِدُ وَلَا تَزِيدُ ، وَأَمَّا
الْفَائِدَةُ فَتَقْدُّ يَلِدُ قَدًّا : وَهَذَا خِلَافٌ لِلطَّبِيعَةِ ،

ذَلِكَ زَعَمُهُمْ وَهُوَ خَطَأٌ بَيْنٌ تَنْحَصُّمُ إِزَالَتُهُ ، إِذْ لَا يَنْبَغِي
الْخَطْأُ بَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ وَالنَّقْدِ . نَعَمْ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا اقْتَرَضَ
مِنْ آخَرٍ أَلْفَ فَرَنِكَ أَوْ عَشْرَةَ آلَافِ فَرَنِكَ تَلَقَّاهَا مِنْهُ

سِكَّةً أَوْ وَرَقًا أَوْ إِحَالَةً عَلَى مَصْرِفٍ
 إِلَّا أَنْ هَذِهِ ظَوَاهِرُ لَا يَصَحُّ الْأَخْذُ بِهَا : لِأَنَّ مَا
 تَلَقَّاهُ الْمُقْتَرِضُ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ مَا يَمْلِكُهُ الْمُقْرِضُ عَلَى يَدِ
 ادِّخَارِهِ أَوْ سَابِقِ عَمَلِهِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنَ
 الْمَوْجُودَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ كِفَايَتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى قَدْرِ
 مَعْلُومٍ ؛ وَالْمُقْتَرِضُ إِنَّمَا اسْتَبَدَّلَ بِتِلْكَ التَّقْوِيمِ مَا شَاءَ مِنْ
 يَتِّتٍ ، أَوْ قَمَحٍ ، أَوْ حَقْلِ ، أَوْ عَصَارِثٍ ، أَوْ مَوَاشٍ ، أَوْ
 أَدْوَاتٍ عَمَلٍ
 فِرَاسِ الْمَالِ ، بِأَخْصَ مَعْنَاهُ لَيْسَ إِلَّا الذَّخَائِرَ أَوْ
 أَدْوَاتِ الْمَمَلِّ

كَانَ أَعْلَامُ النِّصْرَانِيَّةِ قَدِيمًا لَا يَسْكُنُونَ إِلَى الْمَعَامِلَةِ
 بِالْفَائِدَةِ لِاخْتِلَاطِ رَأْسِ الْمَالِ وَالنَّقْدِ فِي أَذْهَانِهِمْ
 وَقَدْ ظَلَّ النَّاسُ عَلَى هَذَا التَّأْيِي إِلَى أَنْ وَجَدَ فِي
 الْفِرْقَتَيْنِ الْمَكُونَتَيْنِ لِلْمَسِيحِيَّةِ رَأْيَانِ مُخِيزَانِ وَتَأْوِيلَانِ
 شَرْعِيَّانِ بِمَعْنَى التَّرْخِصِ : أَحَدُهُمَا (لِكَلُّوَيْنِ) مِنْ زُعَمَاءِ
 الْبَرُوتَسْتَانِيَّةِ ، وَالْآخَرُ لِلْيَسُوعِيِّينَ (الْجِزْوِيَّتِ) ؛ وَكِلَاهُمَا
 (١٠)

مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّ الْمَامِلَةَ بِالْفَائِدَةِ ، حَادِثٌ طَبِيعِيٌّ لَا يُنَاقَى
الْمَذَلَّ

قَالَ كَلَوَيْنَ : إِنَّ النُّقُودَ لَا تَلِدُ نَقُودًا ، فَلَا مَحَلَّ
لِلْمُنَازَعَةِ ؛ فَإِنَّمَا النُّقُودُ وَسِيلَةٌ يُشْتَرَى بِهَا طَوْرًا حَقْلٌ وَمِنْهُ
يُسْتَفَادُ رَيْعٌ صَافٍ بِمَدِّ طَرَحِ النِّفَقَاتِ ؛ وَتَلَوَّةٌ بِنَاءٍ وَمِنْهُ
تُسْتَفَادُ الْإِجَارَاتُ ؛ وَأَنَّا بِقِرَّةٍ وَمِنْ لَبْنِهَا يُسْتَفَادُ مَا يَزِيدُ
عَنْ عِلْفِهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا الْحُجْ

(فكلوين) قد أَبْصَرَ حَقِيقَةَ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يُجَلِبُ
بِالنُّقُودِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ النُّقُودَ عَيْنُهَا لَيْسَتْ إِلَّا وَسِيلَةً لِّجَلْبِهِ
أَمَّا الْيَسُوعِيُّونَ فَذَهَبُوا مَذْهَبًا أَدَقَّ فِي التَّحْلِيلِ وَكَانُوا
عَلَى يَنَنَةٍ أَجْلَى مِنْ كُنْهِ رَأْسِ الْمَالِ وَمِمَّا لَهُ مِنْ عَظِيمِ
الشَّأْنِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّنَاعِيَةِ وَالتَّجَارِيَةِ

الْفَائِدَةُ مُشْتَقَّةٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ طَبِيعَةِ رَأْسِ الْمَالِ

خَاصَّةً رَأْسِ الْمَالِ هِيَ أَنْ يَزِيدَ فِي إِتْجَاعِ الْإِنْسَانِ
زِيَادَةً تَفَاوُتُ بَيْنَ الْكَثْرَةِ وَالْقِلَّةِ

البندقية يمارها همجي؛ أو المطرزة تمارها صانعة؛
أو الكارة^(١) يحصنها، يمارها ردّام، أو الزورق
يمارها صياد؛ كل أولئك يريك أن الحمجي وبندقيته
في قبضته يقتل من الحيوان ما لا يقتله بمباشرة يديه
أو بسرعة عذوه؛ وأن الصانعة تخطط بالمطرزة ما لا تخططه
بأتمليها. وأن الردّام ينقل من الأتربة على كارتيه ما
لا ينقله على ظهره؛ وأن الصياد يجمع من السمك
يزوره ما لا يجمع وهو بالشاطئ؛ إلى آخر هذه الأمثال
وهي جمّة تدخل فيها أدوات الزراعة وآلات الصناعة
وقواطير الانتقال

فإذا كان رأس المال يزيد القوى المنتجة على نحو ما
يسطناه فمن المتعين بالبداهة على المقترض أن يُعطي
المقرض جزءاً مما حصل عليه من رابح^(٢) الإنتاج على
أنه يصبح أن يكرى رأس المال بدلاً من أن يُقرض؛
فمن لم تكن له بندقية أو مطرزة، أو قالة، أو كارة

(١) أثبتناها وهي بمعنى الكرّ (٢) زائد

بِحِيلِهَا ، أَوْ دَرَّاسَةً ، أَوْ حَصَادَةً ، فَمَصْلَحَتُهُ فِي اكْتِرَائِهَا
مِثْلُ مِثْلِ مِثْلِ أَوْ مُسَابِقَةٍ أَوْ مُشَاهَرَةٍ أَوْ مُسَانَةٍ

وَلَيْسَ الْقَرْضُ سِوَى شَيْءٍ بِالْإِجَارَةِ وَلِهَذَا يُقَالُ حَيَاتَانَا
كَرَاهٍ رَأْسَ الْمَالِ عِوَضًا عَنْ قَوْلِهِمْ سِعْرُ الْفَائِدَةِ

لَيْسَ لِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعَى أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي اقْتَرَضَ
كَارَةً بِحَصَانِهَا ، أَوْ مِطْرَزَةً أَوْ دَرَّاسَةً ، يَبْرَأُ إِلَى صَاحِبِهَا
حِينَ يُبْدِئُ إِلَيْهِ بَعْدَ شَهْرٍ ، أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ سَنَةٍ ، هَذِهِ
الْأَدَوَاتُ صَالِحَةٌ كَمَا كَانَتْ ؛ بَلْ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهَا
شَيْئًا مِمَّا رُبَّمَا فِي إِنْتَاجِهِ عَلَى يَدِهَا ، عَلَى أَنَّ الْمُقْرِضَ
قَدْ يَتَحَمَّلُ ضَرَرًا بِتَرْكِ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ لِنَبْرِهِ إِلَى حِينٍ ؛
وَلَرُبَّمَا صَادَفَهُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهَا وَلَحِقَ بِهِ النِّصَارُ مِنْ عَدَمِ
وُجُودِهَا ؛ وَرُبَّمَا عَطِبَتْ أَوْ قُفِدَتْ بِلَا مَرَدٍّ ، إِذَا كَانَ
الْمُقْرِضُ غَيْرَ آمِنٍ أَوْ كَانَ سَيِّئَ التَّصَرُّفِ أَوْ مُعْدِمًا

فَمَا مِنْ حَرَجٍ عَلَى الْمُقْرِضِ أَنْ يَتَعَاضَ بِشَيْءٍ مِمَّا
يَتَرَضُّ لَهُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَكَارِهِ . وَهَذَا الْعِوَضُ لَا يَتَسَنَّى
لَهُ مَعَ إِعَادَةِ أَشْيَائِهِ إِلَيْهِ كَغَفَاكَ بَعْدَ اقْتِضَاءِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ

أو سنةٍ أو عشرِ سنينَ : فانك لو طويت كَشْحًا مما
تعرضُ له تلك المَحدوراتِ خَلِيقُ بك أَلَّا تَنسَى أَنَّ المَالَ
الحاضرَ أَقْوَمُ^(١) من المَالِ المُستقبلِ
ذلك شأنُ الحِياةِ في قِصَرِ مَدَّاهَا وعدمِ اسْتِقْرارِهَا
على حالٍ.

ومن هُنَا يَأْتِي أَنَّ مُقَابَضَةَ المَاجِلِ بِالْأَجَلِ كَفَافًا^(٢)
قد تَجِبُ في غيرِ مَصْلَحَةٍ صَاحِبِ المَالِ المَاجِلِ
إِذَا قَضَاةُ رَأْسِ المَالِ مَشْرُوعَةٌ : لِأَنَّ المُقَرَضَ إِذَا
كَانَ ذَكِيًّا وَنَشِيطًا يَسْتَفِيدُ مِمَّا يَقْرَضُهُ مَزِيدًا فِي إِتْجَاعِهِ
وَلِأَنَّ المُقَرَضَ يَحْرِمُ نَفْسَهُ التَّنَتُّعِ إِلَى أَجَلِ الدَّيْنِ بِشَيْءٍ
رُبَّمَا جَدَّتْ لَهُ بِهِ مَنَفْعَةٌ خِلَالَ هَذِهِ المَدَّةِ ، وَكَذَلِكَ يُخَاطِرُ
بِطَبِّ أَدَوَاتِهِ وَتَلَفِهَا .

فَسِرُّ الفَائِدَةِ إِنَّمَا هُوَ اتِّفَاقُ بَيْنِ المُقْرِضِ عَلَى سَبِيلِ
المُخَاطَرَةِ ، يَتَمَيَّنُ بِهِ مَقْدَمًا مَعْدِرِ الرِّبْحِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ
المُقْرِضُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تَقْدَمُ لَنَا ذِكْرُهَا

(١) أَكْثَرُ قِيَمَةٍ (٢) كَفَافًا هَذَا بِمَعْنَى لَا زِيَادَةَ وَلَا نُقْصَانَ

انتفاع المقرض من رأس المال

وجه انتفاع المقرض بفائدة رأس المال : أنه لولا تلك الفائدة لما هان على أرباب رأس المال أن يقرضوه ، اللهم إلا من باب المروءة أو المبرة أو الصدقة ؛ وكل هذه أحوال استثنائية

قد يعرض على الإقراض : من أجل المستدين الذين لا يستدينون بنية أن يقتنوا أدوات للعمل ويزيدوا بها إنتاجهم ، بل بنية أن يسرفوا في نفقاتهم ومتاعهم فنَجِيبُ بأن مثل هذا مما يحدث ، غير أن المقرض لا يمكنه أن يستبطن أمر المستدين وليس عليه إلا أن يظن أن المستدين سينفق ما يأخذه في السبيل الذي يسنه العقل أي أنه سيزيد به إنتاجه

على أن من الدائنين طائفة تدفع غير المتبصرين من الناس إلى الإنفاق الفاحش غير المنتج لتقرضهم من المال ما تربو فائدته على الحد المألوف

تلك طائفة المرأين

لا يؤخذُ على الرِّبَا في أضغاثِ المضاعفةِ بقدر ما يؤخذُ
عليه في الذَّرَائِعِ التي يتخذها أربابُها لِدفع غير المتبصِّرين
على تحمُّلِ قُرُوضٍ لا تلبث أن تسوقهم إلى الدَّمارِ
ذَرَّائِعُ إن قاتلها عقاب القانون فلن يفوتها التَّعْزِيبُ
والتَّأْنِيبُ إنما الرِّبَا في تجاوز الحدِّ هو الفسادُ الذي يُدعى به
نظام الإقراضِ على فائدةٍ . ولقد طال ما حطَّرتُ الشَّرَائِعُ
والقوانين ولملَّ هذا المحطَّرُ غيرُ سائغٍ إلا حيث يثبتُ
استعمالُ ذَرَائِعِ الحِيلِ والتَّغْيِيرِ

على أن أدبَ النفس يقضي قضاء حقاً على المرأين :
لأنهم يسعون إلى استزادة فائدةِ أموالهم، من احتيالٍ^(١)
الفرص التي تقيضها لهم شهوات أولئك المستضعفين

الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة

سعرُ الفائدة يتشَّى تبعاً للزمان والمكان على بعض

(١) احتيال الفرص أى انتهازها

القواعد العامة فهو لا يُعَيَّنُ الأَهْوَاءُ وَلَكِنَّهُ حَاصِلُهُ :

١- من وَفَرَةٍ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الْمُتَجَمِّعَةِ

٢- مِمَّا يُؤْمَلُ أَنْ تُنْتِجَ تِلْكَ الْأَمْوَالُ مَعَ مُرَاعَاةِ

الْأَحْوَالِ الْوَقْتِيَّةِ لِلصِّنَاعَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ

٣- مِنْ عَدَدِ الْمُقْتَرِضِينَ وَإِقْبَالِهِمْ وَامْتِنَاعِهِمْ، وَأَخْصَهُمْ

بِالذِّكْرِ، الْمُتَحِجُونَ أَمْثَالُ الْمُسْتَصْنِعِينَ وَالتَّجَارِ وَالزَّرَّاعِ

٤- مِمَّا يُرَضُّ لَهُ بَعْضُ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ كُلُّهُ مِنْ خَشْيَةِ

الضَّيَاعِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَالَةِ الْعَامَّةِ فِي الْبِلَادِ، أَوْ إِلَى الْحَالَةِ

الْخَاصَّةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا كُلُّ مُقْتَرِضٍ . فَيَقْدَرُ مَا تَزْدَادُ

الْخَشْيَةُ يَمْلُؤُ سَمَرُ الْفَائِدَةِ : مُضَافًا فِيهِ إِلَى رَيْعِ رَأْسِ الْمَالِ

شِبْهُ بَدَلٍ لِلتَّامِينِ مِنَ الْخَطَرِ

الشَّائِعِ فِي سَمَرِ الْفَائِدَةِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَقْطَارِ الْجَدِيدَةِ

أَعْلَى مِنْهُ فِي الْأَقْطَارِ الْقَدِيمَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى أَخْصَبُ بِطَبِيعَتِهَا

مِنَ الثَّانِيَةِ . وَلِأَنَّ رُؤُوسَ الْأَمْوَالِ فِي تِلْكَ أَقْلُ مِنْهَا فِي

هَذِهِ ، فَبِاسْتِمَالِهَا لاسْتِغْلَالِ الْأَرْضِينَ الْبُكَارِ وَإِيجَادِ

الْمُسْتَحْدَثَاتِ الْخَضِرِيَّةِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا بَعْدُ إِلَّا الْيَسِيرُ ،

يكون إنتاجها أكبر؛ كما أن تعرضها للآفات والخسائر يكون أشد، إذ أن المجتمع في تلك الأقطار الناشئة لم يطمئن على قواعده، والمستحدثين فيها لم يحجموا عن التطوُّح في المجازفة، وهم أقل من أمثالهم يسراً ومقدرة. كذلك يلو سعر الفائدة، على أثر ما يظهر من المستكشفات الجلية، التي تُعيد إلى العالم عهداً من عهود الشباب، وتطلب استخدام رؤوس أموال طائلة في أعمالها الوافرة المنافع كما جرى على أثر استكشاف البخار وظهور تطبيقاته الأولى في مراكب النقل بين سنتي ١٨٥٠ و ١٨٥٦

فاذا تمت تلك الأعمال العظيمة ولم يبق بعدها سوى المؤلفين من حركة الإنسانية — وهذا شأن الأقطار القديمة على الخصوص — هبط سعر الفائدة، كهبوطه في أوروبا منذ عام ١٨٧٥

فيسر الفائدة كثير الثقل كما رأيت ولا سيما في الأعمال الصناعية والتجارية، التي هي بذاتها أكثر الأعمال تبدلاً وأشدّها اتصالاً

المنزاع العام في المدينة من جهة سعر الفائدة

إلا أن هنالك نزعاً تؤثر في المدينة وتعملُ بسعر الفائدة — خلال التقلبات التي لا تُدفع — إلى المهبوط التذريجي.

وإليك بيان الحلال في ذلك الميل إلى المهبوط :

- ١ — انتشار الثقة بفضل معونة التخصيص والتعجيل في الأحكام ، وتعود التجار ورجال الصناعة وسائر الناس دقة الموعد وصدق العهد ، بحيث أن مخاوف العامة التي كانت تجمُّ عن اضطراب القوانين واستبداد القضاء وسوء التدبير والتدبير عند الأفراد أخذت تناقص ، وأن الإضافة التي كانت تُعلَى على الفائدة باعتبار أنها مُقدم تأمين من الآفات ، تناقصت معها في كثير من الأحوال
- ٢ — ازدياد رؤوس الأموال بازدياد الرغبة في الادخار ، وبعمد وسائل التثمين على يد الشركات المساهمة التي تجتمع المقادير الصغيرة من الأموال للقيام بمستحدثات

ضخمة ، وعلى يَدِ الْمُقَوَّمَاتِ المنقولةِ التي يُمْ تَلَاوُظُهَا
من أَنَّهُمْ وَأَسْنَادِ ، وعلى يَدِ المصارِفِ التي تُؤَسِّسُ لها
فُرُوعاً ، وعلى يَدِ صناديقِ الادِّخَارِ وصناديقِ البرِّيدِ
وصُنُوفِ التَّأْمِينِ على الحياةِ

فَيَنْتُجُ من ذلك أَنَّ اللَّدَّخَرَاتِ التي كانت من قَبْلُ
تَبْقَى زَمَناً طَوِيلاً أَوْ قَصِيراً عَمُوسَةً بَغِيرِ جَدْوَى ،
أَصْبَحَتْ تَتَسَرَّبُ فِي الْحَالِ مِنْ شَتَّى الْمَسَارِبِ إِلَى سُوقِ
رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ ؛ كَمَا أَنَّهُ قَدْ أَصْبَحَ مَيْسُوراً لِلْعُمَالِ وَقَدْ
ارْتَفَعَتْ أَجُورُهُمْ ، أَنْ يُجَنَّبُوا أَكْثَرُ مِمَّا كَانُوا يُجَنَّبُونَ . وَكَمَا
أَنَّ التَّأْدِيبَ وَالتَّعْلِيمَ بِاتِّسَارِهِمَا فِي طَبَقَاتِ السُّوقَةِ قَدْ
عَوَّدَا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ النَّبْصَ وَبَشَّاءَ فِيهِمْ رُوحَ الْإِدِّخَارِ
لِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ الْمُسْتَجِدَّةِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ فِي كُلِّ

سَنَةٍ تُبْنَى مَعَ تَمَادِي الْوَقْتِ عَلَى خَفَضِ سَعْرِ الْفَائِدَةِ
٣ — هَبُوطِ سَعْرِ الْفَائِدَةِ فِعْلاً فِي الْأَزْمِنَةِ الَّتِي تَكُونُ
فِيهَا الْمُتَحَرِّطَاتُ وَالْمُسْتَكْشَفَاتُ صَغِيرَةُ الشَّأْنِ زَهِيدَةُ
الْجَدْوَى

إنَّ جميعَ الأطوارِ وجميعَ الآلهِ التي تمرُّ بها الأُمّةُ
لا تَجِيءُ مُوَاقِفَةً، في رتبةٍ واحدةٍ، لإنتاجِ رؤوسِ الأموالِ
وهالكٌ مثلاً: كانَ لرؤوسِ الأموالِ التي استُخْدِمَتْ
بَيْنَ سَنَتَيْ ١٨٥٠ و ١٨٦٥ في مَدَرِ المسالكِ الحديديّةِ
الكبرى، وتوزيعِ المياهِ والغازِ على المَدُنِ الضخمةِ، إنتاجُ
كادَ يبلغُ النابَةَ؛ وعلى عكسِ ذلكَ كانَ إنتاجُ رؤوسِ
الأموالِ التي بذلتْ بَيْنَ سَنَتَيْ ١٨٧٠ و ١٨٩٠ في مَدَرِ
المسالكِ الحديديّةِ الصُغرى ذاتِ الحركَةِ الضعيفةِ وفي
توزيعِ الماءِ والغازِ على المَدُنِ الصُغرى

فنسرُ الفائدةِ، في البلدِ القديمِ الذي نَمَتْ فِيهِ عُدَدَاتُ
المُمرانِ أو كادتْ، يَتَجُّ صَبِيحاً^(١)

هذه اللَّيْلُ الثلاثُ المائَةُ في هُبُوطِ سعرِ الفائدةِ،
تُقابِلُها ثلاثُ عِلَلٍ وُقتيَّةٌ، تَحُولُ آتَا بَمَدَّ آتٍ دُونَ ذَلِكَ
المُهبوطِ:

١ - طُرُؤُ المستكشَفاتِ والمُتَرَمَّاتِ الجديدةِ التي

تَسْتَلْزِمُ تَطْلِيقَاتٍ فُتْلِيَّةً مُتَّسِعَةً ؛ فَيَحْيَ تَطْلُبُ رُؤُوسَ
أَمْوَالٍ عَظِيمَةٍ وَتَجْزِيهَا جِزَاءً وَفِيرًا

٢ — تَرْحِيلُ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ إِلَى الْأَقْطَارِ الْمُسْتَجِدَّةِ
الَّتِي لَا تَزَالُ فِي حَاجَةٍ إِلَى مُعْظَمِ الْمَشْرُوعَاتِ الْمُعْرَانِيَّةِ ؛
وَهَذَا التَّرْحِيلُ قَدْ يَتِمُّ بِغَيْرِ انْتِقَالِ أَحَدٍ بَلْ بِمُجَرَّدِ
الْاِكْتِتَابِ فِي الْأَنْهَمِ وَالْأَسْنَادِ الَّتِي تُصْدِرُهَا الشَّرَكَاتُ
الْأَجْنَبِيَّةُ وَالْحُكُومَاتُ الْأَجْنَبِيَّةُ . وَمِنْ تَتَائِجِ انْتِقَالِ
رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ إِلَى تِلْكَ الْأَقْطَارِ ، أَنَّهَا تَصُونُ سَعَرَ
الْفَائِدَةِ فِي الْبُلْدَانِ الْقَدِيمَةِ مِنَ التَّزُولِ إِلَى مَا وَرَاءَ الْحَدِّ
٣ — شُبُوبُ الْحُرُوبِ بَيْنَ الدُّوَلِ أَوْ سَرَفُ الْمُسَرِّينَ
فِي ضُرُوبِ التَّرَفِ ؛ وَكِلَاهُمَا ضَارٌّ لِأَنَّهُ يُتْلَفُ مَا يُتْلَفُ مِنْ
رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ بِلَا عِيَاضٍ

يُؤْخَذُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا فَصَلْنَاهُ أَنَّ ثَلَاثَ عِلَلٍ طَائِعَةٍ
مُتَّحِدَةٍ التَّأْيِيرِ عَلَى الدَّوَامِ تَوْثِرُ فِي سَعْرِ الْفَائِدَةِ هَبُوطًا ؛
وَأَنَّ ثَلَاثَ عِلَلٍ حَارِضَةٍ تَتَطَّلَّهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَحْوَالِ
تُخَفِّفُ ذَلِكَ الْمَهْبُوطَ

غير أن النتيجة التي تأتى عن جميع تلك الحركات ،
 هي الاستمرارُ في اتجاهِ سرِّ الفائدةِ إلى الانخفاضِ
 على أن لهذا الانخفاضِ آفاتٍ كما أن له منافعٍ ؛
 وفذلكه هذين الحسامين : أن نهاية ما يؤول إليه سرُّ
 الفائدة من الزهادة سيقتضي ولو طال المدى إلى يوم
 يتضاءل فيه التفاوت بين أحوال الناس
 لهذا يجب على الحكومة ألا تضغط بأعمالها أو
 بتوانينها على سرِّ الفائدة . فلقد خطرَ لبعض المشرعين
 أن حظرُوا الاقتراضَ بما فوقَ الخمسةِ أو الستةِ في المائة ،
 فكان قانونهم هذا يُحرقُ قارّةَ في السرِّ وقارّةَ في الجهرِ :
 لا تخزفُ المصارفُ ولا الشركاتُ الكبرى وحدها ، بل
 الحكومةُ نفسها في أيامِ النكباتِ والأزماتِ ، كما فعلتِ
 الدولةُ الفرنسيةُ في سنة ١٨٧١ وقد استدانت على ستةِ
 فوق المائةِ

للدائنين عذلاً أن يحملَ سرِّ الفائدة أكثرَ من
 الأربعةِ أو الخمسةِ في المائةِ : وذلك إذا استجبت أعمالُ

ذاتُ أخطارٍ أو مُعدّاتٌ جسيمةُ الأرباحِ؛ لأنّه من جهةٍ يُقرضُ أمواله لآفاتٍ شديدةٍ، ومن جهةٍ أخرى يرى أمانه وجوهاً للمكاسبِ الطائلةِ.

وهذا ما يقعُ عند ما يُقرضُ المُمولُ مُحرّماً لم يثبتَ بعدُ أنّ اختراعه صالحٌ للتطبيقِ على الأعمالِ.

أمّا الرِّبا ذلك الذي يؤكُلُ فوقَ النِّسبةِ الجائِزةِ ويُحتملُ له بسُفلى الوسائلِ لإثارةِ شهواتِ الأغوارِ وحلهم على الإقفاقِ في سبيلها والاقراضِ لأجلها، فهذا ما نستطيعُ المحاكمُ قمعهُ إمّا بالنائها القنَدَ على أنّ أحدَ الفريقينِ وقعَ عليه تحتَ الضغطِ والتأثيرِ، وإمّا بمُبايعتها المُرابي على الاحتيالِ.

ولا حاجةَ إلى تَمييزِ حَدِّ قانونيٍّ أعلى لِسعرِ الفائدةِ، فإنّ هذا التَمييزَ كانَ على الدَّوامِ إمّا ضارّاً وإمّا غيرَ نافِذٍ.



الفصل الخامس

في ربح المستحدث الصناعي — في أسباب هذا
الربح وعناصره

شأن المستحدث — ماهية الربح وعناصره — العنصر الخاص بالارباح
الجسيمة صناعة كانت أم تجارية — الارباح الاستثنائية التي
يعنيها بعض المستحدثين إنما هي دليل على كسب طائل
حاد على المجتمع ونتيجة من ذلك الكسب — مناقلة
الاشتراكيين فيها يفسرون به شأن
المستحدث — اتجاه الارباح
الى الانخفاض

شأن المستحدث

المهمة التي يتدب لها المستحدث في الصناعة ، أو
التجارة ، أو الزراعة ، أرق مهمات الاقتصاد الاجتماعي ،
فهي مِرْنة حُرّة لا يحول دونها حائل قانوني ، ولكل
أن ينتظم في سلكهما وأن يجعل منزلته منها حيث تُنْزَلُهُ
كفاءته

المستحدثُ رُوحُ الإنتاج : هو للسُّؤل عنه وحاملُ
التَّبعَةِ فيه ، فاللهِ يَرْجِعُ صافي ربحِهِ وعليهِ تقعُ الخسارةُ
وسبيلُهُ فيه إمَّا الفَخَارُ ، وإمَّا العارُ

نقولُ العارُ في هذا الموضعِ وإيَّاهُ نمي ؛ لأنَّ
المستحدثَ الذي لا يستطيعُ إيفاء ما عليه يندفعُ إلى
الإفلاسِ ، ومن مصائبِ الإفلاسِ فوقَ الآذَى الذي يلحق
بالمال ما يلحقُ بالكرامةِ الذاتيةِ من الغضاضةِ

لا نهبُ ههنا في بيانِ شأنِ المستحدثِ بعدَ ما
قدَّمَ لَنَا تفصيلُهُ في صحيفة ١١٢ من القسمِ الأوَّلِ بل
نكتفي في هذا المقامِ بالالتفاتِ إلى ماهيةِ المكافأةِ التي
تقعُ إلى المستحدثِ وتُسَمَّونها في الاقتصادِ بالربحِ

ماهيةُ الربحِ وعناصرُهُ

قامَ ، بِمُحْصُوصِ ماهيةِ الربحِ والناصرِ التي يتكوَّنُ
منها ، مذهبانِ مُخْتَلِفانِ قاصِرانِ . أحدهما في انكسارِ
والثاني في المائيا : الأوَّلُ يُشَبِّهُ بينَ ربحِ المستحدثِ

وفائدة رأس المال ؛ والآخَرُ يَخْلُطُ بين ربح المستحدث ،
وأَجَرِ العَامِلِ ، وعلى هذا يَدْعُونَ نَصِيبَ المستحدثِ
بِجُمْلِ الإدارةِ

فَأَمَّا فائدةُ رأس المالِ فقد رأينا في الفصلِ السَّابِقِ كُنْهَهَا
إِنَّ فائدةَ رأس المالِ ، وهى الجَزَاءُ الذى يُؤَدِّيه المدينُ
لِلدَّائِنِ عن استخدامِهِ قُودَهُ ، تَكَادُ تكونُ مُتَشَابِهَةً فى
البلدِ الواحدِ ، والزَّمَنِ الواحدِ ، وحيث تكونُ المَحْذُورَاتُ
واحدةً . فإذا وَقَعَ فيها الفرقُ ، كانَ زهيداً لا يتجاوزُ
العُشْرَ ، فإنْ تجاوزَهُ فإلى السُّدُسِ فى النادرِ ، وإلى
الخُمْسِ فى الأندرِ ، هذا على تشاكُلِ الحالِ أَمناً واضطراباً
ولا كذلك ربحُ المستحدثِ فإنه يَخْتَلِفُ فى النِّهَايَةِ :
وقد يُصِيبُ منه الواحدُ ضِمَفَيْنِ ، أو ثلاثةً ، أو أربعةً ،
أو عِشْرِينَ ضِمَفًا ممَّا يُصِيبُهُ الآخَرُ ؛ وفوق ذلك فإن سَمَةَ
الربحِ مَرَجِمُهَا فى الأكثرِ إلى ذاتِيَةِ المستحدثِ بخلاف
الدَّائِنِ فليسَ لِذَاتِيَّتِهِ تأثيرٌ يَذْكُرُ بل ولا أدنى تأثيرٍ فى
سعرِ الفائدةِ

على أنه بقدر ما يظهر في وقت معلوم وبلد معلوم،
أن الفائدة ثابتة أو قليلة الحراك، يكون ربح المستحدث
على عكس ذلك تلقاً متغيراً مرتبطاً بمقدرة صاحبه
وأمّا الخلط بين ربح المستحدث وأجر العامل، على ما
ينهما من فرق المقدار، فليس بالخلط المحض؛ سوى
أنه غير تام.

لا جرم أن أول العناصر التي يتكوّن منها ربح
المستحدث هو جزاء تعب: ذلك لأنه في معظم الأحوال
يكيد كد العامل، وإن اختلف الشان، ولأنه يؤلف بين
مطّبات الإنتاج، ثم يبحث عن الأسواق التي تروج فيها
بضاعته، ثم يشتري المواد الأولى، ثم يراقب الصناعة،
ثم يصرف الأصناف إلى حيث تنفق.

فجهد البدني عظيم؛ وجهده الفكري لا شك
أعظم؛ ومن أمابه أنه يتنقل على الدوام وديماغه مستعمل
كل الاشتغال بنجاح مستحده؛ بخلاف العامل، فإنه بعد
اتقضاء عشر الساعات التي يؤدّيها يومياً، يمضي تلقاً إلى

أهلِهِ وَسَكَفُ عَلَى مَلَاهِيهِ أَوْ مَلَاذَرِهِ ، وَمَا بِهِ شَيْءٌ مِمَّا
بِالْمُسْتَحْدَثِ مِنَ التَّفَكِيرِ فِي عُمُودِهِ وَالْعَنَاءِ بِحِمْلِهِ الصَّنَاعِيَّةِ
مِمَّا يُورَثُهُ فِي لَيَالِيهِ وَلَا يُفَارِقُهُ فِي أَوْقَاتِ فَرَاحِهِ
مِثْلُ هَذَا الْعَمَلِ الْمُنَوَّعِ الْمَتَطَاوِلِ غَيْرِ الْمُنْقَطِعِ يُوجِبُ
لصَاحِبِهِ الْجَزَاءَ بِلا مُشَاحَاةٍ : وَذَلِكَ الْجَزَاءُ هُوَ الَّذِي دَعَوُهُ
يُجْعَلُ الْإِدَارَةُ

قد تَجِدُ مِنْ الْمُسْتَصْنِعِينَ وَالتَّجَارِ مَنْ يَمِينُ لِنَفْسِهِ
سِتَّةَ آلَافِ فِرَنْكٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَوْ عَشْرَةَ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ آلَفَ
فِرَنْكٍ تَحْتَ مُسَاهِدَةٍ اسْمِيَّةٍ

وَهَذِهِ الْمُبَالِغُ لَوْ كَانَتْ جَمِيعَ مَا يَطْمَعُ فِيهِ مِنَ الْمَكْسَبِ ،
لَا تَزِدُ دُونَ الْعَنَاءِ الَّذِي يَحْمِلُهُ وَالتَّبَعَةِ الَّتِي يَقْدِمُ عَلَيْهَا أَنْ
يَنْتَظِمَ فِي الْخِدْمَةِ ، أَوْ يَنْتَصِبَ عَلَى إِدَارَةِ مَعْمَلٍ . غَيْرَ
أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَّا إِلَى الرَّجْحِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَنْتُجُ لَهُ فِي آخِرِ
حَامِهِ مِنْ صَافِي الْمَكْسَبِ بَعْدَ اسْتِزَالِ الْفَائِدَةِ الْمُبْتَدَلَةِ
الَّتِي تَوَلُّوْا إِلَى رَأْسِ اللَّالِ

يَسْتَدْرِكُونَ أَنَّ جُعِلَ الْإِدَارَةُ هَذَا تَوَثُّرُ فِيهِ الْأَحْوَالُ

التي تُؤْتَرُ في أجورِ العمالِ بوجهِ عامٍّ : مثالُ ذلك : أنْ
المُزاحمةَ بين المستحدينِ أي أنْ توافُرَ الأفرادِ وذَوِي
الأخلاقِ الصالحةِ والكفاءةِ الاكتماليةِ وسائرِ المزايا التي
تستدعيها إدارةُ المستحْدَثاتِ ، في البلدِ الذي يكونُ فيه
العلمُ منتشرًا ، تُقلُّ من أرباحِ المستحدينِ عمَّا هي عليه في
البلدِ الذي لا يكونُ للعلمِ انتشارٌ فيه ولا يكثرُ عددُ الذين
يتصدون من أهلهِ للتجارةِ أو الصناعةِ

وعلى العكسِ من ذلك تزدادُ أرباحُ المستحدينِ
بقدرِ الآفاتِ التي يُحْشَى منها على مآلهم ، كما تزدادُ
أجورُ العمالِ بقدرِ ما يُحيطُ بِمَعْلَمِهم من المَحْذوراتِ ، إذ
ما من أحدٍ يميلُ إلى كَدِّ فِكْرِهِ على الدَّوامِ خَشْيَةَ خَطَرِهِ
يَتَوَقَّعُ لذلكَ كانت أرباحُ المستحدينِ في المآلِ الجديدةِ
غيرِ المعروفةِ — إلَّا قليلًا — انْزَعَجَ إلى الصُّمُودِ منها في
المآلِ القديمةِ الموطَّنةِ الدَّعَائِمِ

ومن اللَّيْلِ التي تُوجِبُ مِثْلَ هذا الصُّمُودِ ما يَتَضَمَّنُهُ
بعضُ الصناعاتِ أو الحِرَفِ مِنَ المَزْعِجَاتِ الحِسِّيَّةِ أو

المعنوية: مثال ذلك أعمال الكسب أو كسح المراحض
فإن الناس لا يرتضون بها إلا إذا كانت أجورهم أو فر
مما لو استخدّموا في حرف أنظف وصنات أمثل

كل هذه الاستدراكات في عمالها وتنطبق على جميع
المستحقات، وأخصها التي تكون متفرعة عن صناعة
واحدة. على أن تسمية مكافأة للمستحدث يجعل
الإدارة لا تنطبق على ما يليق لتلك المكافأة؛ إذ الفرق
الذي بينها وبين الجمل: أن الجمل أجرٌ يُحدّد لصاحبه
ويُصبح حقاً له متى أجزّ عمله؛ وكذلك الوظيفة (المرتّب)
فكل مياومة أو مسابغة أو مشاهرة، تحق لصاحبها،
مستخدماً كان أم عاملاً، من غير أن يؤثر فيها مؤثّر
لاحق بها، حتى في حال الإفلاس، لأن تلك الأجور
تؤدّى قبل ديون الدائنين

لا كتلك المكافأة التي يُسمونها بمجمل الإدارة؛
فإن أدائها موقوف على انقضاء العام، ولا يُصبح حقاً
نهائياً لرجائها إلا بعد أن يرفع حسابها السنوي ويثبت من

الْجَرْدُ أَنَّ الدَّخْلَ أَرْبَى عَلَى الْخُرْجِ
فَإِذَا تَبَيَّنَ مِنَ الْجَرْدِ السَّنَوِيُّ مَا يُنَافِضُ ذَلِكَ
فَالْمُسْتَحْدِثُ يَكُونُ قَدْ أَضَاعَ تَعَبَهُ فِي حَوْلِهِ وَخَرَجَ مِنْ
حَقِّهِ ؛ وَفِي خِلَالِ ذَلِكَ يَكُونُ الْعَمَالُ وَالْمُوظَّفُونَ قَدْ وَفَّوْا
أُجُورَهُمْ . فَلَا يُقَالُ بَعْدَ هَذَا الْفَرْقِ إِنَّ تَسْمِيَةَ تِلْكَ
الْمُكَافَأَةِ بِمَحَلِّ الْإِدَارَةِ مُوَافِقَةً لِلْوَاقِعِ ؛ وَكَانَ الْأَجْدَرُ
بِهَا أَنْ تُدْعَى بِالْمَوْضُوعِ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْمَوْضُوعُ لَا يَصِيرُ
كَسِبًا لِصَاحِبِهِ ، مُسْتَصْنَعًا كَانَ أَمْ مُتَّجِرًا ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ
يَتَبَيَّنَ فِي فَذَلِكَ^(١) السَّنَوِيَّةِ أَنَّ الدَّخْلَ قَدْ أَتَانَا^(٢) عَلَى
الْخُرْجِ

فَالْمُنْصَرَانِ الْأَصْلِيَّانِ ، الْمَالُوفَانِ ، الْبَامَانِ ، الَّتِي
يَتَكُونُ مِنْهُمَا رِبْحُ الْمُسْتَحْدِثِ : هُمَا الْمَوْضُوعُ الَّذِي يُنْطَاقُ
فِي مُقَابَلَةِ الْمَحْذُورَاتِ الَّتِي يَتَرَعَّضُ لَهَا ، وَحَوْضُ آخَرُ
يُنْطَاقُ فِي مُقَابَلَةِ مَا يُمْأَنِيهِ مِنْ تَعَبِ الْجِسْمِ وَنَصَبِ الْفِكْرِ

(١) تقريره السنوي

(٢) زاد

العنصرُ الخاصُّ الذي تنجمُ عنه الأرباحُ الكبرى
في الصناعةِ والتجارةِ

قد تنجمُ الأرباحُ الكبرى عن عنصرٍ كثيرٍ التبدُّلِ
والتغيُّرِ ، مُرتبطٍ بالنُّبوغِ الاستثنائيِّ الذي يَنْبُعُ بعضُ
المستحدثينَ .

إذا بلغتِ المعارفُ الكُنْهيةُ مبلغاً معلوماً ، وافقَ المجتمعُ
على ثمنٍ مُعينٍ يُؤَدِّيهِ لإحدى الصناعاتِ ، إزاءَ ما تقضي
لَهُ من الحاجاتِ ؛ وذلك الثَّمَنُ يُعَدِّلُ ما يتحمَّلُ إنفاقُهُ على
اللُّوازمِ الماديةِ للاستِصْناعِ : من مثلِ قاندةٍ رأسِ المالِ
واستهلاكِهِ ، وأجورِ العمالِ ، وجملةِ النفقةِ العامةِ ، وقدرِ
المِوَض الذي يُرْتَبُ للمستحدث عما يَتَجَسَّههُ من المشقةِ
ووزْكَهُ من الخطرِ

غيرَ أَنَّهُ قد يَتَّفَقُ أن يقومَ بين المستحدثينَ واحدٌ ،
أو غيرُ واحدٍ ، فيتوصلَ إِمَّا بِهِمْ الماضيةُ وحِذْقُهُ المتناهي
أو بِتَدقيقِهِ النَّظَرَ وإِعمالِهِ الفِطْنةَ ، أو بِإيجادِهِ طريقةً غيرَ
مَسْبُوقَةٍ لِمُلازمةِ الصناعاتِ ، أو باختراعهِ الآلاتِ المستَحْدَّةِ

أو باهتباله الفرص السانحة ، إلى خفض الثمن الأصلي
لمتجاته عن الثمن الأصلي لأمثالها في المعاهد الأخرى ؛
فينخفض إذاً ثمن البيع وينفع هو بكل الفرق أو بمظم
الفرق الذي يكون بين سعره وسعر منافسيه

وربما يتأتى الربح العظيم للمستحدث من كونه توصّل
إلى بيع منتجات أكثر إقناعاً من منتجاتهم مع بقاء
السعر واحداً عنده وعند منافريه ، فتروج بضاعته أيما
رواج

ذلك هو المنبع الأكبر للأرباح الصناعية : وملاكه
تقليل الثمن الأصلي في مهاد إلى ما دون الثمن الأصلي في
نظرائه ؛ أو الحصول على منتجات أجود من منتجات
المزاحمين من غير زيادة في سعر البيع

من هاتين الحالتين ينجم التفاوت العظيم في أرباح
المستحدثين ، وسببها قد تتفاقم تلك الأرباح إلى ما وراء
التصور ، بحيث أنه لو تسنى لأحدهم أن يبرض قطعة من
الكتان ، ويخصها خمسين سنتياً عن أشباهها ، أو أن

يُسْتَخْرَجُ طَنْأً مِنَ الْحَدِيدِ، وَرُخْصَةً خَمْسَةُ فَرَنَكَاتٍ عَنْ
أَمْثَالِهِ، مَعَ بَقَاءِ الصَّنْفَيْنِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَالُوفَةِ فِيهِمَا،
لَأَصَابَ فَوْزاً مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ الطَّغِيفِ مَكَايِبَ طَائِلَةً

الأرباحُ الاستثنائيةُ التي يُجْرِزُهَا بَعْضُ الْمَكَافِلِينَ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ قَدْ حَصَلَ
عَلَى قَعْرِ عَظِيمٍ

الأرباحُ الاستثنائيةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ مَعْنَى عَلَيْهِ
بِهَا، بَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَاسِبٌ؛ وَالْخَسَارَةُ الَّتِي تَلْحَقُ
بِالْمُتَرَمِّمِ، لَا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، بَلْ تَتَنَاوَلُ الْجَمْعَ: بِمَعْنَى أَنَّ
الْمُتَجَاتِ الَّتِي عُرِضَتْ عَلَيْهِ لَا تُبَادِلُ الْمُجْهُودَاتِ الَّتِي
بُذِلَتْ فِي سَبِيلِ إِيجَادِهَا

أَمَّا إِذَا ظَفَرَ الْمُتَرَمِّمُ بِمَنْمٍ طَائِلٍ، فَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْمُجْهُودَاتِ
الَّتِي بُذِلَتْ فِي مَعْدِهِ، أَوْ الطَّرَائِقِ الَّتِي ابْتَكَرَهَا، قَدْ
وَقَّتْ مِنْ مَطَالِبِ الْجَمْعِ بِمَا لَمْ تُوفِّ مَآهَدُ الْمُنَاطِرِينَ
هَذَا «بَسْرَ» ، أَصَابَ مِنْ طَرِيقَتِهِ فِي الْفُلُولِ، خَمْسَةٌ

وعشرينَ أو ثلاثينَ مليونَ فرنكٍ ، جزاءَ تقليهِ نفقاتِ
صنعهُ ، فلكَ الثروةُ لم يلتجئها من المجتمعِ انهباً ، ولكنهُ
أَكسبهُ أضعافَ أضعافِها بِمُستكشفاتِهِ التي أرخصتْ ذلكَ
المعدِنَ وعمَّمتْ استعمالَهُ

دَع هذا الرُّجُلَ على سَعَةِ دائرَتِهِ وامتدادِ شهرتِهِ وخُذْ
واحداً من مُستصنِئِ الهيكاتِ أو القلَواتِ (المردواتِ)
فَقَدِّرْ أَنَّهُ بِقُوَّةِ هَيْمَتِهِ ، وبِلُطْفِ تَأَلُّفِهِ بين الصناعاتِ
وبِحُسْنِ اختيارِهِ للمادَّةِ الأولى أو باستجادَتِهِ خدِمتَها ،
تَمَكَّنَ من إِرْخاسِ أثمانِ تلكَ الأصنافِ في مِمعَلِهِ ، خمسينَ
سِنْتِماً في المترِ أو الكيلُغرامِ عن أثمانِ أمثالِها في المِمعَلِ
الأخرِ ؛ فهو إِذْذَن يَسْتَدِرُّ الأرباحَ استِنداراً وَيُصْبِحُ من
الموسرينِ

أَفَيَكُونُ بِكَسْبِهِ هذا جالباً خَسارَةً على المجتمعِ ؟
كَلَّا... ولكنهُ في النِيايَةِ يَحْصِلُ على ما بين السِّمَرينِ
من الفرقِ

إِنَّمَا النِّعْمُ الكِبريَاءَةُ السَّعْيِ إلى النِّجَاحِ ، ولهذا تَجِدُ

أفاضل المكافلين الصناعيين، على نشاطٍ مستمرٍ وعلى تنبيهٍ
وحذرٍ: كلٌ منهم يستفيد حيلةً في التغلب على منافسيه،
إماً بحيلةٍ مُتَجَاهَةٍ أَبَدَعِ إِهْوَائًا وأدعى إلى القبول، أو
بخفضه أثمانها الأصلية عن أثمانٍ مُشَاكِلاتِهَا

ولا سبيلَ لَهُ إِلَّا باستيفاء هذين الشرطين أو أحدهما
للحصول على ما يطمحُ فِيهِ من كبيرِ الفائدةِ

يتسم حذقُ المكافِلِ إِلَى قِسْمَيْنِ: الكفاءةُ التِّجَارِيَّةُ
والكفاءةُ الصِّنَاعِيَّةُ

الكفاءةُ التِّجَارِيَّةُ تُقَوِّمُ إِحْسَانَ الْبَيْعِ وَإِحْسَانَ الشِّرَاءِ
لَا بِالِاِقْتِصَارِ عَلَى الْعَيْنَاةِ وَالْمَضَاءِ، بَلْ بِإِضَافَةِ الْكِيَاسَةِ
وَالْفِطْنَةِ إِلَيْهَا

فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَنَاقَعَ الْمَوَادُّ الْأُولَى مِنْ حَيْثُ تَكُونُ
أَرْخَصَ وَأَجْوَدَ، وَأَنْ يَتَرَفَّ مَالِمَ يَكُنْ يَرْفُهُ مِنْ
أَسْوَاقِهَا لَمَّا فِيهَا مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَصْلَحُ؛ ثُمَّ أَنْ يَتَحَرَّى
لِإِنْفَاقِ بَضَاعَتِهِ أَصْلَحَ الْآثَاءِ وَأَمْنَحَ الْأَمَكْنَةِ، وَأَنْ
يَسْتَقْصِيَ عَمَّا كَانَ يَجْهَلُهُ مِنَ الْأَسْوَاقِ الَّتِي تَرُوجُّ فِيهَا

سَلَمَةٌ ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ فِي الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ أَمْ بَيْنَ قِتَّةٍ
جَدَّتْ عِنْدَهَا الْحَاجَةُ إِلَى بَضَاعَتِهِ

أَمَّا الْكَفَاءَةُ الصَّنَاعِيَّةُ : فَتَقُومُ بِأَنْ يَسْتَشِيرَ الْمَلْتَزِمُ
مَطَالِبَ الْمَجْتَمَعِ ، وَتَقْدِرَ الثَّمَنُ الَّذِي يَرْضَى بِبَذْلِهِ فِي سَبِيلِ
قَضَائِهَا ؛ ثُمَّ بِأَنْ يُهَيِّئَ مَعْدَاتِهِ لِإِخْرَاجِ أَشْيَاءَ سَارَّةٍ لِلنَّاسِ
أَوْ نَافِعَةٍ لَهُمْ ، وَأَنْ يَنْظِمَ مَعَاهِدَهُ ، وَأَجْزَتَهُ ، وَعُمَالَهُ ،
وَيُقَسِّمَ الْمَنْفَعَاتِ عَلَيْهِمْ ، وَيُدِيرَ خَرْجَهُ الْعَامِّ ، بِحَيْثُ
يَصِلُ إِلَى النَّتِيجَةِ الَّتِي يَتَوَخَّاهَا ، وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا أَدْفَى
مَا يُنْفَقُ

الْعَبْتُ فِيمَا يَقُولُهُ الْإِشْتِرَاكِيُّونَ

عَلَى شَأْنِ الْمَلْتَزِمِ

وَضَحَّ مَا بَيْنَ شَأْنِ الْمَكَافِلِ عَلَى حَقِيقَتِهِ الَّتِي قَدَّمَ
وَصَفَّاهَا وَبَيْنَ الشَّأْنِ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ (كَرَلْ مَرْكِس)
الْإِشْتِرَاكِيُّ الْأَلْمَانِيُّ ، إِذْ يُشَبِّهُهُ بِالنَّاطُورِ مَعَ أَنَّكَ لَوْ
جَمَعْتَ أَزْرَعَ نَوَاطِيرِ الْعَالَمِ وَجَمَعْتَهُمْ عَلَى رَأْسِ أَبْسَطِ
الصَّنَاعَاتِ لِأَفْضَوْا بِهَا ، لَا عَمَلَةَ ، إِلَى الْإِفْلَاسِ

وإليك زعماء آخر يزعمه بعض الاشتراكيين الآخرين،
إذ يقولون إن أرباح الملتزم تجيء مادة من استشارته
بمنافع المستكشفات والمخترعات العلمية ؛ وهذا قول
ناهيك به من سخافته ، لأنه لو صح لكان جميع الملتزمين
مفلحين

والواقع أن اثنين منهم أو ثلاثة في المشرقة ،
يُفلسون ؛ وأن خمسة أو ستة منهم لا يدركون إلا ما
يتبذلون به مع الاحتفاظ برأس الملم أو إنفاقه شيء عليه ؛
وأن واحداً أو اثنين يوفقان إلى الممغن الوفير

لقد ذكرنا أن الأرباح العظيمة تأتي من انخفاض
الثمن الأصلي في مصنع ، مما هو عليه في أمثاله من
المصانع ؛ وتزد هنا أن ذلك الفرق يكون في الغالب وقتياً
مهدداً بسرعة الزوال : لأن المزارعين الذين سبقهم أحدهم
لا يتفعلون عنه بل يحثون عن سبب إفلاحه حتى يعرفوه
ويستخدموه . وهكذا يظل الربح خيراً باعثاً للنشاط
ومحركاً للفطنة .

فإذا كان الإفلاح الصناعي عرضة للزوال كما وصفنا
ولا يستبقى إلا ببقطة الهمة ومعمونة الاختراع على الدوام ،
فانخفاض أسعار المنتجات حيث تتوالى المستكشفات إنما
يجم من هذه الحالة : بحيث لا تلبث أن ترى الطن من
من الفولاذ قد هبط إلى مائة وعشرين فرنكاً والطاقي
من المنسوج القطني الرقيق إلى العشر أو العشرين من
الطن الذي كان عليه منذ قرن

أما المترمون الذين لا يتمكنون من خفض الثمن
الأصلي أو إيجاد منتجات أفضل حديثاً قديمها ، فلا
يظفرون من الربح إلا بما يوازي عوض المحذورات
وفائدة رأس المال ثم يدع ما يتسر من المكافأة لولي
الإدارة

ومن هذا تبيين السر في كون الصناعات القديمة
المعروفة الموطدة ، تؤتى من الأرباح شيئاً طفيفاً في
جنب ما تؤتية منها الصناعات الجديدة المجهولة
فربح المترم غير مئات إذن من خسارة تقع على العامل

أو على الشارى بل هو مرتبطٌ بمهارة صاحبه . لهذا كانت
مكاسبُ الشركاتِ المساهمةِ ، التي يتوزعُ فيها اجتهادُ
الملتزمين بين أوفٍ من الأفراد ، لا تُعادلُ مكاسبَ
الملتزماتِ التي يقتصرُ إحسانُ صاحبها على إدارتها

انجاء أرباح الملتزمين الى التناقصِ

تتزعُ أرباحُ الملتزمين في الأقطارِ التي تقادمتْ مدينتها
إلى الانخفاضِ التذريجيِّ ؛ كما يتزعُ اليه سعرُ الفائدةِ ،
فَيَتَنَاقَصُ بِتَنَاقُصِهِ عَدَدُ الدَّخْلِيِّينَ الْمُتَفَرِّغِينَ
ولمَّا كانتِ المدينةُ الآنَ تُعْلِي مِنْ قَدْرِ الْمُسْتَصْنِعِينَ
والتَّجَرِّينَ ، فينمو سوادُهم وَيَشْتَدُّ تَنَافُسُهُمْ ؛ وكانَ اتِّشَارُ
العلمِ يَمِيزُ بَيْنَ النَّاسِ المَارِفِ العَقْلِيَّةِ وَالشَّرَائِطِ الخَلْقِيَّةِ
المطلوبةِ لإدارةِ التَّاجِرِ والمصانعِ تَنَاقَصَتْ مَحْدُورَاتُ هَذِهِ
الأعمالِ بِقَدَرِ مَا أَصْبَحَتْ الْأَسْوَاقُ كُلُّهَا مَعْرُوفَةً وَالطَّرَائِقُ
الْمُسْتَجَدَّةُ كُلُّهَا مَأْلُوفَةً ؛ وَبِقَدَرِ مَا تَعَدَّرَ إِحْدَاثُ مُلْتَزِمَاتِ
جَدِيدَةٍ لِإِيجَادِ أَشْيَاءٍ غَيْرِ مُسَبَّوْقَةٍ

جاء من ذلك أنَّ الأرباحَ التي كانت في الأزمنةِ
السَّالِفَةِ لا تقعُ في الصناعاتِ الشَّائِعَةِ دونَ عشرةِ أو خمسةِ
عشرَ أو عشرينَ في المائةِ ، هبطت إلى ستةِ أو ثمانيةِ أو
تسعةِ في المائةِ



فصل السادس

حصة العامل في التوزيع - الأجر - أنواعه -
مُشاطرة الأرباح

ماهية الأجر وشيوعه - تولفه من طيبة الاشياء - منافع المماثلة على
الأجر لكل من العامل والمُتَمَرِّم - تعدد أنواع هذه المماثلة -
الأجر المتزايد - أمثلة من الأجور الزائدة - الأسباب التي
يبنى عليها مقدار الرخ - مناسبة الأجر لإنتاج عمل
العامل - تأثير عدد السكان في سعر الأجر -
افتراض الاشتراكيين على هذا النوع من
المماثلة - نظام مُشاطرة الأرباح -
السل المأتمنة من تصميم هذا النظام
بواعث اختلاف الأجور
تباً فحرف

ماهية الأجر وشيوعه

لكل عامل حصة يُؤَدِّيها في الإنتاج
تلك الحصة تُمثِّلها في المادة مكافأة يتفق عليها
مُقدِّماً ، وتكون نسبية إما إلى عدد الساعات والأيام
التي يُنجز فيها العمل ، أو المقادير التي يسمه صانعها فيها :

سواء أ كانت تلك المقادير عددًا معلومًا من أمتار الخيطِ
المنزولِ أو القطنِ المنسوجِ أم مقدارًا مُمينًا من أطنانِ
الفحمِ الحجريِّ المستخرجِ في زمنٍ محدودٍ
تلك المكافأة بما ذكرناه لها من المستلزماتِ تُدعى
الأجرَ

هذا الضربُ من الجزاء لا ينطبقُ على العملِ اليدويِّ
دونَ سواءٍ ، بل يشتملُ مُعظمَ الحِرَفِ الإنسانيَّةِ ولا
نستثي الحِرَفَ الحرَّةَ
المستخدمُ يجرى عليه رزقه مُسابقةً ، أو مُشاهدةً أو
مُسانهةً ، أو على أى ترتيبٍ سبق التراضى به ؛ والطَّيِّبُ
يُقَدَّرُ له حقُّه بِعَدَدِ عياداته ؛ والكاتبُ يُعطى قيمةَ سَطْرِ
سَطْرِه ممَّا يُحَرِّره ؛ والمدرسُ يُعَيَّنُ له في الغالبِ بدلٌ على
كلِّ جلسةٍ يَجلِسُها إلى تلميذه أو ساعةٍ يتفرَّغُ له فيها
ليسَ في مُعاقباتِ النَّاسِ ما هو أعمُّ شُيوعًا وأكثرُ
فُرُوعًا من الأجرِ أى الجزاء المتفقِ عليه من قبلُ ، إمَّا في
مُقابلةٍ ما يَقْضَى من الوقتِ في العملِ ، أو في مُقابلةٍ

القَدَرِ الذي يُنْجِزُ مِنَ الْعَمَلِ وَيُدْفَعُ إِلَى طَالِبِهِ ؛ فهو
لا يَخْلُو مِنْهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَرْفِ وَلَا مَصْرٌ مِنَ الْأَمْصَارِ كما
لَمْ يَخْلُ مِنْهُ دَهْرٌ مِنَ الْأَدْهَارِ ؛ ولهذا لَا يُشَبَّهُ بِهِ غَيْرُهُ
مِنْ ضُرُوبِ الْمَعَادَاتِ مِنْ جِهَةِ الْإِتِّشَارِ وَالتَّأَوُّلِ
عَلَى أَنَّ الْأَجَرَ هُوَ الْحِفْظُ الَّذِي قِيمَ لِلْسَّوَادِ الْأَعْظَمِ
مِنَ النَّاسِ ؛ وَلِلَّ مَنْ يَنْتَمِ النَّظَرُ ، يَحْدُ أَنْ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ
الْأَهْلِينَ فِي فَرَنْسَا أَوْ أَرْبَعَةَ أَمْخَاسِهِمْ مِمَّنْ يُؤْجَرُونَ

تَوْلَا الْأَجَرَ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ

لِنَبِّحَ فِي مَكُونَاتِ الْأَجْرِ وَتَطَلُّعِ إِلَى مَنْشَأِهِ
وَمَا هَيْئَتِهِ

الْأَجَرُ ، وَمِثْلُهُ فَائِدَةُ رَأْسِ الْمَالِ ، عِبَارَةٌ عَنْ عُنْصَرَيْنِ
فِي شَرَكَةٍ مُضَارِبَةٍ

يَهْمُ مَكَايِلُ بِتَشْيِيدِ مَنَسَجٍ أَوْ بِإِدَارَتِهِ فَيَبْحَثُ عَنْ
بَنَائِينَ أَوْ عَنْ نَسَاجِينَ ، وَتَقْدُمُ مَوْلٍ أَنَّهُ عَثَرَ عَلَى
مَنْجَمٍ لِلْفِطْرِ الْحَجَرِيِّ ، فَيَبْحَثُ عَنْ فَحَامِينَ لَاسْتِخْرَاجِهِ ؛

ووطنُ أَحَدُ المالكينَ أَنَّ حَقَّهُ في جهةٍ كذا يصلحُ
ان يكونَ كَرَمًا ، فيبحثُ عن كَرامينَ لِقَرَسِهِ ، غيرَ
خاشٍ بأَسْ آفاتِ الكرومِ لِثِقَتِهِ بما أَعَدَّهُ من الأدويةِ
لِمَقَاتِلِهَا

فأيُّ جزاءٍ يَرْضَى كُلُّ من أولئك الثلاثةِ على المَمَالِ
الذين يتطلَّبهم لِسَانُهُ ؟

هنا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الأَجَرَ يَتَمَيَّنُ بطبيعةِ الأشياءِ . فلا
يُقَالُ إِذْنٌ إِنَّ تَعَاوُفَ المستحْدِثِ والمَمَالِ في إحدى
الحالاتِ التي عَدَدْنَاهَا إِنَّمَا هو شركةٌ بَسِيطَةٌ : إِذِ الشَّرْكَه
البَسِيطَةُ بين هذينَ الفريقينَ تَسْتَحِيلُ في أَكْثَرِ الأَمْرِ ،
ولا سِيَّما تلكَ الحالاتُ التي اجْتَرَأْنَا بِذِكْرِهَا عن ذِكْرِ
مَا لَا يَكَادُ يُحْصَى مِنْ نَظَائِرِهَا في المَشْرُوعَاتِ المُتَجَدِّدَةِ
كُلِّ يَوْمٍ

أَمَّا المِلَالُ التي تَمْنَعُ مِنْ تَحْقِيقِ تلكَ الشَّرْكَه البَسِيطَةِ
ثَلَاثُ :

١ - أَنَّ العَامِلَ ، في النَّائِبِ ، لا ذَخِيرَةَ لَهُ بِجَلَا

يستطيع مضاربة^(١) النتيجة التي تقع إليه ، إذ قد تنقضى
شهور طوال قبل أن يتم تشييد المعمل ، ثم سنوات طوال
قبل أن يكمل استعدادة وتتوافر لديه أرباح المنجم
لا يخرج الفحم إلا بعد الشروع في التنقيب بأربعة
أعوام ؛ والكريمة لا تعطى كلها إلا في مثل هذا الأجل ؛
وخلال ذلك تُنفق النفقات ولا ترد الموارد

فالعامل ، وله من الحاجات المعجلة ما لا يصبر عنه ،
لا يطيق الانتظار زمناً مديداً . ولو قدرنا أن المعمل
مدار ، وأن الكريمة مشعرة ، لوجب التريث شهراً حتى
تقى المنتجات بما سلف من الخرج ؛ ولا يسع العامل
الإهمال في جزائه إلى هذا الحد

ذلك أول حائل ذى بال يحول دون الشركة البسيطة .
بينه وبين الملتزم

٢ — الحائل الثاني دونها : ما قد يصيب المشروع
من الخسارة

(١) حابرة أى غالبية في الصبر

ذلك للمشروع لم يتكره العامل، ويندرُ كل التدوير
أن يكون كُفُوًا لابتكاره أو مُرافقته. فإذا كان المشروع
منسجَ قطنٍ، لم يعرف العاملُ أذلك المنسج في موضع
صالحٍ لِمَتَارَ لهُ منه، أم صالحٍ لِيَتَّفَقَ مَتَجَانُهُ فِيهِ
. وإذا كان مَتَجَمًا لم يعرف أفيه خِمْ سَهْلُ الاستخراج
مِيسُورُ الوَسْقِ؛ وإذا كان كَرْمًا، لم يعرف أترجى وِقَايَتُهُ
من الآفاتِ أم يُرجى أن يكون للخمرِ ثَمَنٌ فِيهِ وَفَاءٌ
كل هذه الأشياءِ يَحْكُمُهَا العامل وليس من شأنه أن
يَعْلَمَهَا؛ فلهذا يَحَقُّ لهُ أن يَحْشَى عَوَاقِبَ المشروع كما يَحَقُّ
لَهُ أَلَّا يَسْتَنِيمَ إِلَى الآمَالِ فِيهِ وَيَتَوَطَّ جَزَاءَ تَعَبِهِ بِنَتِيجَةٍ
مَشْكُوكَةٍ فِيهَا بَيْدَةُ الْأَجَلِ

٣ — الحائل الثالث: أن خدمة العامل في المشروع،
خدمةٌ مُعَيَّنَةٌ مُتَمَالِلَةٌ، سَهْلَةُ المَايَرَةِ والتَّقْدِيرِ، لا تَخْرُجُ
عن كونها إِمَامًا مَقْضُولًا معلومًا من مَغَايِلِ القُدْرَةِ العَمَلِيَّةِ؛
أو نَتِيجَةً معلومةً من تَتَابِيعِ تلك القُدْرَةِ: كَجَرْفِ عِشْرِينَ
مَتْرًا من الْأَرْضِ فِي الْيَوْمِ، أو قَلِّ ثَلَاثَةِ أَسْثَارٍ مِنَ الْأَثَرِيَّةِ،

أو إنجاز مترين من النسيج أو إخراج طنين من الفحم
 فلعامل في مقابلة هذه المعاونة المحدودة المينة ،
 حق الحصول على مكافأة ثابتة ، متفق عليها من قبل ،
 لا يَنَازَع فيها أبداً كان مصير المشروع مما لا علم له به
 إن كان المكافئ قد هباً مشروعاً الصناعي أو الزراعي
 على أنفع مثال ، فلنفسه ، وإن كان قد أخطأ الرأي أو
 الحساب فعليها : لا يتحمل العامل شيئاً من سوء العقبى ،
 وأجره مؤدّى في كل حال
 كذلك إذا أفلس الملتزم : فإن شركاءه يفقدون
 حصصهم من رأس المال ودائنيهم يخسرون بعض أموالهم ؛
 سوى العامل فإنه ممتاز يتناول أجره قبل الآخرين
 وهذا إنصاف لا إحسان : لأن طبيعة الخدمة
 المحدودة المينة التي أداها ، تقتضى إيفاء قدرها أولاً ؛
 ولأنه لم يستشر في المشروع ولم يند فيه حكماً ، فما عليه أن
 يأخذ بتصيب من تبعاته

مزايا المعاقبة على الأجر، لكل من
العامل والملتزم

للعامل مَزَيَاتَانِ مِنَ الْأَجْرِ : اجْتِنَابُهُ مَا يَيْجِهَلُهُ مِنْ
مَقَبَّةِ الْإِتْسَاجِ ، وَتَمَكُّنُهُ مِنْ قَضَاءِ حَاجَاتِهِ لَوَقْتِهَا مِنْ غَيْرِ
نَظَرَةٍ^(١) إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي تُعَلَّمُ فِيهِ الْمُغَيِّ
الْأَصْلُ فِي الْأَجْرِ أَنْ يُؤَدَّى يَوْمًا يَوْمًا ؛ وَإِلَّا
فَأُسْبُوعًا بِأُسْبُوعٍ ؛ وَإِلَّا فَنَفِي كُلِّ أُسْبُوعَيْنِ أَبَدًا مَا يُؤَجَّلُ ؛
فَإِنْ جِئِلَ مُشَاهَرَةً ، وَلَمْ يَتَسَلَّفِ الْعَامِلُ مِنْهُ شَيْئًا قَدْ
أَفْسَدَ مَوْضُوعَهُ

أَمَّا الْمُسْتَحْدِثُ فَأَكْبَرُ مَزَيَةٍ لِلْأَجْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَنْ
يَكُونَ طَلِيقَ الدِّينِ فِي إِدَارَتِهِ ، إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ
مَرْؤُوسِيهِ أَنْ يُنَاقِشَهُ فِي الضَّارِّ وَالنَّافِعِ مِنْ شَأْنِهِ ، بَلْ
هُوَ يَفْعَلُ مَا تُوحِيهِ إِلَيْهِ مَعَارِفُهُ وَهَارِغُهُ ؛ وَإِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرًا
أَمْضُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِفُوا بِهِ ، فَيَتَسَقُّ لَهُ بِذَلِكَ قَدُّمٌ

(١) النظرة - الإهمال

مشروعه ، بلا عائق يعوقه ، من سبق الأوهام وتثبت
الموالم

يتفق العمال أحيانا أن يودوا لو كانت بينهم وبين
أدبَاب المشروع مشاركة بسيطة ؛ على أن هذه المشاركة
مستحيلة لما ينشأ من الأسباب . دفع أن العدل يقضى
بأن نتائج المشروع ، مكتسبا كانت أم خسارة ، ترجع
بعد أطراح النفقات المادية منها ، إلى الملتزم أو عليه
دون سواه : لأن المال لم تكن لهم يد في ابتكاره ؛
ولأن النتائج — حسنت أم ساءت — إنما جاءت من
تدبيره وتدريبه لا منهم ؛ فهي إما مكافأة حذقه وهيمته ،
وإما عقوبة خطئه وتقاعسه

غير أنه إذا اتفق العمال مثل هذا التمني في بعض
الآناء ، فهم ولا شك في أكثرها جندرا بأن يهتوا
أنفسهم ، لأنهم مأجورون وليسوا بشركاء : فلقد نبى ، بين
سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٥ نحو عشرة آلاف يئت في باريس ؛
وكان كركاء البناء ، أو التجار ، أو المسقف ، من سبعة

فرنكاتٍ إلى تسعة في اليوم، وربما بلغ إلى أربعة عشر
فرنكاً

أما ملكتُموها فكانوا عشرة : أظن منهم تسعة أو
اتهموا إلى التصفية؛ وخسرت المصاريف نصف ما أقرضتهم
من أموالها؛ إلا العمال فكانوا راجحين

ولوشينا لمددنا الأمثال لكن حسبنا منها ما جرى
لأول من استصنموا الرياش النفيس في باريس، فانهم
اضطربوا من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٧ إلى تصفية
تجارهم خاسرين، على حين أن صنائعهم كانوا يُنقدون
أجورهم على الولاء، ومبلغها من سبعة فرنكات إلى عشرة
فرنكاتٍ لكلٍ منهم

فالأجر عقدٌ مبناهُ حريةُ المتعاقدين، وهو بذلك
ينطبق على طبيعة الأشياء:

الرجل الذي يتكرر أمراً مرتهناً بصروف الدهر،
ترتهن مكافأته بالتصاريف، ولا تتحقق إلا بعد سُوءِ
النتيجة من غياهب النيب والريب

أَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعَاوَنُ مُعَاوَنَةً مُقَدَّورَةً مُعْدُودَةً
طَوْعِيَّةً قَابِلَةً لِلْمُعَايَرَةِ وَالْقِيَاسِ — سَوَاءٌ بِمَدَدِ سَاعَاتِهَا أَمْ
بِمَدَدِ الْقَطْعِ الْمَصْنُوعَةِ — فَهَذَا يَتَنَاوَلُ جَزَاءَهُ حَاجِلًا بِلا
مُشَاحَظَةٍ وَلَا نَظَرَةٍ إِلَى الْمُتَعَبِ

مرونة عقد الأجر، وبعض أنواعه

فِي الْأَجْرِ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْمُقَوِّدِ إِلَى الطَّبِيعَةِ وَكَثَرُهَا
شِبُوحًا فِي الْمَامَلَةِ، مَرْوَنَةٌ تَصْلُحُ لِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الضَّرُوبِ
أَوَّلُ هَذِهِ الضَّرُوبِ وَأَبْسَلُهَا ^(١) هُوَ الْأَجْرُ عَلَى
الْيَوْمِ أَوْ عَلَى السَّاعَةِ : وَمِنْ لَوَازِمِهِ إِمَّا طَهَارَةُ الذِّمَّةِ مِنْ
قَبْلِ الْخَادِمِ، وَإِمَّا الْمِهْمَنَةُ الْبَقِيَّةُ مِنْ قَبْلِ الْمَخْدُومِ
عَلَى أَنْ الْأَكْثَرَيْنِ فِي هَذَا الْمَصْرِ يَمِيلُونَ إِلَى اسْتِبْدَالِ
غَيْرِهِ بِهِ مِمَّا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ تَقْوِيمُ عَزِيمَةِ الْعَامِلِ بِقِيَمَتِهَا الْحَقَّةِ؛
وَسَهْمَا يَكُنْ مِنْ هَذَا الْمِيلِ فَإِنَّ الْأَجْرَ عَلَى الْيَوْمِ أَوْ عَلَى
السَّاعَةِ مِمَّا لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ فِي بَعْضِ الْحِرَفِ : مِنْ مِثْلِ الَّتِي

(١) أبسلا — أى أبسطها

لا يَسْهُلُ فِيهَا تَقْوِيمُ الْعَمَلِ ؛ أَوْ الَّتِي تَكْثُرُ فِيهَا الصَّعُوبَاتُ
وَالطَّوَارِئُ ؛ أَوْ الَّتِي يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى الْكَيْفِيَّةِ لَا إِلَى الْكَمِّيَّةِ
ثُمَّ جَاءَ تَرْتِيبُ الْأَجْرِ عَلَى الْمِقْدَارِ الَّذِي يُعْمَلُ ، فَكَانَ
الضَّرْبُ الثَّانِي فِيهِ رُقْيٌ عَنِ الْأَوَّلِ . يُعْطَى الرَّجُلُ فِيهِ
جُعْلَةٌ عَنْ كَذَا مِنْ الْخِطِّ يَنْزِلُهُ ، أَوْ كَذَا مِنْ الْجَوْخِ يَنْبُجُهُ ،
أَوْ كَذَا مِنْ الْحَدِيدِ أَوْ الْفَحْمِ يُخْرِجُهُ ، أَوْ كَذَا مِنْ الْأَرْضِ
يَنْقَبُهُ ، أَوْ كَذَا مِنْ الْحَقْلِ يَحْصُدُهُ أَوْ يَجْمَعُ غُلَّتَهُ
طَرِيقَةٌ فِيهَا مِنَ الْعَدْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا حَيْثُ يُمَكِّنُ
السَّيْرَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تُقَرُّ لِكُلِّ ذِي تَعَبٍ نِصَابُهُ وَتُقَبِّضُ
لِلْوَهْبِيِّينَ ^(١) أَنْ يَتَوَفَّرَ عَلَى غَيْرِ السَّيْطَرَةِ ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَسْتَدْعِي
أُمُورًا لَا يَنْبَغُ الْإِنْصَافُ إِلَّا بِهَا : كَأَنْ تَكُونَ صَعُوبَةُ الْعَمَلِ
وَاحِدَةً ، وَأَلَّا يَخْتَلِفَ الْمَجْهُودُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ إِنْجَازُ كُلِّ
قِطْعَةٍ مِنْ قِطْعَةٍ ؛ وَأَنْ تَكُونَ الْأَشْيَاءُ الْمَطْلُوبَةُ مُبْتَسَاكَةً
أَوْ طَافِيئَةً الْفُرُوقِ . لِهَذَا كَانَ الْأَجْرُ عَلَى الْقَدْرِ ، أَفْضَلُ

(١) الوهبين والولِّيَّ لِلْمَدِيرِ أَيًّا كَانَ الْعَمَلُ الَّذِي يَرَأَسُهُ

وَتَقَابَلَهَا بِالْفَرَنْسِيَّةِ لَفْظَةُ Patron

طريقة تَتَّبِعُ في الصِّناعةِ التَّحوِيلِيَّةِ
على أَنَّ أَفْلَسًا من أَهْلِ الصِّناعةِ الصُّغْرَى يَجْرُونَ
عليها وَرُبَّمَا بَدَأَ لَهَا أَثَرٌ في أَوَّلِيَّاتِ الزَّرَاعَةِ الْكُبْرَى

الأجرُ النَّامي

بعدَ الضَّرِيَيْنِ اللَّذَيْنِ أَجْمَلْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا جَدَّ
تَحْسِينُ في الأجرِ : بَأَن عِيْنَتْ جَائِزَةً لِكُلِّ مَنْ صَنَعَ
مَزِيدًا عَنِ الْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ في وَاقْتِ معلومٍ . مِثَالُهُ أَنَّ
الْعَامِلَةَ الْمَاهِرَةَ في مَنْسَجٍ تُنْجِزُ ثَمَانِيَةَ طَاقَاتٍ في كُلِّ
أُسْبُوعَيْنِ ، أَجْرُ كُلِّ طَاقٍ مِنْهَا خَمْسَةُ فَرَنْكَاتٍ ،
فَبِمُقْتَضَى هَذَا التَّحْسِينِ إِذَا جَاءَتْ الْعَامِلَةُ الْمَذْكُورَةُ ، آخِرَ
أُسْبُوعِيَّهَا بِتِسْعَةِ طَاقَاتٍ ، جُعِلَ لَهَا ثَلَاثَةُ فَرَنْكَاتٍ عِلَاوَةً
عَلَى الطَّاقِ الْمَاشِرِ

هذه الطَّرِيقَةُ بِمَا يَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا في الْمَصَاهِرِ وَسَائِرِ
الْمَصَانِعِ وَلَيْسَتْ خَصِيصَةً بِالنَّاسِجِ ، وَالْأَجْرُ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهَا
هُوَ الَّذِي سَمَّيْتُهُ بِالْأَجْرِ النَّامِيِّ : وَعِلَّةُ وُجُودِهِ أَنَّهُ يَقْدَرُ مَا

يزداد الإنتاج في زمن محدود تتناقص النفقات العامة من
إجارة ورعاية وفائدة لرأس المال على تناسب مع كل
قطعة منتج ؛ فيسوغ للعامل إذا أن يأخذ بحظ من
الفرق المكسوب من نقصان النفقات العامة

أمثلة أخرى من الأجور التامة

يُحَازُ العاملُ في أحوالٍ جَمَّةٍ على حرصه من السَّرَفِ
في المادَّةِ الأولى وتقليله من فُضُولها . فالوقاد أو السواقُ
الذي تُطْلَبُ منه قُوَّةٌ معلومةٌ وتُعطى بها مع الإبقاء على شيء
من الفحم المقدور لتلك القُوَّةِ ، يُمنَحُ جائزةٌ نِسْبِيَّةٌ إلى
ما أبقى عليه

يُحَوزُ أيضاً في هذا الضرب من الأجر أن يدرِّجَ
الجزءَ على نسبةِ ثمنِ المبيعاتِ : بحيثُ إذا كان ثمنُ الشيءِ
فرنكاً مثلاً جعل للعامل خمسة في المائة من كلِّ علاوةٍ
على هذا الثمنِ .

وبهذه الوسيلة يُحمَلُ الصانعُ على الإقفافِ مع

الإكثار، ويُجَدَى على الاهتمام بِنَجَاحِ صِنَاعَتِهِ
 كما أَنَّهُ يَحُوزُ فِي هَذَا الضَرْبِ مِنَ الْأَجْرِ تَرْتِيبُهُ، بِوَجْهِ
 حِسَابِيٍّ عَامٍّ، عَلَى ثَمَنِ الْمَتَّجَاتِ : وَهَذَا مَا يُسَمَّوْنَهُ
 بِالسَّلَمِ الْمُتَحَرِّكَ : لَا يَتَنَوَّنَ بِهِ جَائِزَةٌ تُنْصَحُ عَلَى ثَمَنِ الشَّيْءِ
 وَقَدْ يَبِيعُ بِمَا وَرَاءَ حَدِّهِ ؛ بَلْ يَتَنَوَّنَ بِهِ الْارْتِبَاطُ الْوَثِيقُ
 الْمَطْلُوقُ مِنْ كُلِّ قَيْدٍ يَبِينُ الْأَجْرَ وَيَبِينُ السَّعْرَ أَيًّا كَانَ
 مِثَالُهُ مَا هُوَ جَارٍ فِي الْمَصَاهِرِ الْحَدِيدِيَّةِ وَالْمَنَاجِمِ
 النَّحِيبَةِ بِشِمَالِ انْجِلْتَرَا، حَيْثُ يَتَّفَقُ الْمُسْتَعْمِنُونَ وَالصَّنَّاعُ
 عَلَى شَرَائِطَ مُقْتَضَاهَا أَنَّهُ إِذَا بَاعَ طَنْهُ الْفَحْمِ بَسْتَةَ فَرَنكَاتٍ
 كَانَ نَصِيبُ الْعَامِلِ الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ ثَلَاثَةَ فَرَنكَاتٍ مِنْ
 الثَّمَنِ، وَإِذَا بَاعَ بِسَبْعَةِ فَرَنكَاتٍ كَانَ نَصِيبُ الْعَامِلِ ثَلَاثَةَ
 فَرَنكَاتٍ وَسَتِينَ سَنْتِيماً، وَإِذَا بَاعَ بِثَمَانِيَةِ فَرَنكَاتٍ كَانَ
 نَصِيبُ الْعَامِلِ أَرْبَعَةَ فَرَنكَاتٍ وَخَمْسَةَ عَشْرَ سَنْتِيماً الْخ
 عَلَى أَنَّ لَهُمُ الطَّرِيقَةَ مَزِيدَةً : وَهِيَ أَنْ تُنْصَحَ الْمَنَازِعَاتُ
 الْمُتَكَرِّرَةُ بَيْنَ الرُّؤَسَاءِ وَمَرْؤُسِهِمْ
 كَذَلِكَ يَقْبَلُ عَقْدُ الْأَجْرِ أَنْ يُكَيَّفَ كَيْفِيَّاتُ أُخْرَى

لا يدركها الحصرُ لِمُرُوتِهِ وَلِكَوْنِهِ الْمَقْدَرُ الْأَسَاسِيُّ
النَّمَطِيُّ^(١)، الذي يدور على محوره عالمُ العملِ ، والذي
لولاهُ لاسْتَحَالَ وجودُ المتعجباتِ التي تَطْلُبُ جموعاً غفيرةً
من الأعوانِ ، لِجَهْلِ كُلِّ مِنْهُمْ على أيِّ شيءٍ يَتَمَكَّدُ في
رِزْقِهِ ، وكيف يقضي حاجاته اليومية ، ريثما يتبين الرِّيحُ
من الضَّسارةِ في مَالِ الكافلةِ التي يَخْدُمُونَهَا

الأسباب التي يُبنى عليها سرُّ الأجر

ما الذي يبيِّنُ سرَّ الأجر؟ ما الأحوالُ التي تُعَدِّلُهُ
تَبَعاً للمكان والزَّمان والحِرْفَةِ؟

قَرَّعت من هذه القاعدةِ مذاهِبُ شتى

أما القاعدةُ العامةُ فهي أَنَّ الأجرَ كسائرُ الأثمانِ ،
تُعَيَّنُهُ السَّنَةُ الْكُبْرَى : سُنَّةُ الرِّضِ والطَّلَبِ . بمعنى أَنَّهُ
حَيْثُمَا تَكَثَّرَ رُؤُوسُ الْأُمُوالِ وَقَلَّ الْعَمَالُ، تَرَفَّعَ الْأَجُورُ؛

(١) نسبة إلى نمط وهو المثال أو النموذج

وحيثما يَمَلُّ رُؤُوسُ الْأَمْوَالِ وَتَكْثُرُ الْمَالُ ، تَنْخَفِضُ
الْأَجُورُ

من هنا يُسْتَخْلَصُ أَنَّ وَفَرَةَ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ فِي
مصلحةِ الْمَالِ ، وَأَنَّ وَفَرَةَ السَّكَّانِ فِي غَيْرِ مَصْلَحَتِهِمْ
حَقِيقَةٌ شَامِلَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْمَشَاحَّةَ ، إِلَّا أَنَّ بِيَانَهَا
عَلَّا لِلتَّمَتُّعِ فِي تَحْرِتِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْقِلُ بِهَا الْأَجُورُ
زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا يُؤَوَّرُ الْعَامِلَ لِتَقْوِيمِ أَوْدِهِ وَكِفَالَةِ
أَهْلِهِ ، هُوَ الْحَكْمُ الَّذِي يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ وَيُعْرَفُ عِنْدُنَا
بِالْأَجْرِ الطَّبِيعِيِّ

على أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ الْجُدُّ الْأَدْنَى الَّذِي لَا يَخْطُ عَنْهُ
الْأَجْرُ إِلَّا فِي آوَةٍ قَصِيرَةٍ . ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْأَجْرِ
أَنْ يَرْتَفَعَ ارْتِفَاعًا ثَابِتًا عَمَّا سَمَّوْهُ بِالنَّفَقَةِ الْحَافِظَةِ لِلْعَامِلِ
وَأَسْرَتِهِ : غَنَافَةً أَنْ يَنْدَفِعَ مَعَ الرِّخَاءِ إِلَى التَّزَوُّجِ قَبْلَ
الْأَوَانِ ، فَيَكْثُرُ نَسْلُهُ ، وَيَنْمُو بِذَلِكَ عَدَدُ السَّكَّانِ فَيُفْضَى
إِلَى خَفْضِ الْأَجُورِ ، وَيُرْجِعَهَا إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي تُقْضَى بِهِ
مُسْكَةُ الرِّمَقِ دُونَ مَا يَتَعَدَّاهَا

ولقد بَالَعَ الاشتراكِ بَوْنَ فِي الْأَخْذِ بِهَذَا الرَّأْيِ
وَأَسْتَخْطَمُوا مِنْهُ أَنَّ الْعَامِلَ إِذْ ذُنَّ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ — أَيَا كَانَ
مِبْلَغُ الْمَدْنِيَّةِ مِنَ التَّقَدُّمِ — بَأَن يَمِيشَ أَبَدًا لِمَا فِي شَقَاةِ
وَلِمَا فِي ضَنْكِ

لَقَدْ سَاءَ مَا تَوَهَّمُوا : لِمَا هُوَ ثَابِتٌ بِاسْتِقْرَاهِ التَّأْرِخِ
وَمُرَاجَعَةِ الْفِكْرِ مِنْ أَنَّ حَالَةَ الْعَمَالِ قَدْ مَشَتْ فِي التَّحْصِينِ
مِنْذُ الْقِدَمِ ثُمَّ أَزْدَادَ تَحْسَنُهَا عَلَى الْخُصُوصِ مِنْ رَأْسِ هَذَا
الْقَرْنِ ؛ وَأَنَّ مَا تَسْتَهْلِكُهُ يُبْوِئُهُمْ مِنَ الْأَرْزَاقِ قَدْ
كَثُرَ وَتَنَوَّعَ ، وَلَا يَزَالُ يَمْتَدُّ شَيْئًا فَشَيْئًا ، إِلَى مَا وَرَاءَ
الضَّرُورِيَّاتِ لِسَدِّ الْخَلَّةِ ^(١)

فَهُمْ الْآنَ يَأْكُلُونَ الْخُبْزَ الْأَيُّضَ وَاللَّحْمَ وَالْخُلُقُوعَ ،
وَيَشْرَبُونَ التَّيِّبَ ، وَالْجَمْعَ ، وَالْقَهْوَةَ ، وَيَلْبَسُونَ مَلَابِسَ
حَسَنَةَ السَّمْتِ وَالْمَهْدَامِ وَيَتَّخِذُونَ أَثَالَةً وَتِيرًا ؛ وَبِهَذَا
يَتَضَاكَلُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنَ الشُّطْفِ وَالتَّمَبِ ؛ وَمِنْهُ يُسْتَدَلُّ
عَلَى أَنَّ النِّجَاحَ السَّابِقَ مَنُوطٌ بِنِجَاحِ لَاحِقٍ يُرْجَى تَحَقُّقُهُ

وَتَوَافُرُهُ لَمْ يَقْدِرْ مَا تَنْتَشِرُ الْحِصَازَةُ وَتَرْقَى، خِلَافًا لِمَا ادَّعَاهُ
أَصْحَابُ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ

أشدُّ العِلَلِ تَأْثِيرًا فِي الْأَجْرِ مِقْدَارُ إِتِنَاجِ الْعَمَلِ

الْوَاقِعِ هُوَ أَنَّ الْأَجَرَ، فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ الَّتِي لَا تَقِيدُ
فِيهَا لِلْمَمْلُوكَاتِ وَلَا تَقَاوُتُ بَيْنَ أَهْلِهَا نِجَاهَ الْقَانُونِ، يَنْزِعُ
إِلَى الصُّمُودِ، عَلَى نِسْبَةِ الزَّيَادِ فِي إِتِنَاجِ الْعَمَلِ؛ فَيَقْدِرُ
مَا يُهَيِّئُ الْعَمَلُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْفَعُ
النَّاسَ أَوْ تُرْضِيهِمْ، يَنْقَسِحُ مَدَى الْأَمَلِ فِي وَجْهِ الْآخِرِ
لِهَذَا كَانَ التَّدْبِيرُ فِي تَجْزِئَةِ الْعَمَلِ، وَالتَّقَدُّمُ الْعِلْمِيُّ
فِي الْمِنَاعَةِ وَالزَّرَاعَةِ، وَالتَّنَافُسُ فِي اسْتِخْدَامِ الْأَلَاتِ
فَضْلًا عَنْ إِقَانِهَا مِمَّا يُغْضِي جَمِيعُهُ عَلَى مَهَلٍ إِلَى تَعْلِيَةِ
الْأَجُورِ، وَتَوْسِيعِ نِطَاقِ الْإِتِنَاجِ بِمَا يُوسِّعُ نِطَاقَ الْأَرْبَاحِ
وَيُرْغِبُ الْمُسْتَعْدِينَ بِلِ الْجُمْهُورِ سَامَةً فِي مِكَافَأَةِ الْعَامِلِ
عَلَى قَدْرِ

عَلَى أَنَّ حِصَّةَ الْعَامِلِ مِنَ الْمَنْعَمِ النَّاجِمِ عَنْ تَكَثُّرِ

الإنتاج تَنْزِعُ إِلَى الْعُلُوِّ بِحُكْمِ التَّقَدُّمِ الْمُعْزَانِيِّ كَمَا تَنْزِعُ
حِصَّةُ رَأْسِ الْمَالِ مِنْ ذَلِكَ الْمَنْعَمِ إِلَى التَّزْوِلِ ، عَلَى حَدِّ مَا
طَالَعْنَاهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى سِرِّ الْفَائِدَةِ وَأَرْبَاحِ الْمَقْرَمِ
وَكُلِّ حِيلَةٍ يَأْتِي بِهَا الْمَالُ أَوْ يَتَذَرَّعُ بِهَا بِمَنْ الْجَاهِلَاتِ

تَحْقِيلِ لإنتاجِ الْعَمَلِ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي السَّاعَةِ ، تَصِيرُ مَعَ
التَّكَادِي إِلَى الْإِضْرَارِ بِالْمَالِ كَافَّةً ، إِذْ تَنْقُصُ بِهَا مَقَادِيرُ
الْمُنْتَجَاتِ وَيَنْصُفُ مَوْرِدُ الْكَسْبِ الْعَامِّ

الْمَذْهَبُ الصَّادِقُ الْوَحِيدُ هُوَ أَنَّ الْأَجَرَ يَنْشَطُ
لِمُدَارَجَةِ الْإِنتَاجِ ؛ وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ طَوَالِغُ التَّحْسِينِ
لِأَحْوَالِ الْمَالِ

يَعْنِي أَنَّ تَفَرُّقَ بَيْنِ الْأَجْرِ الْأَسْمِيِّ وَرُادِّهِ النَّقْدِيِّ ،
وَبَيْنَ الْأَجْرِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مِقْدَارِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي
يَتَسَنَّى لِلْعَامِلِ اقْتِنَاؤُهَا بِمَا يُجْرَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَكَافَأَةِ . وَالثَّانِي
هُوَ الَّذِي يُهْمُّ الْعَامِلَ دُونَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ قِيَمَةَ النَّقْدِ عِنْدَهُ
لِإِنَّمَا هِيَ قِيَمَةُ الْبِضَاعَةِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ شِرَاءُهَا بِهِ

عَلَى أَنَّ الْأَجُورَ بِنَوْعَيْهَا الْمَذْكُورَيْنِ قَدْ ارْتَفَعَتْ فِي

هذا المصير، وإنما كان رُقيُّ الاسمية منها أكثر من رُقيِّ الحقيقة

تأثير عدد السكان في الأجور

تأثير عدد السكان في الأجور يظهر جلياً في ثلاث أحوال : منها أن يزدحم نموُّ الأهلين على نموِّ رؤوس الأموال ، ويسبق انتشار العلوم الصناعية والزراعية — وهو ما لم يحدث في هذا القرن — فتتخفص الأجور؛ ومنها أن يتعادل نموُّ الأهلين ونموُّ رؤوس الأموال وانتشار المعارف فتستقرَّ الأجور؛ ومنها — وهو الأمرُ الشاملُ منذُ أول التاريخ إلى الآن — أن يكون تكاثرُ الأهلين أبطأ من أبحاث العلوم الصناعية والزراعية ومن تقاوم رؤوس الأموال فلا بُدَّ إذا من ارتفاعِ الأجور

اعتراضات الاشتراكيين على عقدِ الأجر

مما اعترض به الاشتراكيون غير مَرَّةٍ على الأجر

أنه لا يُقَيِّضُ للعامل أن يَتَّبِعَ بِهِ كُلَّ مُتَّبِعِهِ ؛ وبِمِثَالِهِ
أُخْرَى أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَسْتَطِيعُ بِأَجْرِهِ شِرَاءَ الشَّيْءِ الَّذِي
هُوَ صَانِعُهُ

قَوْلُ غَرَّازٍ الظَّاهِرُ لَكُنْهُ بِمَزَلٍ عَنِ الصَّوَابِ : لِأَنَّ
صَانِعَ الْحِذَاءَيْنِ ، مِثْلًا ، إِذَا لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ شِرَائِهِمَا بِالْحِصَّةِ
الْفَرَنِكَاتِ الَّتِي جُمِعَتْ لَهُ أَجْرًا عَلَيْهِمَا ، فَلَيْتَهُ أَنْ هَذَا
الصِّنْفُ تَدْخُلُ فِيهِ أَشْيَاءُ غَيْرُ الصَّنْعَةِ ، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ هِيَ
الْمَادَّةُ الْأُولَى مِنْ جِلْدٍ وَخَيْطٍ وَمَطَاطِ الْخِ ، وَهِيَ أَيْضًا
اسْتِهْلَاكُ الْأَدْوَاتِ أَوْ كِرَاؤُهَا ، وَإِجَارَةُ الْمَحَلِّ ،
وَالنَّارُ ، وَالثَّوْرُ ، إِلَى سَائِرِ النِّفَقَاتِ الْعَامَّةِ : مِنْ نَحْوِ الْمَسَاعَى
الَّتِي يَسْمَاها الْمُسْتَحْدِثُ لِإِيجَادِ الْمَصْنَعِ وَتَنْظِيمِهِ وَجَلْبِ
الطَّلِبَاتِ إِلَيْهِ وَتَقَاضِي الْأَثْمَانِ مِنْ عُمَّالِهِ

أَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَجْرَ يَكْدِلُ كُلَّ النَّاتِجِ الْحَقِيقِيِّ
مِنْ عَمَلِ الْعَامِلِ فَأُمُورٌ ثَلَاثَةٌ :

لَوْ اسْتَطَاعَ كُلُّ مُسْتَحْدِثٍ أَنْ يَتَوَلَّى قِسْمًا مِنْ عَمَلِ
الْعَامِلِ لَكَانَ الْمُسْتَحْدِثُونَ — إِلَّا الْبُلْدَاءُ أَوِ السُّقَاءُ

منهم — يَكْسِبُونَ ما شاء الله ؛ لكنّ الواقع أن كثيراً من زعماء الصناعات الكبرى والصغرى ، حتى الجاذين المتصدين الأذكىاء ، يعيرون إلى الإفلاس أو الدمار ومن احتفظ برأس ماله منهم قليل ؛ ومن أترى ، لم يكن إلا واحداً من ثمانية أو عشرة .

٢ — لو كان أجر العامل غير وفاق لعمله لتضمّ إخلاص جميع شركات التماون الإنتاجية أى شركات الصناع التى ليس لها مكافئ أو متملك يتولى إدارتها ؛ مع أنه قد ثبت أن أعسر شيء هو استنجاغ تلك المماونات الإنتاجية ، لا نستثنى من ذلك ، الشركات التى تملكها الحكومة كما جرى فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ، أو التى تملكها الحواضر على نحو ما حدث فى باريس عملاً بوصية أوصى بها خير يذنى « ريمبال » ، أو التى يملكها أفراد أبرار برؤوس أموال : منها ما هو محض هبة ومنها ما هو إقراض على فائدة زهيدة .

٣ — تثبت مطابقة الأجر على ما ينتجه العامل من

كَوْنِ صِنَارِ الْمُسْتَحْدِثِينَ الْأَفْرَادِ: أَمْثَالِ صِنَارِ الْإِسْكَافِينَ
وَصِنَارِ الْمِزْوَلِيِّينَ ^(١)، وَصِنَارِ أَصْحَابِ الْعَجَلَاتِ، وَصِنَارِ
الْمَلَائِكِ، وَصِنَاعِ الْقِطْعِ الْمُتَّقِ عَلَيْهَا، لَا يَكْتَسِبُونَ— فِيمَا
عَدَا فَائِدَةَ رَأْسِ الْمَالِ — أَكْثَرَ مِمَّا يَكْتَسِبُهُ الْأَجْرَاءُ.

نظام المشاطرة للأرباح

اخْتِطَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْتَصْنِعِينَ خُطَّةً جَدِيدَةً مِنْذُ
خَمْسِينَ سَنَةً، وَهِيَ أَنْ يُضَيَّفُوا إِلَى أَجْرِ الْعَامِلِ حِصَّةً تَقَعُ
إِلَيْهِ مِنْ أَرْبَاحِهِمْ، فَإِذَا انْقَضَى الْعَامُ، وَأُخْرِجَتْ فَذَلِكَ
الدَّخْلُ وَالْخُرْجُ، وَزَعَوْا، لَا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَحْدِثِينَ، بَلْ
عَلَى ثُلُثِهِمْ أَوْ نِصْفِهِمْ أَوْ خُمْسِهِمْ، أَيْ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ
هَبَاةً أَوْ عَهْدًا، إِمَّا خَمْسَةً وَإِمَّا عَشْرَةً فِي الْمِائَةِ وَرُبَّمَا
مَنْحُومَ عَشْرِينَ فِي الْمِائَةِ مِنْ صَافِي الْأَرْبَاحِ
تِلْكَ طَرِيقَةٌ يَسْتَحِثُّونَ بِهَا الْعَامِلَ عَلَى إِعْطَائِهِمْ
مُنْتَجَبَاتٍ أَوْفَرَ مِقْدَارًا وَأَثْقَنَ صُنْعًا، وَيُثْرُوهُ بِالْحِرْصِ عَلَى

(١) صُنَاعُ السَّاعَاتِ

المادة الأولى من أن يكثر سَقَطُها^(١)؛ وأظهر مثال لها مثال متَجَرٍّ معروفٍ باسم «لُكْلِير» في باريس تُصنع فيه ضُرُوبُ الزُّجاجِ ومُصَوِّراتُه
أما أخَصُّ، ما في الطريقة الآنف ذكرها من المزيا، في الصناعات التي لا تتيسر فيها السيطرة والرقابة، أو التي يعمل فيها الصناعُ مُتَفَرِّدين، أو التي ليس للولي فيها شأنٌ قاتوي^٢ يَتَطَلَّبُ منه كبيرُ فطنة، أو التي مُعْظَمُ أرباحها من قِلَّةِ السَقَطِ في موادها الأولى
على أن هذه الطريقة وما يُشاكلها جديدةٌ بالآ تَتَّبِعِ
إلا في المصانع الشبيهة بالمُشِيرَةِ^(٢)؛ لأنها فيما عدا الصناعة الصنعية لا تميز للعامل التداخل في ضبط الدفاتر أو إدارة المهد عفاة أن يَفْضِيَ الأمر إلى الاضطراب والقوضى

(١) ردئ الماع (٢) التي يكون أهلها على نظام
العائر الأولى

العلل المانعة من تعمير المشاطرة في الأرباح

المشاطرة في الأرباح ممكنة في أحوال، ومستحسنة في أحوال، غير أنه لا يتيسر تقييها لأسباب : منها أن كثيراً من البيوت التجارية لا تحصل على أرباح . فقد أفلس بين سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، ثلاثة أرباع المفاوضين الذين شادوا الأبنية في باريس ، ولو كان عمالهم شركاءهم في الكسب ، لما جنوا غير خيبة الأمل في تلك المدة ؛ ومنها أنه إذا عُمِمَ نظامُ المشاطرة ، أصبح انتفاعُ العمال لا على قدرِ حذقهم وكفاءتهم بل على قدرِ مهارةِ الوليِّ ومقدرة ؛ ومنها أنه حينما تمتلئ التئة ، تقوم المشكلات دون تعيين الحِصص في الأرباح ، ودون إقرار ما ينبغي تجنيبه لاستهلاكِ أثمانِ الآلاتِ وللحِيطَةِ من الطَوْلَى . ثم إنَّ تلكَ المشاطرة لا تزيد الأجر شيئاً إلا في ثلاثٍ أو أربعٍ من الأحوالِ الاستثنائية ، وطلبُ ألا تكون الزيادة في هذه الأحوال شيئاً مذكوراً : ففي بعضِ المتاجر

يُصِيبُ الْعَامِلُ خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ عِشْرِينَ فَرَنْكًا آخِرَ السَّنَةِ،
وَفِي يَوْمٍ أُخَرَ يَلَوْنَصِيْبُهُ إِلَى ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ، وَفِي
مَعَاهِدَ سِوَاهَا، يَرْتَقِي سَهْمُهُ إِلَى سِتِينَ أَوْ سَبْعِينَ أَوْ رُبْعًا
بَلْعَ إِلَى الْمِائَةِ وَهُوَ نَادِرٌ؛ دَعِ أَنْ الَّذِينَ يُنَحُّونَ هَذِهِ
الْمِشَاطِرَةَ لَا يَرَبُّونَ عَلَى الثُلُثِ أَوْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عَدَدِ
الْمَمَالِ.

فَالْمِشَاطِرَةُ عَلَى مَا تَرَى بَسِيدَةٌ عَنْ إِبْطَالِ الْأَجْرِ،
وَعَايَةُ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ مَدْدُ يَسِيرٍ؛ فَهِيَ مِنْهُ بِمَثَابَةِ الْأَقْلَوِيَةِ^(١)
وَالْتَوَابُلِ مِنَ الطَّعَامِ قَدْ تَقَوَّى الشَّهْوَةُ وَلَكِنَّهَا لَا تَقُومُ
مَقَامَ النَّذَاءِ الْحَقِيقِيِّ الْمَفِيدِ

يُلَخِّصُ مِنْ هَذَا أَنَّ نِظَامَ الْمِشَاطِرَةِ مِمَّا يَحْسُنُ الْأَخْذُ
بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَحْذَرُ بِالْقَانُونِ أَوْ الْإِدَارَةِ إِجْبَابُهُ،
وَلَا إِدْخَالُهُ فِي جَرَائِدِ^(٢) تَوْرِيذَاتِ الْحُكُومَةِ أَوْ شَرَائِطِ
مُنَاقَصَاتِهَا، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُتْرَكَ رَهْنِ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الْفَرَقَيْنِ
لَأَنَّ تَطْبِيقَهُ إِنَّمَا تَحْسُنُ عَوَائِدُهُ بِمِرَاعَاةِ الْأَحْوَالِ الْخَاصَّةِ

(١) الْأَقْلَوِيَةِ مَا يُطْلَبُ بِهِ الطَّعَامُ (٢) قَرَأْتُمْ وَكَشَفْتُمْ

التي تميزه في كل صناعة أو في كل معهد من معاهدها

أسباب الفروق بين الأجور في الحرف المختلفة

تتباين الأجور بتباين الحرف : فمن فرنكين أو ثلاثة فرنكات مياومة للعامل في الأرض ، إلى عشرة أو اثني عشر فرنكا مياومة للنقاش المنقش أو الصائغ البارع أما الأسباب المترتبة عليها الفروق فتؤدي إلى الليل الآتي تفصيلها :

١ — مدة التخرج في المهنة مع ما يلزمها من النفقات وهذه قد تكون لا شيء في أدنى خدمة الأرض ، لكنها تطول وتكثر كلفتها على التخرج في النقش أو التجارة الدقيقة أو الصياغة النفيسة

٢ — المهارة الفطرية والحذق التأدري اللذان هتضيهما بعض الحرف الراقية خلافا لسواها مما يكفيه الاستعداد الشائع ؛ ولهذا كان كل صحيح الجسم وكل ذي قوة بدنية حادية ، صالحا للعمل اليدوي إلا ما كان صناعة فنية

٣ — مَحْدُورَاتُ الْحَرْفَةِ ، سَوَاءٌ — أَكَانَتْ إِصَابَاتٍ
حَاطِبَةً ، أَمْ أُمُورًا ضَارَّةً بِالصِّحَّةِ — مِمَّا لِأَجَلِهِ يُؤْجَرُ عَمَالُ
الرُّجَاجِ عَنْ سَعَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا طَالَتْ مُدَّتُهُمْ فِي هَذِهِ الْمِهْنَةِ
لَمْ يَكْدُ أَحَدُهُمْ يَخْجُو مِنْ عِلَّةِ الصَّدْرِ

٤ — مَسَرَّةُ الْعَمَلِ أَوْ مَسَاءَتُهُ . فَأَمَّا مَسَرَّتُهُ فَدَاعِيَةٌ
إِلَى زَوَلِ الْأَجْرِ ؛ لِهَذَا أُخِذَتْ مُشَاهَرَاتُ مُسْتَخْدِي
الْمَكَاتِبِ — وَهُمْ جَمَاهِيرُ تَكُونَتْ مِنْذُ انْتَشَرِ الْعِلْمِ
وَأَصْبَحَ أَلُوفٌ مِنَ الشُّبَّانِ قَادِرِينَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ —
تَخْفَضُ تَدْرِيجًا لِأَنَّهُمْ يَهْتَمُّونَ سَهْلَةً لَا تَشْقُ عَلَيْهِمْ وَلَا
تُرْضِيهِمْ لِلْأَوْضَارِ وَلَا تَحْرِهُمُ الظُّهُورَ بِمُظَاهِرِ الْكِرَامَةِ
وَمِنْ هُنَا سَيَتَأْتِي أَيْضًا أَنَّ مُسْتَخْدِي الْمَكَاتِبِ خُلُوعٌ
مِنَ الْكِفَاءَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْمَارَافِ الْكُنْهِيَّةِ مُقْبِلُونَ عَلَى
زَمَنِ تُصْبِحُ فِيهِ أَجُورُهُمْ أَزْهَدًا مَا كَانَتْ

ذَلِكَ عَدْلٌ ، وَلِلَّهِ سَيُعِيدُ إِلَى أَعْمَالِ الْحَقُولِ جُمُوعًا
مِنَ الْفِتْيَانِ غُصَّتْ بِهِمْ دَوَارِنُ الْحُكُومَاتِ أَوْ ضَافَتْ
بِهِمْ مَكَاتِبُ الْأَفْرَادِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ

أَفْصَلُ السَّابِعِ

شركات المال — النِّقَابَات — الإضراب
بأنواعه — المتعاونات ^(١)

ملكية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان ترد إليهما — خطر المشاركة :
الاستثمار ^(٢) ، طوائف الطريقة القديمة — تقاسم الجبايات
المنطقة — شركات السعال الانجليزي — الاضرابات —
التقابات — جبايات التعاون — تعديل القلعة
الثالثة عشرة : تقدم التقابات الحرفية —
ما يضر وما ينفع من أعمال تلك
التقابات — المقتضات الأولية ^(٣)
على السبل

ماهية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان تُردُّ إليهما

المشاركة إحدى الوسائل التي يتوسَّلُ بها الناس
لتحسين حالهم ، بها يتقنون توزيع مجهوداتهم ؛ وبها

(١) أي جبايات التعاون سميتها بها للاختصار (٢) أي

منع الآخرين من الدخول في الحرفة Exclusivisme

(٣) من قول العرب تألبوا ألباً واحداً أي اجتمعوا وفرنيتها

Collectif

يَتَنَاصَرُونَ عَلَى حِمَايَةِ حُقُوقِهِمْ أَوْ عَلَى تَقاضِيهَا فِي أَزْمَاتِ
الْحَيَاةِ ؛ وَبِهَا يَتَوَصَّلُونَ مِنْ طَرِيقِ تَأْزِيرِهِمْ إِلَى نَتَائِجِ
لَا يَسْمَهُمْ إِدْرَاكُهَا مَتَفَرِّقِينَ

تَوَهُّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَشَارَكَةَ مِنَ الْأُمُورِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي
اخْتَصَّ بِهَا عَصْرُنَا أَوْ اخْتَصَّتْ بِهَا الْمَدِينَةُ الْفَرِيدَةُ ، وَلَيْسَتْ
بِحَدِيثَةٍ بَلْ هِيَ تَطَاوُلُ الزَّمَانِ قَدِيمًا . غَيْرَ أَنَّهَا ظَهَرَتْ
لِلْمَالِينَ بِمُظْهِرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ : أَحَدُهُمَا مُطَرِّدٌ قَهْرِيٌّ جَامِعٌ فِي
حَقَائِقٍ غَيْرِ مُنْفَكَّةٍ ، كُلِّ الَّذِينَ تَشَاكَلَتْ هِمَّتُهُمْ ؛ وَالْآخَرُ
مُطْلِقٌ مُفْتَحُ الْأَبْوَابِ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ بِاخْتِيَارِهِ ،
وَيُخْرِجُ مِنْهُ مَنْ يَشَاءُ بِلا اسْتِئْذَانٍ

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا هُوَ الَّذِي كَانَ شَائِمًا فِي الْأَزْمَنَةِ السَّالِفَةِ
إِلَى نِهَايَةِ الْقُرُونِ الْمُتَوَسِّطَةِ ؛ وَالثَّانِي هُوَ الشَّائِعُ الْآنَ بَيْنَ
مُعْظَمِ الْأُمَمِ الْمُعَاصِرَةِ

خَطَرُ الْمَشَارَكَةِ : الْاسْتِثْنَاءُ ، جَمِيعَاتِ النِّظَامِ الْقَدِيمِ

الْخَطَرُ الْكَمِينُ فِي الْمَشَارَكَاتِ هُوَ أَنَّهَا يَتَقَوَّيْتُهَا الْآصِرَةُ

الأليّة^(١) على تمادى الأيام ، تنزعُ بأصحابها إلى
الاستئثار والجور

ذلك ما شوهد في طوائف النظام القديم ، فلما بعد
أن كُوت للوقاية والنفع ، تحولت إلى المشاكسة
والاعتساف

من تلك الطوائف ، ما تألف في فرنسا على أثر سقوط
الامبراطورية الرومانية ، بقصد المناصرة والمدافعة ؛
وكان هذا التألب في تلك الأيام ، واقياً للمُتهنين^(٢) من
مظالم الأقوياء ، حيث لا يرُدُّها عنهم جبنُ الحكومة
ولا تَلَكُّوهُ الفضله . فكان أهل كلِّ حِرْفَةٍ في البلدةِ
الواحدةِ يَجْتَمِعُونَ عَصَبَةً ، وَيُقِيمُونَ عَلَيْهِمْ زَعِيماً مِنْهُمْ ،
يُسَمُّونَهُ (مَلِكاً) وَيَسْتُونَ لَأَفْسِهِمْ قَوَانِينَهُمْ .

ثمَّ خامرَ رُوحُ الاستئثار تلك الطوائفَ فأفسدَ عليها
نَشَأَتِهَا الحُرَّةَ بما أرَادَهُ رِجَالُهَا مِنْ صِدِّ الْآخَرِينَ عَنْ

(١) ما يسمونه الروح الحزبي Esprit de corps

(٢) أصحاب المهن

احترافِ حِرْفِهِمْ ؛ وكانت كلُّ طائفةٍ منهم تنقسم إلى ثلاثِ فئاتٍ :

١ — الأُساتِذَةُ أو المُعَلِّمُونَ وَهُمْ أربابُ المصانعِ في ذلك الوقتِ : وكانوا يَعْمَلُونَ بأيديهم

٢ — الرُّفَقَاءُ : وَهُمْ المَالِ

٣ — التِّلَامِيذُ : وَهُمْ المتخَرِّجونَ

فَمَا زالَ المَصْبِيحُونَ المَتَشَدِّدُونَ يَسْعَوْنَ إلى قَلِيلِ عددِ المَلَمِينَ ، حتَّى أَدْرَكُوا وَطَرَمَ باسْتِراطِهِمْ على كُلِّ مَنْ تَرَشَّحَ للرِّياسَةِ : أَنْ يَتَأَهَّلَ لَهَا زَمَنًا طَوِيلًا ؛ وَأَنْ يَأْتِيَ في سِتِّهِ شَيْئًا غَيْرَ مَسْبُوقٍ مِنَ الإِبْدَاعِ وَغَيْرَ يَسِيرِ الكَلْفَةِ ؛ ثُمَّ أَفْضَوْا إلى اخْتِصَاصِ ابْنائِ الأُساتِذَةِ بِمِزَايا تَرْجِيهِهِمْ لذلِكَ المَنْصِبِ على سِوَاهُمْ ، وَجَعَلُوا للرُّفَقَاءِ عَن ذلِكَ عِوَضًا بِأَنْ تَعَالَوْا في صَدَةِ التِّلَامِيذِ لِيَدْفَعُوا عَنْهُمْ مَكْرُوهَاتِ المِزَاحَةِ

وَلَمْ يَسَلِّمِ الصَّنِيعُ مِنْ رَقَابَةِ أَوْلَئِكَ المَتَشَدِّدِينَ ؛ فَقَدْ كَانُوا يَحْرِضُونَ فِيهِ كُلَّ الحِرْصِ على الطَّرَائِقِ القَدِيمَةِ ؛

ولا يَرْضَوْنَ مِنْهَا بِجَدِيدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَجْتَمِعَ صَاحِبُهُ عَرَقَ
الْقَرِيبَةِ ، فَحَالُوا بِذَلِكَ دُونَ الْإِصْلَاحِ أَمْدًا بَعِيدًا

وَمِنَ التَّكْبَاتِ الَّتِي أَنْزَلَهَا بِتِلْكَ الْحِرَفِ :

أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ أُزِمَتْ إِخْرَاجَ مَا يُجَانِسُ أَشْيَاءَهَا ،
بِحَيْثُ أَنَّ الْجَبَّازِينَ كَانُوا فِي عَرَائِكِ مُسْتَعِيرٍ مَعَ مُصْلِحِي
الْمَسْجُونَاتِ الْحَلَوِيِّ ، وَكَذَلِكَ إِسْكَافُو الْأَحْذِيَةِ مَعَ إِسْكَافِي
النَّمَالِ ، وَالْمُدَوِّبُونَ ^(١) مَعَ السِّلَاحِيِّينَ ^(٢)

قَائِمُ الْجَمْعَاتِ الْمُتَّفَقَةِ ^(٣)

حَاوَلَ الْمُلُوكُ مَرَارًا أَنْ يَسْنُوْا قَوَاعِدَ لِهَذِهِ الطُّوُفِ
تَضَعُ حَدًّا لِمَا اسْتَأْثَرَتْ بِهِ مِنَ الْمَزَايَا الضَّارَّةِ بِالْجُمْهُورِ ؛
غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يُفْلِحُوا فِي كَشْفِ مَظَالِمِهَا : لِأَنَّ الْبَوَاعِثَ الَّتِي

(١) الْمُتَدَوِّبُونَ بَاعَةُ الْمُدَى أَيْ السَّكَائِكِينَ وَنَحْوَهَا Couteliers

(٢) بَاعَةُ الْأَسْلِحَةِ Armuriers (٣) أَيْ الْمُسْتَثْرِيهَا وَلَا

يُسَمَّحُ لِلْآخَرِينَ بِدُخُولِهَا Coopérations fermées

كانت تحدد حكوماتهم على وضع تلك القوانين، لم يخل
من الأغراض

على أن تلك الطوائف بحجها الطلبة ذوى النشاط
والاستعداد عن التخرج على الحرف التى يؤثرونها، وعن
الانتظام فى سلك الرقاه بعد التلمذة، وعن بلوغ
الجذراء منهم، إلى مناصب الرقاه بعد المرافقة، كانت
تحول دون الحرية الذاتية وتبطل النجاح الصناعي؛ إذ لم
يكن ذلك النجاح ميسوراً إلا بأن يتفق عليه معظم
الأساندة، أو بأن يتسرب من خلال الشبكة الفارقة
بين كل طائفة وأخرى

ظلت تلك المصائب أشبه بحكومات عرف واستثناء
حتى أمر بها الوزير الشهير «ترغوا» سنة ١٧٧٦ فأُلغيت
غير أنها بُنيت بعد نزوله عن وزارته، وقد أصلح
من شأنها ما أصلح، ثم كان القضاء النهاي عليها بقانون
نُشر بين ٢ مارس و ١١ منه سنة ١٧٨٩

النزول الفردي^(١) الذي أوجده انقلاب سنة ١٧٨٩

خشيَ الذينَ أحدثوا ذلك الانقلابَ أن يرجعَ
المتنهنون خفيةً وتدرجاً إلى طوائفهم، فأوقفوا المقوباتِ
الزاجرةَ على الزملاء^(٢) الذين يتفاوضون فيما بينهم أو
يأتمرون؛ وخصوصاً الذين يتفقون على حماية «صالحهم
المزعومة»؛ ثم جازوا حذم إلى الصجرِ على الحريةِ
البشريةِ - التي نقولُ كلاً حقّ المفاوضةِ والمشاركةِ، إلا
أن يضرَّ بالنظامِ العامِّ - وكانَ في جملةِ ما حظروه
عليهم، تحتَ القصاصِ، أن يقعَ التحالفُ بينهم على توقيفِ
المعملِ للتطرقِ من ذلك إلى زيادةِ الأجورِ، أو تقليلِ
ساعاتِ اليوميةِ، أو تعديلِ ما يُستنكرُ من ترتيبِ السَّيرِ
الداخليِّ؛ كما أنهم حظروا على الزعماء أن يتفقوا على ما

(١) الفردي، التفريق إلى فردٍ فردٍ لا يباح لأحدهما حماية

الآخر ولا استصراخه لشؤون مهته Individualisme

(٢) أبناءِ الحركة الواحدة

يُوجب خَفَضَ الأجورِ ، أو زيادةَ ساعاتِ اليوميةِ أو
تعديلَ ترتيبِ السَّيرِ الداخليِّ .
فهم بهذا التَّنَالَى في دَرَجَةٍ ما خافوه من تجددِ الطَّوائِفِ
ومَظالمِها ، ذهبوا بالإنسانِ إلى النَأيَةِ في العُزْلَةِ والافتِرادِ
يبد أنَّ التَّيَّارَ الطَّبِيعِيَّ ما لَبِثَ أن صدَعَ تلكَ القيودَ
برغمِ فسوقِ الحاكمِ ، وحملِ المشرِّعينَ على إرضاءِ ما شَدَّوهُ
ظُلماً من تلكَ الأسبابِ الثَّقِيلَةِ

شركات العمال الانجليز

أول ما تألَّفتْ شركاتُ العمال — ولم تُبالِ التحريمَ
القضائيَّ — في أكثرِ الأقطارِ صِناعةً : أمثالِ بريطانيا
المُعظَى ؛ وأشهرُ تلكَ الشركاتِ في هذا البلدِ هي التي
عُرِفَتْ بالمتَّحِداتِ ^(١) المِهْنِيَّةِ ^(٢)

هذه للمتَّحِداتِ حرِّمَت ، ودحا من الدهرِ ، تحريمًا

(١) اسمها الانكليزي Trade unions (٢) نسبة الى

المِهْنِ جمع مهنة ، والجمع هنا للاشعار بالتعدد والتنوع

عنيفاً ، ثم اعترف بها وأصبحت اليوم لا تكليف عليها
سوى تسجيل قوانينها

كثُر في شأنها القيل والقال . إذ رأى قوم أنها نافعة
ورأى سواهم أنها ضارة ؛ فأما أولاً فلا جرم أن للعمال
الذين بينهم زمالة في المهنة ومشكلة في المصلحة حقاً
مشروعاً في التفاوض والتماهد لا يجوز حظره عليهم ؛ كما
أن لهم حقاً غير ممنون في المقول من مطالبهم على أوليائهم
ليجأوا إليها ؛ وفي تأليف نقابات منهم للاستهلاك ، أو
الإقراض أو الإنتاج على ما سئى تفصيله بعد ، وجميعات
للتعاون على الضيم وأخرى للنصرة أيام القمود^(١)
وأنندية للتلاقي ، ومدارس للاحتراف ، وفي التذاكر
والتأليب^(٢) وجمع رؤوس الأموال فيما بينهم ؛ إلى سائر
الأعمال والأحوال التي يتكوّن معها الشخص المعنوي
الممثل لكل شركة صحيحة

إلا أن في أمر تلك الجمعيات ما يدعو إلى الأسف :

وهو أنها ما فُتت فعلاً كَتَابٍ ^(١) منازعة لا عَصَابٍ
مُؤَادعة ^(٢)

هذه المتحدات الانجليزية — وَقَادَتْهَا بوجه عامٍ من
الرجال الأذكياء — ما برحت تُناصبُ أرباب الصناعة
مُناصباتٍ منازعة بها وبهم فضلاً عن الصناعة الأهلية
نفسها: ذلك أنها طالبت غير مرة بإبطال العمل إلزاماً ^(٣)
مع ما فيه من الاستهاض للهمة، والعدل في المكافأة؛
وأنها حاولت غير مرة أن تُقلل عدد المتخرجين في الغاية
وأن تقتبذ الذين يحدون من مركزٍ إلى مركزٍ في جوارهِ؛
وأن تفرز الحواجز القائمة بين كل حرفة وأخرى: كأن
تُحرّم على التجار، وهو في بيتٍ يبتنى، أن يُحرك بعض
الحجارة بزعم أن ذلك من شأن البناء دونه. بل أن
من تلك المتحدات ما تمادى إلى تعيين حدٍّ أعلى للعمل
في الساعة أو للعمل بإحدى الآلات، فمُنِع مثلاً، أن

(١) جيوش (٢) مُسألة

(٣) أى مقالة A la tâche

يُوضَعُ فِي كَارَّةٍ مِنَ الطُّوبِ مَا يَرْجُو عَلَى عَدَدٍ مَعْلُومٍ
كُلُّ تِلْكَ التَّضْيِيقَاتِ مِمَّا يُثَاقِي الْمَدِينَةَ أَوْ يُثَاقِي مَا
لِلرَّجُلِ النَّشِيطِ الشَّهْمِ^(١) مِنْ حَقِّ مُضَاعَفَةِ جَهْدِهِ
لِاسْتِزَادَةِ رِزْقِهِ ، وَيُثَاقِي مَا لِأَهْلِ مَرْكَزٍ أَوْ حِرْفَةٍ مِنْ
حَقِّ الْإِتْقَالِ إِلَى مَرْكَزٍ آخَرَ أَوْ حِرْفَةٍ أُخْرَى لِوُجْدَانِهِمْ
أَنْ لَمْ فِيهَا رِبْحًا أَوْفَرَ

يُلَمَّحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنْ لِبَعْضِ تِلْكَ الْمُتَحَدِّاتِ نَزْعَةٌ تَرْجِعُ
بِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الطَّوَائِفُ الْقَدِيمَةُ مِنْ شِدَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ
وَصَرَامَةِ الْأَنْحِيَازِ وَسُوءِ الْإِصْطِلَاحِ ؛ فَلَوْ أَطَاعَتْ تِلْكَ
النَّزْعَةَ ، لَكَانَ أَثَرُهَا كَافِرٌ تِلْكَ فِي الْإِيذَاءِ بِالْحُرِّيَّةِ
وَالْعَوَقِ عَنِ النَّجَاحِ

خُصُوصًا مَا يَرِيدُونَهُ مِنْ تَقْلِيلِ عَدَدِ الْمُتَخَرِّجِينَ
وِإِفْصَاءِ الْعَمَالِ الْأَجَانِبِ عَنِ الشَّرِكَةِ : فَهَذَا أَمْرَانِ
لَا يَتِمَّشَانِ مَعَ مَبْدِئِ الْمُسَاوَاةِ وَلِئِنْ سِيرَ فِي طَرَفَيْهِمَا ،
فَظَالِمٌ أَنْ تَتَكُونُ طَبَقَةٌ مُتَفَوِّقَةٌ مِنَ الْعَمَالِ تَحْكُمُ شَرَائِفَ

(١) الذِّكْيُ الْفُرَادِ لَا الْعِزِّزُ النَّفْسُ كَمَا تَقْنَمُ الْعَامَّةُ

الْخَرَفِ وَتَدْعُ سَوَافِلَهَا وَعَوَاقِرَهَا لِسَاكِرِ النَّاسِ
قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْعَمَالَ يَفْعَلُهُمْ هَذَا يُوجِدُونَ فِي الْأُمَّةِ
دَوْلَةً رَابِعَةً تَحْمِلُ دَوْلَةَ الْمَمُولِينَ . نَعَمْ لَكِنَّمْ قَدْ فَاتَهُمْ أَنْ
طُرِدَ تِلْكَ الطَّبَقَةُ الْمُسْتَثْنِيَّةُ مِنَ الْعَمَالِ يَكُونُونَ أَيْضًا
حِذَاءَهُمْ وَحِذَاءُ غَيْرِهِمْ دَوْلَةٌ خَامِسَةٌ : قِيَامُ ذَلِكَ السَّوَادِ
الْعَظِيمِ الَّذِي تَرُكْتُ لَهُ رِذَائِلُ الْمِيْنِ وَخَسَائِلُهَا
عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ أَمَلُ الرُّعَمَاءِ الذَّاهِبِينَ هَذَا الْمَذْهَبِ
لَعَادُوا بِأُورْبَا إِلَى نِظَامِ الطَّبَقَاتِ التَّنَافُضِيَّةِ عَلَى حَدِّ مَا
وُجِدَتْ قَدِيمًا فِي الْهِنْدِ وَفِي مِصْرَ
يَبْدُو أَنَّ الْمُتَّحِدَاتِ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ الْكَبْرَى تَتَّظَاهَرُ بِغَيْرِ
هَذَا الرَّأْيِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاقِعِ لَا تُخَالِفُهُ إِلَّا قَلِيلًا

الإضراب

قَصَرَتْ الْمُتَّحِدَاتُ الْمِيْمِنَةُ هِمَّتَهَا فِي الثَّلَاثِينَ الْأَوَّلِينَ
مِنْ عَهْدِهَا عَلَى تَأْيِيدِ الْإِضْرَابِ
الْإِضْرَابِ ، عَلَى كَوْنِهِ قَدْ بَقِيَ مَحْظُورًا إِلَى وَقْتِ

قريب ، لم يَحُلْ مِنْهُ زَمَنٌ سَابِقٌ

وإن هو إلا إجماعٌ من العمالِ المتشيعين إلى معهدٍ واحدٍ أو إلى حرفةٍ واحدةٍ في بَلَدَةٍ بِمُخْصَصِهَا أو بَلَدٍ بِمُؤَمِّمِهِ ، على الامتناع من أدائه ما هم مَوْظَّفُونَ عَلَيْهِ : يرمونَ بِتَوَقُّفِهِمْ هَذَا إِمَّا إِلَى استزادةِ أَجُورِهِمْ ، وإِمَّا إِلَى قَلِيلِ سَاعَاتِ يَوْمِيَّتِهِمْ ، أو إلى إدخالِ تَمدِيدٍ على مَعْمُودِهِمْ ، أو إلى تَفسِيرِ وَلِيَّتِهِمْ أو بعضِ عُرْفَانِهِمْ أَقَرَّتْ مُعْظَمُ الحُكُومَاتِ لِلْعَمَالِ حَقَّ الإضرابِ : باعتبار أَنَّهُ من لَوَازِمِ الحُرِّيَّةِ الفَرْدِيَّةِ ؛ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا جُنَاحَ عَلَى الواحدِ مِنْهُمْ أَنْ يَقَعْدَ عَنْ رِزْقِهِ غَيْرَ مُبَالٍ مَا يُصِيبُهُ مِنَ السُّرِّ فَلَا جُنَاحَ عَلَى العَشْرَةِ أو المِائَةِ أو الأَلْفِ مِنْهُمْ ، أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلَهُ

أَمَّا التَّحْرِيمُ فَلَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ مِنَ العَصُورِ مَا نَمَّا مِنْ تَحْزُبِ الأَحْزَابِ : ففي فرنسا من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٦٢ ، حُوكِمَ أَرْبَعَةُ آلافٍ وخَمْسَمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَامِلًا مِنْ أَجْلِ سَبْعِمِائَةٍ وَتِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ مُؤَامَرَةً خَالَفُوا

بمقدار القانون ، ولم يبرأ منهم إلا ستمائة وثلاثة عشر
وفي تلك المدة عيّنوا حوكم ستمائة وتسعة وعشرون وهيناً
من أجل تسع وثمانين مؤامرة عقدوها فيما بينهم ولم يبرأ
منهم إلا مائتان وسبعة وثلاثون

ولمّا كانت مؤامرات المديرين تجري عادة في الخفاء
ولا يُسمع لها دويٌّ ، كان العمالُ يخيلون أن تحرّم
الأحزاب ، إنما تُسنّ الحكومات في مصلحة أولئك
الرؤساء دون رؤوسهم

على أن الإضراب الذي يحدث بلا صخب ولا عنفٍ
لا يُوجب دَيُونَةً على القائمين به ، غير أن عواقبه
الاقتصادية قبيحة وخيمة في أكثر الأمور

فإذا توالى الإضراب ، صيحت الشدة والاضطراب ،
يُنذِر أن المشرعين قد أجمعوا على إباحته

فأمّا المشرعون فإنما يُبحونه تنزهاً عن الفرض ، وإن
كان فيه القضاء على الصناعة ، أو القضاء على البلاد

آفاتُ الإضراب

قد يكونُ حقُّ الإضرابِ نافعا، إذا أُريدت به صيانةُ
العاملِ من احتيالِ المستحدثِ أو تفريره به، غيرَ أنه
لا ينبغي الالتجاء إليه، إلا حيث لا تبقى مندوحةٌ عنه
بسواه. ذلك لأنه يقدفُ بأموالِ طائفةٍ في مهلةِ الهلَكةِ؛
ولأنه يَضْمَبُ على المالِ أن يستمضوا من نتيجته، إن
حسنت، ما خيروهُ في خلاله

فلوقدَرنا أنْ إضراباً استمرَّ شهراً، وأضاعَ العاملُ
فيه ثمانية في المائة من أجرِ سنته؛ وقدَرنا أنْ خانمةُ
الإضرابِ أكَسَبَتِ العاملَ خمسة في المائةِ علاوةً على
جمله، فلنْ يَسْتَرِدْ ما فقدَهُ من الفرقِ إلا بعدَ تسعة
عشرَ شهراً

ثمَّ إنْ الإضرابَ يَقَعُ بالمستضعفينَ عن الوفاءِ
بتعهداتهم، أو يمنهم من قبولِ الطلباتِ المستعجلة،
فينفعُ بذلكُ مناظرهم من أبناءِ جلدتهم أو ينفعُ الأجانبَ

وقد نتج منه أحيانا : أن بعض الصناعات انتقلت
إلى بلاد الهجرة ، كما انتقل تركيب السفن من (لندن)
بهذه العلة ؛ أو أن بعض الصناعات ضعفت في موطنها
وقويت في الخارج ، كما وهنت التجارة في فرنسا واعتزت
في ألمانيا والنمسا

ومن آفات الإضراب أنه حدا المستصنعين في شيء
من الآونة على استخدام الآلات لمعاقبة العمالة الممتنعين
فاتخذوا المنزل المسمى (برجل الحديد) وهو أداة يجرّكها
صانع واحد قدبر ألفا وخمسمائة نقشة^(١) أو ألفي نقشة ؛
واتخذوا بعض المدد المتقنة لتلوين الأنسجة الرقيقة
المعروفة بالهندية^(٢) وأصلحوا الأجهزة البخارية بأنواعها
كذلك نتج من الإضراب تبديل في بعض المواد
الأولى : فجعل الهيكل الحديدي في العبارة مكان الهيكل
الخشبي

(١) النقشة من الصوف أو من القطن

Indienne (٢)

الخلاصة أن الإضراب من حق المامل لكنه لا يحمل به أن يلجأ إليه مكرراً . وكائن من الحقوق ، يؤثر الحكيم إغفاله على التثبت به ترجيحاً لمصلحته

ما يجب على الحكومة أثناء الإضراب

يتمين على أولي الحل والمقد ، حين يحدث الإضراب أن يتيقظوا لتأييد الأمن ، ويكلاوا الملكية وبرزوا حرية الأفراد ؛ كما يتمين عليهم بوجه خاص أن يحموا الممال ، غير الكافين ، من اعتداء رفقائهم عليهم حماية لا تعد تدخلاً منهم في شأنهم بلا مسوغ ؛ بل إنما يكون التدخل غير المشروع وغير المحمود ، حيث تأذن المجالس البلدية أو المجالس العامة بتوزيع الإمانات على المضربين وأهليهم ؛ وهو الأمر الذي يجب أن تحتنبه الحكومة تقادياً من تسريب أموال الضرائب في غير مساربها الطبيعية

ألف الناس في بعض الأقطار أن يدفعوا الإضراب

بالتحكيم : ذلك رأيٌ صائبٌ حيثُ يُوافقُ عليه الفرعان
المتنازعان . أما إذا حتمَّ على المالِ أو على الأولياء أن
يرجعوا إلى التحكيم ، فنخرجُ من الحكماء عن الحدِّ القاضى
عليهم بلزومِ النزاهةِ المطلقةِ .

قَابِلَتِ السُّأَلِ

بعد أن أقرَّت الحكومةُ الانجليزيةُ مُتَّحِدَاتِ المَالِ
في بلادِها ، تابعتها الحكومةُ الفرنسيةُ سنة ١٨٨٤ فأقرَّت
قَابِلَتِ الحِرْفِ — من الرؤساء كانت أم من للرؤوسين —
على قاعدةٍ أن يدخلَ فيها مَنْ يشاءُ ويخرجَ منها مَنْ
يشاءُ ؛ وبذلك أصبحت مشروعةً ، بعد أن لبثت عشرين
عاماً وهى مُباحةٌ تسامحاً

تلك النقاباتُ جديرةٌ بالاستحصان ، ومنها طائفةٌ
صالحةٌ بلا ريبٍ . تكونت على أن يتعارَفَ الأفراد الذين
يتمنَّونَ مهنةً واحدةً ، ويتباحثوا في المشترك بينهم من
شؤون حِرْفَتِهِمْ ويجمعوا أموالاً لتأسيسِ معاهدٍ علميةٍ

أو مشروعات خيرية أو مروجات صناعية
غير أن من النقابات ما يبعد عن الصراط الذي استنته
وأقره الشارع فتحدق به المذورات : خذ الفرق
النقائية ، مثلاً خاصاً ، نجد أن معظم العملة الكداحين
يتنبهون عنها فتصبح بتبنيهم عزيمة لبعض المضطرين
القلقين الذين يتصدون لقيادة الآخرين بقصد تسخيرهم
لمصلحتهم الذاتية ؛ فهم ينتحلون لأنفسهم حق التكلم
عن تلك الجماهير الفقيرة مع أنهم ليسوا إلا قراء منهم
فإذا اتفق وجود نقابات يحضرها أكثر أعضائها
مواطنين عليها ، فقد تندفع حتى ترتطم بخطير آخر : وهو
أن تمنع غير المتظمين في سلكها من اعتراف حريتها
فتنافس بذلك الحرية الفردية وتمتر حيث عثرت الطوائف
القديمة وبعض الاتحادات الانكليزية
لهذا يجب على الشارع أن يتنبه ، وأن يحرص على
شأن رسمي أو شبه رسمي لإحدى تلك النقابات ؛ إذ
فصار أمره أن يدعها حرة ولا شيء عليه فوق هذا
(٢٠)

من نحو الإقاضة عليها بالنعم والإحسان إليها بالمميزات^(١)
ومما يجب أيضاً أن لا تمتشى قوانينُ الشرفِ النقايةِ
قسراً على أهلِ الحرفةِ الواحدةِ حتى ولا على أعضائها —
عمالاً كانوا أم وهناء — بل يجتنبُ أن تكونَ سلطنةُ
الشرفةِ على رجالها مَنويةً محضةً ؛ لهم أن يلقوها عن
عَوَاتِقِهِمْ حينَ لا يسكنون إليها

على أن هذه الجماعاتُ يحملُها أشبهُ شيءٍ بالزُهَبَاتِ^(٢)
بمعنى أن الحكومةَ لا تُصادِرُها ولا تُؤازِرُها، ولألا
خيفَ أن تتقلبَ الشرفُ النقايةُ إلى معتصباتٍ جائرةٍ

التعاونات^(٣)

تصنفُ جمعیاتُ العمالِ في بعضِ أحوالها بصفةِ
اقتصاديةٍ بِنْتَةٍ ، قدعى حينئذٍ بِشَرَكَاتِ التَّعَاوُنِ أو
التعاوناتِ

Veux monastiques (٢) Concessions (١)

(٣) شركات التعاون

بعض هذه الجميآت تجعلُ غَرَضُهَا جَمْعُ رُؤُوسِ
الْأَمْوَالِ وَإِقْرَاضُهَا لِأَعْضَائِهَا عَلَى ضَمَانٍ مَعْلُومٍ : فَتُعْرَفُ
بِالْمُتَاعَوَنَاتِ الْمَالِيَّةِ ؛ وَبَعْضُهَا تَشْتَرِي الْبِضَاعَةَ جُمْلَةً ثُمَّ
تَبِيعُهَا مِنْ أَعْضَائِهَا أَشْتَاتًا، فَتُعْرَفُ بِالْمُتَاعَوَنَاتِ الْإِسْتِهْلَاكِيَّةِ ؛
وَبَعْضُهَا تُؤَلَّفُ بَيْنَ جُمْهُورٍ مِنْ أَهْلِ الْحِرْفَةِ الْوَاحِدَةِ
يَعْمَلُونَ بِهَا وَهِيَ ثُمَّ يَبِيعُونَ مَصْنُوعَاتِهِمْ ، فَتُعْرَفُ
بِالْمُتَاعَوَنَاتِ الْإِمْتَاكِةِ

أَمَّا الْفَتْنَانِ الْأُولَيَانِ فَسَيَرِدُ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا خِلَالَ
الْبَحْثِ فِي النَّسَبَةِ وَالْإِسْتِنْفَادِ ^(١) (أَنْظِرْ هَذَيْنِ النِّوَانَيْنِ
فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ)

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ ، وَهِيَ الْمُتَاعَوَنَاتُ الْإِمْتَاكِةُ ، فَزَهَيْدُ مَا
يُقَالُ فِيهَا : وَإِنْ هِيَ إِلَّا ضَرْبٌ مِنَ التَّنَاصُرِ ، جُرِّبَ
أَقْلٌ مِمَّا جُرِّبَ مِنْوَاهُ الْآخَرَانِ ، يَجْتَمِعُ لَهُ عُمَالٌ أَذْكِيَاءُ
مُبْصِرُونَ كَادُونَ ، فَيَتَفَاهَمُونَ غَرَضَهُمْ وَيَجْلِبُونَ شَيْئًا مِنْ
أَمْوَالِهِمِ الْمَذْخَرَةِ فَيُؤَسِّسُونَ يَتَّ صِنَاعَةً ، أَوْ يَتَّ تِجَارَةً

(١) الْإِسْتِهْلَاكُ ، سَيَرِدُ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْفِظَةِ فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ

فإذا أحكموا آراءهم ورعوا نظامهم، وأحسنوا اختيار
وليهم ومكافأته واتباعه؛ وإذا اكتفوا عقب ذلك
بالميسور من الأجر، وأضافوا ما يربو من كسبهم إلى
رأس مالهم، تسنى لهم النجاح بعد زمن طويل ولا سيما
في الصناعة الصغرى

على أنه كلما يتيسر لتلك الجماعات أن تُلح لإفلاح
ثابتا: لما يقع بين رجالها عادة من التدابر، ولما يشدُّ
به سوادهم عن النظام، ولما يتعذر عليهم من الظفر بولي
كفوء؛ كل ذلك فضلا عن عِزَّة رأس المال

فأما التي أفلحت منها، فهي التي حصرت سلطانها
حصرا في يد مديريها، وقلَّت تدريجا عدد أعضائها
الماملين، واتخذت صناعا مأجورين لئسوا منها؛ ثم لم
يزل أكثرها يترقى حتى تحول — على نحو ما جرى
لنسيج القطن في إنجلترا — إلى شركات مساهمة بسيطة،
قوامها رؤوس الأموال وعملها أجراء لا شركاء

ومن عرف شأن المستحدث بحقيقته كما شرحناه في

فَصَلِّ سَابِقٍ لَمْ يَجِبْ مِنْ قِلَّةِ الْمُتَعَاوِنَاتِ الْإِنْتاجِيَّةِ (أَنْظُرْ
فِي الْقِسْمِ التَّالِيِ الْإِحْصَاءِ الْخَاصَّ بِأَنْوَاعِ التَّعَاوُنِ فِي فِرْنَسَا
وَفِي الْبُلْدَانِ الْآخَرَى)

الْجُمْلَةُ الَّتِي يُنْتَهَى إِلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ : هِيَ أَنَّ
الْمُضْطَّرِّ الْقَائِمَ فِي وَجْهِ شَرَكَاتِ الْعُمَالِ ، إِنَّمَا حُلُّهُ فِي
التَّوْفِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحُرِّيَةِ الذَّاتِيَّةِ ؛ وَأَنَّ كُلَّ جَمِيَّةٍ ذَاتِ
شَأْنٍ رَسْمِيٍّ كَمَا كَانَتِ الطُّوُفُ الْقَدِيمَةُ ، يَجِبُ لِلنَّائِثِهَا ،
وَلِإِدَائِهَا بِجَمِيَّةٍ حُرَّةٍ لَا سُلْطَانَ لَهَا إِلَّا عَلَى أَبْنَائِهَا ،
لَا يَتَوَقَّعُ أَحَدًا مِنْ أَعْضَائِهَا حَاقِقًا عَنْ الْخُرُوجِ مِنْهَا حِينَ
يَشَاءُ



تذييل

للطبعة الثالثة عشرة

تقدم نقابات السال — ونقابات الروماء — والنقابات المخططة —
مصنف السال (١) — المتناظر العام لسال —
الناقص والغائر من النقابات

كان من تأثير القانون الذي سنَّ لنقابات الحرفِ
ومرَّ ذكره أن تولَّدت النقابات وتكاثرت عاماً بعد
عام ، حتى إذا أُحصيت في فرنسا بعد انتشار ذلك
القانون بمائتي سنين ، بلغت ثلاثة آلاف وثمانمائة وإحدى
عشرة في أول يناير سنة ١٨٩٢ ، ومائتي عشرة ألفاً وتسعمائة
وإحدى وسبعين في أول يناير سنة ١٩٠٧ : من هذا الرَّم ،
ثلاثة آلاف وستمائة واثننا عشرة نقابةً صناعيةً وتجاريةً
للروءماء ، وخمسة آلاف واثنان وعشرون نقابةً للمالِ

(١) المصنف هو المكان الذي تباع فيه الأشياء صفقة واحدة
أو تُصَفَّق في الأيدي عند وجوب البيع وسيأتي تفسيرها تفسيراً
وافياً في الجزء الثالث

ومائة وأربع وخمسون قنابة مُحْطَطةً وثلاثة آلاف وثمانمائة
وثماني وثمانون قنابة زراعية

ثم امتلكت هذه النزعة إلى أن جاءت سنة ١٩٠٦ ،
فتكون فيها وحدها من قنابات الأولياء ، ثلثمائة وإحدى
وعشرون ، ومن قنابات العمال ، أربعمائة وخمسة وستون
ومن القنابات الزراعية ، ثلثمائة وثلاثون ، ومن القنابات
المحتلطة ، أربع عشرة قنابة

وقد جاء في الإحصاء الرسمي أنه منذ إفاذ القانون
الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ ، لم يستجد في مدى عام
قدر مثل هذا العدد من الكميات المذكورة

على أن قلة القنابات المحتلطة مما يدعو إلى الأسف
ويؤخذ من الإحصاء المنشور في أول يوليو سنة
١٩٠٧ أن الثقايين بلغوا مليوناً وتسعمائة وثمانية وخمسين
ألفاً منهم ثمانمائة وخمسون ألفاً زراعاً وثمانمائة وأربعمائة ألفاً
عمالاً ، ومائتان وستون ألفاً أولياء ، أما تعداد الصناع
فقد قدر بنحو ستة ملايين ، وأما تعداد الزراع من فعلة

وملاّك فيمّله ، وأما تعدادُ الرُهناء من تجارٍ ومُستصنِمين
فبمليون وخمسمائة ألف

كانَ مِنْ مُولِدَاتِ الحَرَكَةِ النِّقَاطِيَّةِ ، تَأْسِيسُ

مَصَافِقِ المَعْمَلِ

شُرِعَ فِي تَأْسِيسِهَا مِنْذُ حَافِ ١٨٨٧ ، وَتَعَدَّدَتْ فَعَامٌ
مِنْهَا فِي كُلِّ حَاضِرَةٍ مَعَهْدٌ ؛ هَذِهِ الْمَصَافِقُ إِذَا
أُحْسِنَتْ إِدَارَتُهَا وَتَمَرَّدَ فِيهَا الْقَصْدُ لِلْخَيْرِ وَالْمَعْرُوفِ ،
أَفَادَتْ قَوَائِدَ جَلِيَّةً أَخَصَّهَا تَوْزِيعُ الْعَمَالِ عَلَى الْبِلَادِ بَعْدَ
لِحَاجَتِهَا وَحَاجَةِ الصِّنَاعَةِ فِيهَا ؛ وَمِنْ مَنَافِعِهَا الْكَبِيرَى أَنَّهَا
تَنْفَسِحُ لِاجْتِمَاعِ النِّقَابَاتِ وَالْمَتَاعُونَاتِ ؛ وَأَنَّهَا تَحْصُرُ فِي
حِيزِهَا مَعَاهِدَ الْأَسْتِغْلَامِ وَالتَّخْدِيمِ ، وَحَلَقَاتِ التَّخْرِيجِ
الصَّنَاعِيِّ بِآلَاتِهَا وَنَحَاشِدِ الْكُتُبِ وَالذَّفَاتِرِ

أُحْصِيَتْ تِلْكَ الْمَصَافِقُ إِلَى أَوَّلِ يَشِيرِ سَنَةِ ١٩٠٧ ،
فَكَانَتْ مِائَةً وَإِحْدَى وَثَلَاثِينَ دَارًا يَنْتَهِي إِلَيْهَا أَلْفَانُ
وخمسمائة وستة وثمانون نقابةً ، وأربعمائة وخمسة وخمسون
ألفاً وسبعمائة وتسعون نقابياً . وَكَثْرَتُهَا يُبْذَرُهَا الْمَجَالِسُ

الْبَلَدِيَّةُ بِالْإِعْثَاتِ وَلَا سِيَّامَا دَارُ الْعَمَلِ الشَّهِيرَةُ فِي بَارِيسَ
غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ وَطَائِفَةً مِنْ نَظَائِرِهَا قَدْ نَسِيتَ
لِسُوءِ الْحِظِّ مَقْصِدَ الْقَانُونِ مِنَ التَّرْخِيسِ بِوُجُودِهَا ، كَمَا
نَسِيتَ الْغَايَةَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ الَّتِي تُعَيِّنُهَا لَهَا طَبِيعَةُ الْأَشْيَاءِ ،
فَتَحَوَّلَتْ إِلَى مَبَاعِثَ لِلْفِتَنِ وَالتَّوْزَاتِ وَاشْتَغَلَتْ عَمَّا
وُضِعَتْ لَهُ بِالْدَّعْوَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ إِلَى الْإِضْرَابِ : وَالْإِضْرَابِ
فِي عَرَفِهَا إِنَّمَا هُوَ « حَرْبُ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ »

الْمَصَافِقُ الَّتِي شَدَّتْ هَذَا الشَّدُوذَ - وَفِي طَلَبِهَا
مَصْفَقُ بَارِيسَ - لَمْ تَلْبَثْ أَنْ دَخَلَتْ فِي تَبِيعَةِ عِصَابَةِ
ضَخْمَةٍ ، تَكُونَتْ سَنَةَ ١٨٩٥ ، بِاسْمِ التَّضَافَرِ^(١) الْعَامِّ بَيْنَ
الْعَمَالِ ، عَلَى يَدِ فَرَقٍ مِنَ الصَّنَاعِ الْاِشْتِرَاكِيِّينَ ، جَعَلُوهَا

(١) اصطلاحنا على هذا المصدر ومشتقاته لتسمية الاتحاد الذي

يقصد بين شركات وشركات ؛ لأن في التضافر بجانب معنى التناصر
والتعاقد معنى ائتلاف الجمع بالجمع كما تألف الخصلة بالخصلة في
الضميمة فكل ما يسمونه Union او اتحاداً كان تضافراً وكل
شركة عامة تنضم إليها شركات فهي متضافرة

أَفْوَى ذَرِيَّةٍ لِمُكَافَأَةِ التَّفَاوُتِ فِي الطَّبَقَاتِ ، وَلِتَهْيِئَةِ
الْإِقْلَابِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْعَظِيمِ ؛ فَتَجَمَّ مِنْهَا تَعَاقُبُ الْفِتَنِ
وَتَوَالِي الْإِضْرَابِ لِنَعِيرِ مَا سَبَبَ مَشْرُوعِ
إِلَّا أَنْ هَذِهِ النَّقَائِصَ تَسْتَدْعِي الْقَضَاءَ عَلَى النِّقَابَاتِ ،
وَلَا سِيَّمَا النِّقَابَاتِ الْمُخْتَلِطَةَ الَّتِي تَعْنَى تَعَدُّدُهَا بِلاَ حَصْرِ ،
وَلَا تَمْنَعُ مِنْ رَجَاءِ الْخَيْرِ عَلَى يَدِهَا ، فِيمَا إِذَا أَحْكَمْتَ
سَيْرَهَا وَلَزِمْتَ الْمُسَالَمَةَ

إِنَّ قَانُونِ ٢١ مَارِسَ سَنَةِ ١٨٨٥ قَدْ مَهَّدَ لِلنِّقَابَاتِ
الْخَرَفِيَّةِ مَذَاهِبَ شَتَّى تَتَمَشَّى عَلَيْهَا فِي أَعْمَالِهَا : مِنْ ذَلِكَ
أَنَّهُ أَبَاحَ لَهَا إِيجَادَ صُنَادِقٍ لِلْمُبَارَاةِ^(١) ، وَصُنَادِقٍ لِلْقُعُودِ
وَحُجْرًا لِلِاسْتِعْلَامَاتِ الْحَرِّ ؛ وَأَنَّهُ أَجَازَ لَهُمْ تَكْوِينَ مَتَاعَاتٍ
لِلْإِتْنَانِ أَوْ لِلِاسْتِهْلَاكِ ، وَشَرِكَاتٍ لِلتَّأْمِينِ مِنَ الْإِصَابَاتِ
الْبَدَنِيَّةِ أَثْنَاءَ الْعَمَلِ ، وَمِنْ الْجَرِيْقِ وَمِنْ سَائِرِ الْمَحْذُورَاتِ ،
وَشَرِكَاتٍ مُدَايِنَةٍ^(٢) ، وَشَرِكَاتٍ مُسَاعِدَةٍ فِي أَيَّامِ الْفَرَاغِ

(١) الْمُبَارَاةُ أَيْ بِرُّ كُلِّ وَاحِدٍ الْآخَرَ Secours mutuels

(٢) اقْرَاضَ وَاقْتِرَاضَ

إلى آخر ما يدخل في هذا الباب مما لم يشترط فيه سوى
مراعاة النصوص القانونية الخاصة بكل من هذه الأنواع
اجتنبت طائفة من النقابات أن تتخذ فروعا للأغراض
التي سردناها آنفاً؛ ولقد تلت طائفة أخرى من الفروع
لك تلك الأغراض ما شاءت : فكان إلى أول يناير من عام
١٩٠٥ أن ألفاً وستمائة وستاً وتسعين نقابة منها ، أسست
دور مطالعة ؛ وخمسمائة وثمانين منها ، مدارس حرفية
أو حلقات تخرج ؛ واثنين وثلاثين منها ، مباريات^(١)
صناعية ومعارض ؛ وألفاً ومائة وسبعاً وتسعين منها ،
صناديق للباراة أو للادخار ؛ وألفاً وخمسة منها ، صناديق
لإمداد المسافرين ؛ وسبعمائة واثنين وستين منها ، صناديق
لإسعاف المتفرغين ؛ ومائة وخمسة منها ، صناديق للعودة ؛
وثمانية وثلاثين منها ، شركات للتأمين من الإصابات
البدنية ؛ ومائة وثلاث عشرة منها ، شركات للمداينة ؛ وثلاثاً
وعشرين منها ، حقولاً اختيارية ؛ واثنين وثمانين منها ،

معاهد التحليل والتجريب ؛ ومائة وسبعا وخمسين منها ،
متعاونات استهلاكية تَوَلَّدَت منها خمس عشرة مُتَعَاوَنَةً
انتاجية في سنة ١٨٩١ ، وعشرون في سنة ١٨٩٩ وسبعون
في سنة ١٩٠٥

دَعِيَ مَكَاتِبُ التَّخْدِيمِ الَّتِي فَتَحَتْهَا أَلْفٌ وَسَبْعُمِائَةٌ
وعشرون قِطَاعَةً إِلَى دُخُولِ سَنَةِ ١٩٠٥ ؛ وَدَعِيَ النُّشْرَاتُ
وَالصُّحُفُ وَالْمَجَلَّاتُ الَّتِي أُصْدِرَتْهَا سِتْمِائَةٌ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ
قِطَاعَةً

طَفِقَتْ تِلْكَ الْمَحْدَثَاتُ تَنْمُو عَامًا بَعْدَ عَامٍ ، وَتَتَلَدُّ الْحَرَكَةُ
النِّقَاطِيَّةُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَمْثَالِهَا

أَمَّا الْجُمُوعُ الَّتِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ،
فَقَدْ بَلَنْتْ عِدَّتُهُ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ وَخَمْسِينَ مِئَةً : مِنْهَا سِتَّةُ
آلَافٍ وَأَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُونَ بَيْنَ مَكَاتِبِ تَخْدِيمٍ ، وَدُورِ مُطَالَعَةٍ ،
وَصِنَادِيقِ إِمْدَادٍ لِلْمُسَافِرِينَ ، وَصِنَادِيقِ مُنَاصَرَةٍ ، وَصِنَادِيقِ
إِعَانَةٍ عَلَى الْفَرَاغِ ، أُسِّسَتْهَا قِطَاعَاتُ الْعَمَالِ ؛ وَمِنْهَا أَلْفٌ
وَأَرْبَعُمِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِئَةً أُسِّسَتْهَا قِطَاعَاتُ الْأَوْلِيَاءِ

ومنها مائتان وثلاثة عشر أوجدتها النقابات المختلطة ؛
وخمسة وائتان وثمانون أوجدتها النقابات المتضافرة
يُسْتَخْلَصُ مِنَ الإحصاء المارَّ أَنَّ عَجَالَ النِّجَاحِ
يَنْفَسِحُ فِي وَجْهِ تَهَابَاتِ الْعَمَالِ إِذَا نَابَتْ إِلَى رَشْدِهَا وَثَابَتْ
عَنِ الْفِتَنِ وَالتَّرَعَاتِ الثَّوْرِيَّةِ

ولمَّا خَيَّرَ وَسِيلَةَ تَرْجِعُ بِلْكَ النِّقَابَاتِ إِلَى الْحِكْمَةِ
وَالْمُؤَادَعَةِ عَلَى مَا يَصِفُهُ بَعْضُهُمْ ، أَنَّ يُوسَّعَ لَهَا الْقَانُونُ
مَا ضَيَّقَهُ عَلَيْهَا مِنْ إِجَازَةِ التَّمَلُّكِ

العقد الألبى

شَرَعَ النَّاسُ مِنْذُ ابْتِدَاءِ الْقَرْنِ الْمَشْرِينِ يَتَبَاحَثُونَ
فِي نَوْعِ جَدِيدٍ مِنَ الْمُعَاقَدَةِ بَيْنَ الْوُهْنَاءِ وَالْمُمَالِ سَمَوْهُ
بِالْعَقْدِ الْأَلْبَى

ذَلِكَ أَنَّ يَتَّفِقَ الْوَلِيُّ أَوْ جَمْعٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، مَعَ جَمْعٍ
مِنَ الْعَمَالِ أَوْ بَعْضِ تَقَابِيَتِهِمْ ، عَلَى شَرَائِطِ الْخِدْمَةِ ،
وَسَعْرِ الْأَجْرِ ، وَسَاعَاتِ الْيَوْمِيَّةِ ، وَسَائِرِ قَوَاعِدِ السِّيرِ

إلى نهاية هذه المائدة، ومُدَّتْها فيما يُقال سنتان أو ثلاث
أو أربع؛ وفي ظَنِّهم أنهم باستبدالم هذا العقد المُفَصَّل
المدقَّق فيه بالعقد الفردي، يَسْتَأْصِلُون أسبابَ الخِلَافِ
بين الرُّؤساء والمروِّسين ويَتَقَوَّن الإضراب، ويُهَيِّئُون
خير ما يُمْهِمُ لِيَجْزِيَ الصناعة في مجرى آمِنٍ مُطَرِّدٍ

نحنُ نَكْتُبُ هذه السُّطُورَ (١٠ يولييه سنة ١٩١٠)
ومسيو فيقياني^(١) وزيرُ العمل، قد عرَضَ على مجلسِ التَّوَابِ
اقتراحاً من هذا الضَّرْبِ وإليك خلاصَتُهُ :

البَنْدُ الأوَّلُ — يَحُوزُ لِمَنْدُوبِي إِحْدَى التَّقَابَاتِ
الْحِرْفِيَّةِ أَوْ لِمَنْدُوبِي أَى جُمْهُورِ كَانَ مِنْ طَالِبِي الخِدْمَةِ ،
أَنْ يُعَاقِدُوا أَحَدَ الْمُسْتَعْدِمِينَ^(٢) أَوْ مَنْدُوبِي إِحْدَى
التَّقَابَاتِ الْحِرْفِيَّةِ، أَوْ تَوَابِ أَى جُمْهُورِ كَانَ مِنْ الْمُسْتَعْدِمِينَ ،
عَقْدًا أَلِيًّا، تَمَيَّنَ فِيهِ بَعْضُ الشَّرَاطِطِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَسْتَوْفِيَهَا
الاتِّفَاقَاتُ الْفَرْدِيَّةُ الْمُرْتَبِطُ بِهَا أَحَدُ الدَّاخِلِينَ فِي الْعَقْدِ

(١) Viviani وزير فرنسي (٢) المستعديم هو من
يُعْطَمُ وَالْمُسْتَعْدِمُ هُوَ الَّذِي يُخْتَلَمُ

الألبي . فالذين يُعَدُّونَ داخلين في المقدِّرِ الألبي م :

١ — المستخدِمُونَ أو المستخدَمُونَ الذين قَوَّضُوا

مندوبيهم تفويضاً كتابياً خاصاً أن يشارِطوا باسمهم

٢ — الذين يكونون حين التوقيع على المقدِّرِ أعضاء

في نقابة حرفية أو جماعية أخرى مرتبطة بهذا المقدِّرِ ولا

يَنفَصِلُونَ عنها قبل انقضاء ثلاثة أيامٍ تامةٍ من تاريخ

الإيداع^(١)

٣ — الذين يَدْخُلُونَ ، قبل إيداع المقدِّرِ الألبي ، في

نقابات حرفية مشتركة فيه أو منضمة إليه

٤ — يجوزُ التعاقدُ الألبي إلى أجلٍ غير مُسمى ؛

وفي هذه الحالة ، يَسُوحُ إلناؤه حينما تريدُ إحدى

النقابات الدَّاخِلَةِ فيه أن تخرُجَ منه ؛ سوى أن مندوبيها

مُكلَّفون بإبلاغ الفريق الآخر عزَّزَهم على الانفصال قبل

الانفصال بشهرٍ . وكلُّ اتفاقٍ على تقصير هذه المدَّة

يكونُ باطلاً

فَإِذَا كَانَ الْإِتِّفَاقُ الْأَلْبِيُّ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى فَتَبَرُّ جَائِزٌ أَنْ
يَمْتَدَّ إِلَى أَبَدٍ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ . وَإِذَا كَانَ ذَا مُدَّةٍ
مُعَيَّنَةٍ وَانْتَهَتْ ، تَمَسَّتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْعَقْدِ الَّتِي لَا مُدَّةَ لَهُ
هـ — لِكُلِّ دَاخِلٍ فِي عَقْدٍ أَلْبِيٍّ ذِي أَجَلٍ مَعْلُومٍ
أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَيْثُ شَاءَ عَلَى أَنْ يُبْلَغَ ذَلِكَ إِلَى الْمَسْرُورَةِ^(١)
أَوْ إِلَى قَلَمِ كِتَابِ الْحَكَمَةِ ، وَعَلَى أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ كُلِّ
تَقَابَةٍ حَرْفِيَةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِذَلِكَ الْعَقْدِ

٦ — تَقَابَاتُ الْمُسْتَعْدِمِينَ أَوْ الْمُسْتَعْدَمِينَ الَّتِي
تُعَانِدُ أَلْبِيًّا ، مَكْلُفَةٌ أَنْ لَا تَأْتِيَ أَمْرًا مِمَّا يَحْمِلُ دُونَ إِفْضَادِهِ
بِالصَّدَقِ ، وَلَا يَكُونُونَ مَسْتُولِينَ عَنْ ذَلِكَ الْإِفْضَادِ إِلَّا فِي
الْحَدِّ الَّذِي عَيْنُهُ الْعَقْدُ

٧ — تَقَابَاتُ الْحَرْفِ أَوْ الْأَفْرَادِ الْمُرْتَبِطِينَ بِالْعَقْدِ
الْأَلْبِيِّ ، يَفْرَمُونَ الْعَوْضَ فِيهَا إِذَا أَخْلَوْا بِشَرِائِطِهِ ؛ وَذَلِكَ
الْعَوْضُ إِنَّمَا يُطَالَبُ بِهِ أَحَدُ فَرِيقَيْنِ :

أَمَّا تَقَابَاتُ الْحَرْفِ أَوْ الْأَفْرَادِ ، الدَّاخِلُ كِلَاهُمَا فِي

(١) الْمَسْرُورَةُ مَا يَسُوهُهُ بِالسُّكْرَتِيَّةِ أَيْ مَحَلَّ حِفْظِ الْأَسْرَارِ

الْأَلْبِ الَّذِي جَرَتْ الْمُعَادَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحْلِينَ؛ وَإِمَّا
تَقَابَاتُ الْحَرْفِ أَوْ الْأَفْرَادُ، الدَّخْلُ كِلَاهُمَا فِي الْأَلْبِ
الَّذِي كَانَ أَصْحَابُهُ هُمُ الْمُحْلِينَ اهـ ...

فَظَاهِرٌ مِنْ هَذِهِ التَّيْصُوصِ أَنَّ الْمُعَوَدَ الْأَلْيَةَ يَنْبَغِي
أَوْ يَتَحْتَمُّ أَنْ تَتِمَّ بَيْنَ تَقَابَاتِ عُمَالٍ وَأَوْلِيَاءِ أَفْرَادٍ، أَوْ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ تَقَابَاتِ أَوْلِيَاءِ

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِنَا نِسْيَانُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُمَالِ
وَكَثِيرًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ غَيْرُ مُتَمِّينَ إِلَى تَقَابَاتٍ؛ وَأَنَّ فِي
إِكْرَاهِهِمْ عَلَى الْإِنْتِغَاءِ إِلَيْهَا أَذَى قَادِحًا وَخَطَرًا جَسَامًا
قَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْمُعَادَاتُ الْأَلْيَةُ نَافِعَةً .

حَيْثُ يَثْبُتُ يَحْتِجُ أَنْ الْفَرِيقَيْنِ يَرْعِيَانَهَا، وَحَيْثُ تُجْعَلُ
الْمُعَوَّذَاتُ الْقَانُونِيَّةُ ضَامِنَةً لِإِقْدَادِهَا وَرَقَابَتِهَا، مَانِعَةً مِنْ
عُتْلِفَتِهَا

إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمُعَوَّذَاتِ، وَإِنْ هِيَ إِلَّا تَعْوِضَاتٌ،
يَسْهَلُ اشْتِرَاطُهَا وَيَسْهَلُ تَقَاضِيهَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ؛ لَكِنَّهُ
يَصْنَبُ جِدًّا أَنْ تُسْتَوْفَى مِنَ الْعُمَالِ أَوْ تَقَابَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ

مُعْظَمُهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مَا بَقِيَ بِهَا ؛ وَعَلَى هَذَا فَتِلْكَ الْمُقَوْدُ
مُلْزِمَةٌ فِي الْوَاقِعِ لِلْأَوْلِيَاءِ وَغَيْرُ مُلْزِمَةٍ لِلْمَالِ

عَلَى أَنَّنَا نَخْشَى نَظْرًا إِلَى مَا مَحْنُ فِيهِ مِنْ الْوَقْتِ أَنْ
تَكُونَ الْمُقَوْدُ الْأَلْبِيَّةُ أَقْرَبَ إِلَى الْوَهْمِ

لَكِنْ لَوْ قَدَرْنَا زَوَالَ الْحَوَائِلِ الَّتِي تَحُولُ دُونَهَا : كَأَن
تَتَحَقَّقَ مَسْئُولِيَّةُ تَقَابُاتِ الْمَالِ وَأَشْبَاهِهَا فِيمَا لَوْ أَخْلَ
زُعَامَاؤُهَا أَوْ الْمُتَشَوُّونَ إِلَيْهَا بِعُهُودِهِمْ ، لَكَانَتِ الْمُقَوْدُ
الْأَلْبِيَّةُ تُقِيدُ فِي أَحْوَالٍ جَمَّةٍ ؛ وَلَكِنَّمَا لَنْ تُصْبِحَ شَاهِدَةً
عَمِيمَةً كَتَخْبِيلِ بَعْضِ الْمُتَخَيِّلِينَ

بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ " الْمَقْدَّ الْفَرْدِيَّ " هُوَ الْمُتَعَيْنُ لِلْبَقَاءِ
وَالشُّيُوعِ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَشَدُّ مُوَاقِفَةً لِحَرِيَّةِ الْفَرَقَيْنِ
وَأَكْثَرُ انْطِبَاقًا عَلَى مَا لَا يَكَادُ يُخَفَّرُ مِنْ تَنَوُّعِ الْأَعْمَالِ
وَقَلْبِ الْأَحْوَالِ



فهرست

الموجز

١٩٩٢

علم الاقتصار

الجزء الثاني

المجلد الثاني

توزيع الأرزاق *

الفصل الأول

صفحة

٣

الوظائف الاقتصادية المختلفة

٦

توزيع المنتجات غير تابع لاستبداد الشارعين

الشرطان اللذان القام عليهما نجاح المجتمعات الحاضرة :

٨

الحرية والملكية

١٠

استمرار نمو الحرية الذاتية

١٣

تحويل الملكية الفردية وترقيتها

الفصل الثاني

١٧

المذاهب المتباينة في حق الملكية

١٩

منشأ الملكية العقارية وتموئها

٢٦

الترتيب التاريخي للملكيات

٢٩

حصة المجتمع في كل ملك لفرد

٣١

المأخذ على الملكية العقارية

صحيفة

٣٥

الملكية القاتية أساس الكيان القومي

٣٨

الأسباب في دوام الملكية

٤٤

الميراث

الفصل الثالث

٥١

بيان في مذهب ريع الأرض

٥٤

دخى النتائج التي استخلصت من بدعة ريع الأرض

٥٩

مذاهب الاشتراكيين في استيلاء الحكومة على الأرض

٦٣

مزايا كل من الملكية الكبرى والملكية الصغرى

الفصل الرابع

٧١

ماعية الإقراض

٧٤

الفائدة مشتقة بالضرورة من طبيعة رأس المال

٧٨

انتفاع القرض من رأس المال

٧٩

الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة

٨٢

المتزعم العام في المدينة من جهة سعر الفائدة

الفصل الخامس

٨٨

شأن المستحدث

صحيفة

- ٨٩ ماهية الرّيح : عناصره
 المنصر الخالص الذي تتجم عنه الأرباح الكبرى
 ٩٦ في الصناعة والتجارة
 الأرباح الاستثنائية التي يحرزها بعض المكافلين
 ٩٨ دليل على أن المجتمع قد حصل على فخر عظيم
 ١٠١ القبط فيما يتقوله الاشتراكيون على شأن الملتزم
 ١٠٤ اتجاه أرباح الملتزمين الى التناقص

الفصل السادس

- ١٠٦ ماهية الأجر وشيوعه
 ١٠٨ تولد الأجر من طبيعة الأشياء
 ١١٣ مزاي المعاقدة على الأجر، لكثرة من العامل والملتزم
 ١١٦ مرونة عقد الأجر، وبعض أنواعه
 ١١٨ الأجر النامي
 ١١٩ أمثلة آخر من الأجور النامية
 ١٢١ الأسباب التي يئني عليها سعر الأجر
 ١٢٤ أشد الطلب تأثيراً في الأجر مقدار إنتاج العمل
 ١٢٦ تأثير عدد السكان في الأجر

صحيفة

- ١٢٦ اعتراضات الاشتراكيين على عقد الأجر
١٢٩ نظام المشاطرة للأرباح
١٣١ العلل المانعة من تبميم المشاطرة في الأرباح
١٣٣ أسباب الفروق بين الأجور في الحرف المختلفة

الفصل السابع

- ١٣٥ ماهية المشاركة والنظامان الشاملان للذان تُردُّ اليهما
١٣٦ خطر المشاركة : الامتثار ، جميات النظام القديم
١٣٩ قائص الجميات المنقطة
١٤١ الفلواتفريدي الذي أوجده انقلاب سنة ١٧٨٩
١٤٢ شركات العمال الانجليز
١٤٦ الإضراب
١٤٩ آفت الإضراب
١٥١ ما يجب على الحكومة اثناء الإضراب
١٥٢ قابليات العمال
١٥٤ المتعاونات
١٥٨ تذييل للطبعة الثالثة عشرة
١٦٥ العقد الألبى



٥٠ جدول الاصطلاحات

التزاماً : A la tâche

A la façon

أى أن يلتزم الصانع عملَ شئٍ بأجر معلوم في زمن متفق عليه

Armurier

السلّاحي : تاجر السلاح

Bourse de travail

مَصْنَقُ العمل :

أنظر في جدول الجزء الثالث بيان هذه التسمية

Charrette

الكارّة : من معنى الكرّة

Cave — magasin souterrain

القاع وجمعها قيعان

Collectif (contrat)

العقد الأليّ .

أى الذى يعقده جمع مع جمع أو جمع مع فرد أو فرد مع جمع .

Concours

المباراة :

وهى التسابق امتحاناً أو منافسة في كل فنٍّ أو علمٍ

Consommation

الاستنفاد :

ومرادفها الاستهلاك - تستعمل الأولى حيث يكرّهُ

استعمالُ الثانية لما فيها من معنى الملّكة

Coopération

التعاون :

وكلُّ شركةٍ من شركاتِه سميّتها بالتعاون

Coutelier المُنْدَوِيّ : تاجر المُنْدَى أي السكاكين

Esprit de corps الآصرة الأئبيّة : الرّوح الحزبيّ

Etablissement الحلول والإحلال والإنشاء :

هذا عدا ما في هذه النّظرة من معنى البناء والمكان

Fermées (Corporations) الجميات المغلقة :

أي المانعة لتغير أهل الحرفة من احترافها

Horloger المزوّلِيّ : أي تاجر الساعات وصانها

Installation الحلول والإحلال والإنشاء

هذا عدا ما في هذه النّظرة من معنى التوطن

Patron الوهين — الوَلِيّ :

أي الذي يتولى رئاسة عمل أو ادارته

Redevance férdale الإتاوة الإقطاعية

Secrétariat المَسْرُة

Semeuse الباذرة

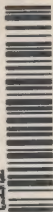
Secours mutuel المبارّة

Servage الرّق والاسترقاق الأرضيّ

Union التضافر :

وقد سبق تفسيره في تعريب لفظة Fédération بهذا الجدول

Bibliotheca Alexandrina



0412554